البناء

يومية سياسية قومية اجتماعية

12 صفحة
1000 ل.ل / 50 ل.س

A L - B I N A A

الاثنين 27 نيسان 2020 العدد 3217

Monday 27 April 2020 Issue No. 3217

إنّنا نتقدّم بنموّنا ونتقدّم بنظامنا إلى المعركة الأخيرة التي سيشهد العالم ويبارك التاريخ حروبها المنتصرة، والتي ترفع علم المجد لهذه الأمّة.

سعاده

غداً تبدأ خطة العودة ـ 2... وخطة التخفيف التدريجيّ للإغلاق... ودولار «المصرف» 3200

الراعي يهاجم دياب دفاعاً عن سلامة... وجنبلاط يتّهم حزب الله وعون بالانقلاب

بري يُمسك العصا من الوسط... وحزب الله يراقب... وقطع الطرقات يتوسّع

كتب المحرّر السياسيّ

وصفت مصادر متابعة الوضع السياسيّ المتشنّج الذي دخله لبنان وطغى على متابعة المواجهة مع وباء كورونا، بأنه تعبير عن عدم ملاءمة طرح تغيير حاكم مصرف لبنان مع الانقسامات التي تحكم الوضع اللبناني من جهة، ومن جهة أخرى في ظل عدم الثقة بغياب السعي لاستبداله بمعايير الأفضل للقطاع المالي وسعر الصرف، من قبل شركاء التيار الوطني الحر صاحب الطرح، بنياته تجاه هذا المركز الحسّاس، الذي يرتبط موقفه منه بالتسوية الرئاسية التي شارك فيها سابقاً وضمن خلالها استمرار سلامة، كما في ظل طريقة تعامله مع التعيينات الوزارية والإدارية والمالية مع حلفائه في الحكومة وخارجها بطريقة استئثارية، ما يجعل المخاطرة بمنحه التغطية لتغيير سلامة قفزة في المجهول لجهة ضمان توازنات بنية الدولة. وبالتوازي فإن ملف المال بتعقيداته وتشابكاته في ظروف أفضل من الحالية يستدعي أي تغيير فيه تشاوراً وطنياً وتوفير مظلة حماية للخيارات التي تتصل به، فكيف إذا كان مجرد التلويح بالتغيير قد أنتج حجماً من ردود الأفعال السياسية والطائفية بالحجم الذي وضع البلد أمام مخاطر كبيرة.

المصادر المتابعة دعت لتشاور سياسي يتيح التوصل لتفاهمات تحكم الملف المالي بعد إعلان الحكومة خطتها، لتحظى أي خطة معالجة بأرضية توافقية لا أفق للسير بأي خطوات كبرى على الصعيدين المالي والاقتصادي بدونها، خصوصاً أن الاحتكام للقضاء والمعالجات القضائية والأمنية في بلد كلبنان سبق وتم اختباره، وهو موسوم سلفاً بالكيدية ولا يؤدي إلا إلى المزيد من التشنجات التي لم يتحملها لبنان في ظروف البحبوحة فكيف في ظروف الإفلاس والانهيار. ودعت المصادر إلى التوقف أمام اللهجة العنيفة لمواقف كل من رئيس الحكومة السابق سعد الحريري وتحريكه للشارع على إيقاعها، وإلى كلام البطريرك الماروني بشارة الراعي القاسي اللهجة بحق رئيس الحكومة دفاعاً عن حاكم المصرف، وصولاً إلى مضمون ما قاله النائب السابق وليد جنبلاط عن تحميل حزب الله مسؤولية عمل انقلابي بالتحالف مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والتيار الوطني الحر. وقالت المصادر إن التشاور المطلوب لا يجب أن تضيع فيه صرخة رئيس الحكومة حسان دياب بالدعوة للوضوح في العلاقة مع مصرف لبنان وفي أرقامه وتعاونه مع الحكومة، وهو أمر لا يكفي فيه خروج المصرف بتعميم يحدّد سعر صرف الدولار بـ3200 ليرة قد يضمن له حسن التنفيذ خلافاً لسابق تعاميمه، لأن المطلوب

(التتمة ص8)

الإجراءات المخففة تبدأ غداً وتستمر تباعاً... (عباس سلمان)

الكلمة الفصل

هل سيبقى العالم صامتاً حيال الشواذ الأميركيّ؟

◆ معن حمية *

العقوبات الاقتصادية على سورية، لا مبرّر قانونياً لها، ولذلك، فإنها عدوان موصوف، وهذا العدوان يجب أن يتوقف، خصوصاً في هذه المرحلة حيث العالم بأسره يواجه وباء كورونا المستجّد، في حين أنّ العقوبات الأميركية تمنع سورية من الحصول على ما تحتاجه لمواجهة الوباء، وهذه جريمة ضدّ الإنسانية لأنها تطال مجموع الشعب.

الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تتخذها الولايات المتحدة الأميركية ضدّ سورية، هي انتهاك للقانون والمواثيق الدولية، وتقويض بكلّ القواعد والمبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية. والولايات المتحدة لا تكتفي بفرض العقوبات الاقتصادية، بل ترفع منسوب سلوكها العدواني من خلال مواصلة الحرب الإرهابية الكونية على سورية بمختلف الوسائل والأشكال، فهي ـ أيّ الولايات المتحدة ـ تحتلّ مناطق في سورية، وتواصل دعم المجموعات الإرهابيّة والانفصاليّة وتؤسّس مجموعات جديدة تتبع لها، وتسرق النفط والغاز من الحقول السورية، وكلّ ذلك في سياق سياساتها العدوانية وهيمنتها الاستبدادية التي تتجسّد تحدّياً للقرارات الدولية التي تؤكد مبدأ سيادة ووحدة الأراضي السورية.

سياسات التسلّط والغطرسة الأميركية تُترجم سلوكاً عدوانياً وعقوبات اقتصادية ليس ضدّ سورية وحسب، بل ضدّ إيران وفنزويلا وكوبا وغير بلد رافض للهيمنة الأميركية، بما في ذلك روسيا والصين، وهما بلدان مستهدفان بالعقوبات من خلال العديد من القوانين والإجراءات الأميركية، ومنها قانون قيصر الذي صُمّم ليطال سورية وحلفاءها وأصدقاءها.

صحيح أنّ قوانين الدولة، أيّ دولة، لا أهمية دولية لها حين تتعارض مع القانون الدولي، غير أنّ الولايات المتحدة تشكل شواذاً عن القاعدة، حيث تخوض بناء على قوانين تضعها حروب الهيمنة ضدّ العديد من الدول والشعوب وتسعى لفرض قوانينها بقوة البطش والإرهاب.

لكن، هل سيبقى العالم صامتاً حيال القاعدة – الشواذ؟ وما هو موقف دوله من الإجراءات القسرية اللاإنسانية واللاأخلاقية، عدا عن أنها إجراءات غير قانونية؟

العقوبات على سورية حاقدة وظالمة وعدوانية، والعديد من الدول تطالب برفع هذه العقوبات، ليس عن سورية وحسب، بل عن كلّ الدول التي تحاصرها أميركا بالعقوبات.

العقوبات عن سورية إرهاب موصوف... وعلى الدول الحليفة لأميركا والتي أدركت حقيقة سلوكها العدواني الإجرامي في ظلّ جائحة كورونا، على هذه الدول أن تتحرّك وتمارس كلّ أشكال الضغط لوضع حدّ للاستباحة الاميركية. ولعلّ أول مسمار يدق في نعش العقوبات، هو في اتخاذ إجراءات سريعة تكفل التحرّر من القيود الأميركية المفروضة على المؤسّسات والشركات الدولية...

على دول العالم أن تتحمّل مسؤولياتها في مواجهة عتوّ أميركا وتسلطها واستبدادها وعدوانها، لأنها بذلك تنتصر لشعوبها بوجه تسلط أميركا وهيمنتها. وعلينا نحن، دولاً وكيانات، أن نعزز صمودنا من خلال سوق اقتصادية قومية مشتركة، تحقق لشعبنا وأمتنا مزيداً من الاكتفاء والازدهار.

*عميد الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

الشيخ الطائيّ: المقاومة ضد «المحتل الأميركيّ» تنطلق من شرق الفرات.. ونصيحته للقيادات الكرديّة

قال الشيخ محمد الفارس الطائي، نائب رئيس مجلس شيوخ ووجهاء العشائر والقبائل السورية، إن «تصدّي سكان قرى ريف القامشلي، شمالي محافظة الحسكة، لمحاولات المحتل الأميركي وأعوانه في اقتحام القرى الآمنة الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري، هي بداية ولادة حقيقية لمشروع المقاومة الشعبية في منطقة شرق الفرات».

وبرزت خلال الأشهر الأخيرة ولادة مقاومة شعبية عشائرية لأبناء محافظة الحسكة ضد الجيش الأميركي وأعوانه من تنظيم «قسد» خصوصاً في قرى ريف مدينة القامشلي مطالبين بـ«رحيل المحتل عن أراضيهم»، بحسب الطائي.

وقال الشيخ الطائي عضو مجلس الشعب السوري (عن القامشلي) ونائب رئيس مجلس شيوخ ووجهاء العشائر والقبائل السورية في حديث خاص مع وكالة «سبوتنيك» في الحسكة: «إن العشائر السورية في الحسكة والقامشلي توجّه رسائل يومية للمحتل الأميركي ولكل دول ما يسمّى «التحالف الدولي» غير الشرعي من دول الغرب بأن وجودهم على الأراضي السورية غير مرغوب به أبداً». وأضاف الطائي: «المقاومة الشعبية لأبناء العشائر العربية في محافظة الحسكة تحتاج لدعم وتنمية أكبر وتوسيع رقعتها الجغرافية بشكل أكبر، لتصل إلى جميع مناطق وبلدات المنطقة الشرقية أو ما تسمّى «شرق الفرات» في محافظات (الحسكة – دير الزور– الرقة) وهذا يتطلب تضافر جهود جميع الطيبين والخيرين من أبناء العشائر العربية وشيوخها».

وقال الشيخ الطائي: «لا صحة لكل ما يروج في وسائل الإعلام عن نية القوات الروسية الصديقة تأسيس ما يسمى «جيش العشائر» وخارج دائرة إشراف الجيش العربي السوري، معتبراً ذلك دعاية رخيصة خصوصاً من وسائل الإعلام المدعومة من أميركا وذلك للتغطية على أسلوب المحتل الاميركي الجديد في تطويع شبان من أبناء العشائر العربية المنضويين في صفوف «قسد» مقابل حفنة من الدولارات وخارج سيطرة تنظيم «قسد».

ما العمل...؟ الدولار بلا سقف ونظام المحاصصة الطوائفيّة في الحضيض

◆ د. عصام نعمان*

أخيراً فجّرها حسان دياب. رئيس حكومة لبنان أعلن مواقف وإجراءات راديكالية غير مسبوقة ترتقي بمضمونها إلى مستوى انقلاب هو الأول من نوعه في تاريخ لبنان المعاصر. فمن سدّة السلطة حمّل خصومه السياسيين ممثّلين بشخص حاكم مصرف لبنان (المركزي) رياض سلامة مسؤولية الانهيار المالي والنقدي الحاصل، متوعّداً الجميع بأنّ «الدولة ستضرب بحزم، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون».

لم يحمّل دياب أركان الشبكة الحاكمة المسؤولية عن استشراء الفساد والإهدار خلال السنين الثلاثين الماضية. ركّز على حاكم مصرف لبنان لكونه مسؤولاً عن السياسة النقدية التي تسبّبت بتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية حتى بات الدولار الواحد يساوي أكثر من 4000 ليرة ولا مَن يجرؤ على أن يحدّد له سقفاً. ولأنّ رياض سلامة ليس وحده مسؤولاً عن الانهيار المالي والنقدي، فقد دعاه دياب «ليخرج ويعلن للبنانيين الحقائق بصراحة، ولماذا يحصل ما يحصل، وما هو أفق المعالجة، وما هو سقف ارتفاع الدولار...؟».

دياب يعرف معظم الحقائق المطلوب من حاكم مصرف لبنان كشفها وتأكيدها، ولعله سيفعل في قابل الأيام. لكن دياب آثر، تحوّطاً، ان يكشف قسماً منها على النحو الآتي:

ـ الخسائر المتراكمة في مصرف لبنان ارتفعت 7 مليارات دولار منذ بداية هذا العام ولغاية منتصف شهر نيسان الحالي.

(التتمة ص8)

رياض سلامة أيضاً مسؤول...

◆ بشارة مرهج*

مما لا شك فيه أنّ الأزمة النقدية – المالية في لبنان لم يتسبّب بها طرف واحد وإنما ثلاثة أطراف هي: (1) الطبقة السياسية الحاكمة، (2) الطبقة المالية المصرفية، (3) ميليشيات الحرب وامتداداتها. وقبل نشوب الأزمة الراهنة وتفاقمها كان كلّ شيء متفاهماً عليه بين هذه الأطراف الثلاثة التي تتصارع «بقدر وحساب» بحيث ينتهي كلّ هذا الصراع إلى عقود تتجدّد ومحاصصات تستحضر لتحفظ امتيازات الجميع وثرواتهم دونما أيّ اعتبار لحقوق الخزينة أو الناس.

وبعدما سقط القناع وباتت الخزينة فارغة وبانت الحقيقة عارية سواء لدى الدولة، أو لدى المصارف ومرجعها البنك المركزي، بدأت مرحلة جديدة تفرّق فيها الأصحاب وحاول كلّ منهم رفع مسؤولية التدهور عن نفسه ووضعها على الآخر، فيما المسؤولية تقع عليهم جميعاً.

(التتمة ص8)

يا دولة الشيخ سعد: حسان دياب متّهم؟!

◆ د. عدنان منصور*

معكم كل الحق، يا دولة الشيخ سعد... حسان دياب متهم، ارتكب جريمة بحق الوطن، لأنه على حدّ قولكم، قال «كلاماً خطيراً يتلاعب على عواطف الناس ليتبرّأ من التقصير الفادح الذي تغرق فيه الحكومة من رأسها إلى أخمص قدميها». نعم، لقد صدقت، فهو المسؤول عن التقصير الفادح، لأنه حكم لبنان في زمن الرئيس رفيق الحريري، وفي زمن الرئيس النزيه فؤاد السنيورة، وفي زمن الرئيس أبي الفقراء نجيب ميقاتي، وأيضاً في عهدكم الزاهر الميمون، حيث كنتم كما تروّجون للناس أنكم كنتم مكبّلي الصلاحيات، رغم ما للحكومة من صلاحيات واسعة!

نعم يا شيخ سعد! حذرتم وقلتم «احذروا أيها اللبنانيون، المتاجرة السياسية والحزبية بأوجاعكم ولقمة عيشكم، وضمور مداخيلكم، ولا تقدّموا لتجار الهيكل فرصة الانقضاض على النظام الاقتصادي الحر»... لكم كان حذركم

(التتمة ص8)

نقاط على الحروف

الاحتباس يأخذنا للفوضى والانفجار أو التسويات؟

◆ ناصر قنديل

– بعد ثلاثين عاماً من السياسات الاقتصادية والمالية القائمة على الريع، أي عدم الإنتاج والاكتفاء بأرباح دفتريّة تتناسل من الدين والفوائد المرتفعة، وسدّ الديون بديون وبفوائد أشد ارتفاعاً، وبعدما تخطينا حافة الهاوية وبلغنا الهاوية رسمياً، لم يعد هناك لدى الدولة مداخيل تغطي نفقاتها الفوضوية، ولم يعُد لدى البلد موارد بالعملات الصعبة تعادل مطلوباته للاستيراد المنفلت، ولم يعُد لدى مصرف لبنان أرانب يخرجها من الأكمام على طريقة الهندسات المالية لشراء المزيد من الوقت، ولم يعد لدى الدولة ومصرف لبنان معاً القدرة على طلب المزيد من الديون من الخارج والداخل، ولم يعُد لدى المصارف ما يكفي لتأمين الطلب على السيولة من المودعين كأصحاب حقوق مهددة بالضياع. وقعت الواقعة، فهرّب البعض من المصرفيين والسياسيين وأصحاب النفوذ أموالهم بالعملات الصعبة إلى الخارج، فتفاقم الجفاف المالي أكثر، وتسارع التدهور، وانفجر الشعب في حالة غضب. وهرب المسؤولون الذين رافقوا وترافقوا في مسارات الإفادة من الحكم والسياسات المالية من مواقع الحكم تاركين باب الفوضى والفراغ مشرعاً. وتصدّى فريق الغالبية النيابية برغم ما بين مكوناته من خلافات لمهمة منع الفراغ. وتشكلت حكومة الرئيس حسان دياب بشراكة هذا الفريق الموحّد قسراً، تحت عنوان مواجهة التحديات والإصلاح ومكافحة الفساد والنهوض بالبلد مجدداً، رغم ما يوجّه للعديد من مكوناته من اتهامات بالشراكة في مراحل الإفادة من عناوين المحاصصة السياسات المالية وفوضى الإنفاق وما فيها من فساد ومحسوبية.

– قبل انتهاء مهلة المئة يوم الأولى من عمر حكومة الرئيس دياب بعد نيلها الثقة، تبدو الصورة شديدة التعقيد. فالحكومة التي نجحت في مواجهة كورونا، لم تنجح في مواجهة ارتفاع الأسعار، وتأخّرت بإنجاز خطتها المالية والاقتصادية، لكنها وظفت نجاحها في مواجهة كورونا وما رافقه من تأييد شعبي، ليفتح رئيسها ملف مصرف لبنان، لما له من صلة بكل ملفات الخطة المالية والاقتصادية، من طريق التعامل مع حقوق المودعين، ودور المصارف، وسعر الصرف، وتقييم الاحتياط المالي اللازم بالعملات الصعبة للأمن الاقتصادي، وارتباط أي خطة بعناوينها وتطبيقاتها بتعاون عالي المستوى بين الحكومة ومصرف لبنان، تشكو الحكومة غيابه الكامل، كما جاء في صرخة رئيس الحكومة، وجاءت ردود الأفعال بسقوف عالية طائفية وسياسية، وحروب نيات استباقية إلغائية، بوجه رئيس الحكومة، مقابل استحسان شعبي عالٍ لمواقفه، وبات واضحاً أن هذا الاحتباس يضع البلاد أمام خيار للانفجار، عنوانه الفوضى الشاملة على خلفية استعار مناخ استقطاب طائفي ومذهبي يُعبَّر عنه بقطع الطرقات وإقفال المناطق، خصوصاً بعدما ثبت أن القوى التي خرجت لمواجهة رئيس الحكومة لا تزال تملك القدرة على زجّ الشارع في خطتها لتجميد أي خطوات إصلاحية تمسّ بمكتسباتها التي راكمتها على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك أغلب شارع

(التتمة ص8)

قراءة في واقع التعصب السوسيو-ايديولوجي في لبنان

(ص 9)

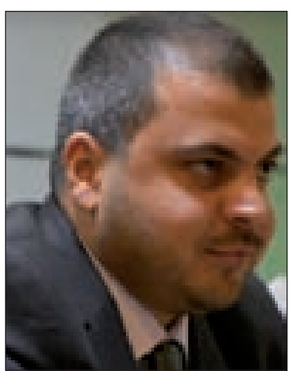

البروفسور كلود عطية

البناء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

الأوراق الأخيرة للحريريّة السياسيّة بين الضغط الطائفيّ وحركة السفارات

■ د. وفيق إبراهيم

جنون الحريرية السياسية يتفاقم نحو دفع «الطائفيات» اللبنانية الى مناوشات شارعيّة وذلك بعد استشعارها بسقوط تاريخي قريب تحاول فيه قوى جديدة متطورة إعادة بناء البلاد على اسس مدنية.

هذا ما انتاب ايضاً مجموعة قوى الطوائف الاخرى التي تعمل من خلال الحريرية محركة ايضاً السفارات الراعية لهذه المعادلة، التي تزعم انها تحاول منع سيطرة حزب الله على لبنان.

للتذكير فإن عودة سعد الحريري الى لبنان بعد اعتكاف طويل في العاصمة الفرنسية باريس، تزامن مع جولات للسفيرة الأميركية في بيروت، خصت فيه قائد الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط، و«القوات» سمير جعجع وبعض الندماء على شاكلة سامي الجميل.

دقت هذه اللقاءات ناقوس الخطر من كابوس مشاريع قيد التحضير كانت حكومة حسان دياب تعكف على إقرارها وتقوم على نقطتين: محاسبة الطبقة السياسية والمصرفية التي سطت على المال العام في الثلاثة عقود أخيرة، وإعادة بناء مؤسسات صالحة لإنتاج بلد متوازن.

لقد فهمت الطبقة السياسية أن إقالة حاكم مصرف لبنان وفتح ملفاته، تستهدف فضح دورها بنهب مئات مليارات الدولارات من المال العام والتفاعلات الاقتصادية اللبنانية، بالتحاصص مع رياض سلامة والمصارف.

لذلك استنفرت الحريرية السياسية قواها السياسية وسيطرتها على القرار الديني لأنها فهمت أن كشف اوراق «الحاكم» يؤدي فوراً الى انهيار آخر ما تبقى من أوراق التوت عن جسدها السياسي المصاب باهتزاز في الإمكانات والتحالفات وتقلص رعاتها الإقليميين.

للإشارة فإن اندفاعها الى توتير البلاد أعقب مباشرة مداولات حكومية أفضت الى ضرورة محاسبة رياض سلامة وإقالته.

وبالتالي استعادة المال المنهوب وتنظيف الادارة، كما جاءت بعد هجوم على رئيس إدارة طيران الشرق الاوسط محمد الحوت الذي لا يقل فساداً عن الحاكم، ويشكل حلقة هامة من الحريرية السياسية.

لمزيد من التدقيق فإن إعادة قذف الحريري الى الساحة اللبنانية مشروع لمنع سقوط الحريرية السياسية والإدارية والحيلولة دون انبثاق معادلة جديدة تستند الى مدرسة سليم الحص التاريخية الوطنية النزيهة من خلال حسان دياب.

أما الأميركيون فيهددون من خلال هذا الإحياء لسعد الحريري بضرب تحالف جديد بين التيار الوطني الحر ورئيس الحكومة حسان دياب وحزب الله، فمثل هذه معادلة قوية الى حدّ تأسيسها لنموذج وطني بوسعه الدفاع عن لبنان في إداراته الداخلية وإزاء توترات الإقليم المنعكسة عليه.

ضمن هذه المعطيات لم يكن مفاجئاً تحرّك وليد جنبلاط للدفاع عن زعامته التاريخية من خلال اندماجه الكامل مع المشروع الأميركي – الحريري، فما يصيب الحاكم سلامة يصيبه أيضاً لأنه جزء بنيوي من حركة الفساد الداخلي ونظام التحاصص والتمكن في التوتير الطائفي لتمتين زعامته وثرواته.

كذلك فإن انضواء جعجع في هذه المعادلة لها أبعادها السياسية بحركتين: يريد انتزاع قيادة المسيحيين من الرئيس ميشال عون وصهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ولا يقبل بلبنان معاد لـ«إسرائيل» وللنفوذ الاميركي الذي يرعاها.

لابد ايضاً من الاشارة الى ان مشاركة «القوات» الحديثة في الحكومة اللبنانية لم تتسم بفساد او صفقات، لكن فسادها السياسي التاريخي لا يمكن الاستكانة له ومسامحته، ولا مجال لذكره إلا في اطار ما فعله في الثمانينيات والتسعينيات من أكبر حركة تصفيات سياسية وطائفية شملت مسيحيين ومسلمين من درجات مدنية وسياسية وسطت على إمكانات الدولة والمجتمع في تلك المراحل كما شكلت جزءاً اساسياً من الغزو الاسرائيلي للبنان وإبادة الفلسطينيين من تل الزعتر وصبرا، بالاشتراك مع حزب الكتائب من دون توفير اللبنانيين من المسيحيين والمسلمين.

بأي حال فإن حركة الضغط الاولى لمحور الحريري بدأت مع تحريك القوى الدينية في رئاسة الطوائف.

وهذا ما ظهر بوضوح في طلب الكاردينال الراعي محاسبة السياسيين بالتزامن الدقيق مع بدء التحقيق في ملفات الحاكم / وهذا طلب غريب.

لأن إدانة السياسيين ليست موجودة إلا في ملفات رياض سلامة، بما يفرض التدقيق فيها أولاً وتوقيف الحاكم عن العمل، على أن يلي ذلك بدء التحقيق مع السياسيين، لذلك فإن طلب «نيافته» يدخل في إطار «التعجيز» لإيقاف التحقيقات.

وهو موقف تبنّاه جعجع وضخمه على شاكلة من يريد نسف كل القيادات السياسية إنما بالتزامن مع فاتح ملفات حاكم المصرف.

يبدو هنا ان الحريرية لم تكتف بهذا الموقف فتحركت دار الافتاء السنية في حركة استنفار واضحة زعم فيها وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق أن هناك استهدافاً لما اسماه السنية السياسية بتغطية شفافة جداً للحريرية السياسية، هذا الى جانب تهديد مباشر من المفتي محذراً فيه من أي تعرض للدور السياسي للسنة في البلاد، بالإضافة الى مواقف لمفتش دار الافتاء حسن مرعب زعم فيها أن حسان دياب لا يمثل السنة.

جنبلاط بدوره، يمسك بمشيخة عقل الدروز التي قالت منذ مدة أن باب الجبل يمر بقصر المختارة.

يتبين بالاستنتاج أن هناك دفعاً من حلف الحريرية للاحتماء «بأقدس ما تملكه» الطوائف في كهنوتها الديني الإسلامي والمسيحي، وذلك لاستعماله كدرع وقاية تحمي مواقعها السياسية بما يضع البلاد امام حركة شحن مذهبية تشجع على المناوشات الشعبية المذهبية التي تحضر لها ميليشيات سابقة متخصصة بهذا النوع من الصدامات.

وقد تندفع بعض الأجهزة المرتبطة بالمخابرات لإعداد عمليات اغتيال لسياسيين ورجال دين بهدف إيقاف عمليات ضرب الطائفية السياسية في لبنان برعاية من سفارات واستخبارات عالمية، فلبنان مكشوف لحركات من هذا النوع منذ تأسيسه.

لا يجوز هنا التعجب لأن القضاء على الطائفية السياسية تحرر لبنان من الانصياع للخارج الاميركي – الخليجي وتدفعه نحو بناء دولة متماسكة.

بالمقابل تعمل السفارات على خط مواز ومستقل تماماً تحاول فيه التعامل مع المعطيات على اساس ان توازنات القوى الداخلية ليست لصالح محور الحريري.

فتضغط لإعادة إنتاج توازن سياسي يضم رئاسة عون وحزب الله الى جانب تحالف الحريري في إعادة تجديد للتوازن الذي ظل قائماً بين الحريرية وحزب الله برعاية الرئيس بري وموافقة الأميركيين نحو عقد ونصف.

فهل هذا ممكن؟ يجب فصل هذا التوازن عن إقالة حاكم المصرف التي وصلت الى نهاياتها.

تكفي هنا الإشارة الى ان المرحوم رفيق الحريري هو الذي أقال الحاكم السابق للمصرف ميشال الخوري العام 1993 وعين سلامة بديلاً عنه، بما يعني احتمال عدم ربط «الإقالة» والاستقالة الإجبارية للحاكم باستئصال النظام الطائفي المحتمي بالخارج وقوى الدين والمال.

فهذا مشروع قد يمتدّ الى ما بعد الكورونا ويحتاج لانتفاضة شعبية حقيقية لا تزال أسيرة العشوائية وغياب القيادات الفعلية وبرامج التغيير الفعلية.

خفايا

قالت مصادر متابعة لملف العلاقة بين الحكومة ومصرف لبنان إن المعادلة الراهنة هي التساكن الإلزامي بين رئيسي الجمهورية والحكومة مع الحاكم وإن على الرئيسين تقبّل المساكنة وعلى الحاكم الاعتراف بأن مكانته السابقة كانت ناتجة عن حمايته لسعر الصرف وتحمّله مسؤولية إدارة الدين بلا أزمات وقد انتهى كل هذا؛ فعليه أن يتواضع.

الدولار أداة أميركيّة جديدة لاستكمال الحرب على المقاومة؟ فهل يكون صندوق النقد الخيار الأخير؟

■ محمد حميّة

لم تتوقف الحرب الأميركية على لبنان لاستهداف المقاومة منذ ثلاثة عقود مع تغير الوسائل والأدوات بحسب طبيعة كل مرحلة وظروفها وموازين القوى الحاكمة. لكنها استعرت خلال العام الماضي في ظل توجه الإدارة الأميركية الجديدة خصوصاً بعدما رفض المسؤولون اللبنانيون التنازل لواشنطن و«تل أبيب» في الملفات السياديّة لا سيما في ملف الحدود البرية والبحرية مع فلسطين المحتلة. أما أداة الحرب الجديدة فهي الدولار الذي بات الحاكم الفعلي للمعادلة الاقتصادية والنقدية والسياسية الداخلية ويحدّد مسار الأحداث ومصير الحكومة والبلد ككل.

فلم يجد المتخصّصون في الشأن المصرفي والمالي والنقدي أي سبب علمي لوتيرة ارتفاع سعر صرف الدولار وفي يوم واحد، رغم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تنذر بانهيار مالي وشيك وكبير إذا لم تبادر الحكومة الى اعلان خطتها الإصلاحية بأسرع وقت.

فبعد التعاميم المتلاحقة المشبوهة التي وضعها حاكم البنك المركزي رياض سلامة في التداول، شهدت سوق الصرف ارتفاعاً مفاجئاً وقياسياً في الطلب على الدولار وصل الى 50 مليون دولار خلال ساعات، قال عنه الخبراء إنه طلب مقصود ومفتعل من جهات مالية ومصرفية نافذة لرفع سعر الصرف. ففجأة تبخرت الدولارات من السوق حتى من شبابيك الصرافين الذين يرفضون بيع الدولار حتى على سعر 4000 ليرة ما يفسّره الخبراء بأن هناك توجهاً لدى كل مَن يملك الدولار للاحتفاظ به تحسباً لارتفاع سعره في الأيام المقبلة فيبيعه بثمن أعلى وإما خوفاً من ارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائيّة الأساسيّة. مع توقع أكثر من نائب بلوغ الدولار 5000 ليرة منتصف الأسبوع الحالي.

فهل أعطي الضوء الأخضر الأميركي لتفجير الساحة الداخلية؟

بحسب مصادر حزبيّة، فهناك جهات سياسية مالية داخلية – خارجية تقود «حرب الدولار» على لبنان في إطار خطة قديمة جديدة لقلب المعادلة الداخلية عبر إشعال انتفاضة شعبية في وجه الحكومة تكون المقاومة أول المتضررين منها وذلك استكمالاً لانتفاضة 17 تشرين الماضي التي شكلت «مسمار» المؤامرة الأول على لبنان. فالخطة تجويع بيئة المقاومة وجمهورها حتى لو جاع كل اللبنانيين بعدما كان الاستهداف يقتصر على بيئة المقاومة فقط في السنوات الماضية.

فالمعلومات تفيد بأن دوائر القرار في الولايات المتحدة الأميركية وبعد دراسة نتائج «ثورة» 17 تشرين، توصلت الى قناعة بأن أفضل الأسلحة لمواجهة حزب الله وحلفائه هي الحرب الاقتصادية المالية وتفجير الشارع اللبناني وإحداث فوضى شعبية تدفع بالقرار الرسمي اللبناني لتقديم تنازلات في أكثر من ملف سيادي. وتشير المصادر الى أن عناصر اللعبة الداخلية معقدة ومتداخلة داخلياً وخارجياً وسط انقسام داخلي كبير وتقصير الحكومة حتى الآن بضبط الدولار ووضع الخطة المالية والاقتصادية موضع التنفيذ.

ولا بدّ من الإشارة الى موقف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي قال بصراحة إن مشكلة اللبنانيين هي سلاح حزب الله.

وبحسب مصادر «البناء» فإن لبنان في مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم وعليه أن ينتظر انجلاء الموقف الإقليمي والدولي ولا بديل عن الحكومة الحالية في الأمد المنظور. فالرئيس سعد الحريري غير جاهز للعودة الى السرايا الحكومية رغم عودته الى لبنان وفتحه الحرب السياسية والإعلامية وفي الشارع على الحكومة، لكن ذلك يهدف الى حماية مواقعه في الدولة وتنفيذ التوجه الأميركي الجديد بمواجهة أي إرادة حكومية جديدة لتغيير المعادلة الداخلية بغير صالح المصالح الأميركية والمنظومة السياسية والمالية التابعة لها.

وبحسب المعلومات فإن الخطة الأميركيّة المقبلة هي الاستثمار السياسي للوضع الحالي المتأتي من سياق تراكمي كبير من أخطاء الطبقة السياسية والحكومات المتعاقبة وكبار الموظفين في الدولة على مدى عقود، في لعبة العملة الخضراء الى حدود واسعة وما يقابلها من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بتواطؤ الحاكم سلامة وجمعية المصارف والصرافين، وصولاً الى تفجير «ثورة الجوع» في وجه الحكومة لإسقاطها في الشارع وإيقاع الفراغ الحكومي وتعميم الفوضى وما يرافقها من أحداث أمنية بين «الثوار» والمصارف واشتباكات مع الجيش والقوى الأمنية وتوترات طائفية على الطرقات الرئيسية وربما تتبعها عمليات اغتيال لشخصيات سياسية ومالية وصولاً إلى عودة أنصار أحزاب المعارضة الى الشارع لاستغلال التحركات المطلبية والمطالبة بإقالة رئيس الجمهورية والمجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية جديدة ما يؤشر الى أن لبنان دخل دوامة عنف ومراوحة قاتلين حتى موعد الانتخابات النيابية الجديدة في ربيع 2022.

واللافت للانتباه هو حملة التسويق السياسي والاعلامي لصندوق النقد الدولي كخيار أخير تلجأ اليه الحكومة لإنقاذ لبنان من الانهيار. ويجري استخدام ملف ديون «اليوروبوند» للضغط على الحكومة واحتجاز ودائع اللبنانيين وتعاميم المركزي التي تساهم في سرقة الودائع المصرفية وتحويلات المغتربين. وبحسب المعلومات فإن صندوق النقد رفض مساعدة لبنان إلا ضمن سلة شروط مالية ستصطدم بممانعة بعض الجهات السياسيّة في الحكومة.

فهل تسمح الخطة الأميركية بإقالة حاكم «المركزي» وما هو موقف حزب الله وحقيقة موقف حركة أمل؟

مصادر لـ«البناء» لفتت الى أن «جولة السفيرة الأميركية كانت بهدف الضغط وإرسال رسائل التهديد للمسؤولين اللبنانيين لمنع اي توجه لإقالة سلامة»، مشيرة الى أن «هذه التهديدات امتداد لسابقاتها في ملف التعيينات المالية لا سيما الفيتو على تغيير نائب الحاكم محمد بعاصيري».

مصادر نيابية في كتلة التنمية والتحرير حذرت عبر «البناء» من أي خطوة ارتجالية في ظل هذا الظرف الحساس والدقيق والمحميات الطائفية لبعض المواقع في الدولة، وتساءلت لماذا يُحمَّل الرئيس بري مسؤولية حماية سلامة طالما أن المرجعية المسيحية أمنت التغطية والحماية التامة للحاكم ورفضت إقالته بشكل واضح؟ وما الضرر إذا قال بري موقفه من قضية مالية نقدية حساسة جداً ونبّه لانعكاسات أي قرار على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنقدي؟ وإذا كان الجميع يعلم الارتكابات والسياسات الخاطئة لسلامة بمن فيهم القوى التي تدعو لإقالته اليوم، فلماذا وافقت على بقائه في سدة الحاكمية حتى الآن؟ لماذا لم تطرح إقالته في وقت سابق؟ وأشارت مصادر الكتلة الى أن «الأجدر بالحكومة اتخاذ قرارات جريئة في ملء الفراغ في المواقع المالية قبل أي خطوة عشوائية ومتسرعة، لأن اي اقالة لسلامة ستحدث فراغاً شاملاً في مؤسسة المصرف المركزي».

وأكدت ان «الحكومة مستمرة اولاً بسبب الظروف الصحية والاجتماعية ولتعذر البديل في المرحلة الحالية»، وأكدت بأن خيار إقالة الحكومة وعودة الحريري ليس مطروحاً الآن، وحذرت من انتفاضة شعبية مقبلة ستجتاح مختلف المناطق اللبنانية تتخللها توترات وأحداث أمنية واجتماعية وطائفية.

وعن تهديد وزراء أمل بالاستقالة لفتت الى أن «الحكومة لم تطرح ملف إقالة سلامة، لكي يهدد وزراء امل بالاستقالة، بل حصل نقاش فقط علماً ان الحكومة أرجأت الإقالة بعد معرفتها المواقف السياسية من هذا الملف لا سيما أن قانون النقد والتسليف يحمي الحاكم وكان يجب تعديله سابقاً».

ونفت أي خلاف بين قيادتي امل وحزب الله بعكس ما يشاع على مواقع التواصل الاجتماعي، مشيرة الى أن «الاتصالات والتنسيق مستمر في هذا الملف وغيره وأي موقف في الحكومة إزاء الحاكمية سيكون موقفاً منسقاً وموحداً من القيادتين».

في المقابل لفتت أوساط مطلعة على موقف حزب الله لـ«البناء» ان «الحزب لم يبادر للطلب في الحكومة لإقالة سلامة، لكنه مستعد للسير بتوافق حكومي ووطني على ذلك، وما يهمه في هذه المرحلة التخفيف من وطأة الازمة وتعزيز جبهة الصمود الاجتماعي ومسارعة الحكومة الى عرض الخطة المالية بانتظار تبلور المرحلة المقبلة». وتشير الأوساط الى أن «كل حديث عن خلاف بين قيادتي الحركة والحزب مجرد أوهام. فالرئيس بري يتصرف بحكمة ويدرس خطوة الإقالة بنتائجها على البلد وليس من منطلق حماية احد لا سلامة ولا غيره»، لافتة الى أن «الاولوية بالنسبة للقيادتين وحدة الموقف والسلم والاستقرار الداخلي ومعالجة الازمات الاقتصادية».

في المقابل اقترحت مصادر نيابية على الحكومة الضغط على الحاكم لتنفيذ توجّه الحكومة لضبط الدولار والإفراج عن الودائع واستعادة الأموال المهربة حتى وإن وصل الامر الى عقد جلسة علنية لمجلس الوزراء يصار فيها الى استجواب حي ومباشر لسلامة امام الرأي العام حول المعلومات التي طلبتها الحكومة عن الاحتياطات والموجودات والتحويلات والأموال المنهوبة ومافيات ومضاربات الصرافين وحقيقة الوضع المصرفي.

تلقى اتصالين من نظيريه الكويتي والقطري وزار قوى الأمن

دياب: المطلوب فكّ الارتباط بين الدولة ومصالح السلطة

أكد رئيس الحكومة حسان دياب «ان ليس لدينا فعلياً ما يسمّى بدولة عميقة تمثل فكرة الدولة، ولا تتأثر بتغيير في السلطة إلاّ من حيث الأداء، وإنما هناك منظومة عميقة تمثل السلطة بكل مكوّناتها، ولو تغيّرت صور الحاضرين على طاولتها»، مشدداً على «أن المطلوب اليوم هو فك الإرتباط بين الدولة ومصالح السلطة، وربط الدولة بالمواطن مباشرة».

كلام دياب جاء خلال زيارته مقر المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي يرافقه المستشاران خضر طالب وحسين قعفراني، وكان في استقباله وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، حيث أقيمت له مراسم التشريفات الرسمية.

ثم عقد الرئيس دياب اجتماعاً مع الوزير فهمي واللواء عثمان، قبل أن ينتقلوا إلى قاعة المؤتمرات في المديرية في حضور قادة الوحدات في قوى الأمن الداخلي وكبار الضباط حيث ألقى اللواء عثمان كلمة ترحيب، أكد فيها «أن قوى الأمن الداخلي وُجدت لحماية حقوق المواطنين وأمنهم وتنقلاتهم وممتلكاتهم، ووُجدت لحفظ النظام وتوطيد الأمن والسهر على تطبيق القوانين وحماية الحريات العامة ضمن اطارها». وأعلن «أن قوى الأمن الداخلي ملتزمة واجباتها ضمن حدود النصوص القانونية التي ترعى عملها ومهامها. وضباطها وعناصرها يبذلون ما بوسعهم لتنفيذ القوانين، وحفظ النظام وتوطيد الأمن».

ثم ألقى فهمي أشار فيها إلى أن «هذه المؤسسة الوطنية التي أُنشئت نواتها النظامية الأولى خلال العام 1860، والتي أصبحت اليوم، توازي ومن دون أدنى شك أهم المؤسسات الأمنية في البلدان المتقدمة، وذلك بفضل الجهود والتضحيات التي بذلتها هذه المؤسسة على مستوى حفظ النظام وتوطيد الأمن وحماية جميع اللبنانيين من المناطق اللبنانية كافة، بالإضافة إلى حماية الممتلكات على أنواعها، وحماية القوانين وتطبيقها وتطبيق الأنظمة المنوطة بها.»

ولفت إلى «أن دم شهداء ومصابي هذه المؤسسة بالإضافة إلى بقية المؤسسات الأمنية أدى إلى تحقيق إنجازات كثيرة، وساهم إلى حدٍّ بعيد في حماية لبنان وبقاء لبنان، وشكّل عنوان تلاقي اللبنانيين كافة بأطيافهم المتعددة».

أخيراً، ألقى دياب كلمة قال فيها «أتوجّه إليكم بالتحية أولاً، على الجهد الكبير الذي تبذلونه لحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق مندرجات إعلان التعبئة العامة، كذلك التضحيات التي بذلتموها لحماية التعبير عن الرأي في الشارع، وبمواجهة أعمال الشغب التي حاولت حرف وتشويه مطالب الناس، وتعرّضتم لإصابات كثيرة في مواجهة الاعتداء على القوى الأمنية والمؤسسات الحكومية. لذلك، أتيت اليوم لأشد على أيديكم، وأنوّه بالقيادة الحكيمة لقوى الأمن الداخلي، وعلى رأسها المدير العام اللواء عماد عثمان، التي تعاملت مع هذه الوقائع بمسؤولية وطنية، لحماية المتظاهرين أولاً، وحماية التعبير عن الرأي ثانيا، وحماية الأملاك العامة والخاصة ثالثا».

وأشار إلى أن «صورة الدولة باهتة في نظر اللبنانيين. الدولة غير موجودة فعلياً في عقول الناس. الدولة ترهّلت، نتيجة ممارسات أساءت إلى دورها. الدولة خسرت هيبتها بسبب طعنات عميقة في بنيتها. الدولة فقدت ثقة الناس لأنها انفصلت عنهم. الدولة فقدت هويتها عندما تجذّرت فكرة الإندماج بين السياسة والسلطة والقوى التي تحكم.»

وتابع «عملياً، أنتم تمثّلون واجهة الدولة أمام الناس، ولا ويجب ألاّ تكونوا تحت أي ظرف، وفي أي وقت، ذراع السلطة على الناس. هكذا تستطيع الدولة استعادة هيبتها وصورتها، وهكذا تبدأ تنقية فكرة الدولة من مفهوم السلطة. أنا أعلم أنكم تواجهون تحدّيات كثيرة، ونجحتم في الفترة الماضية، في تجاوز الكثير من حقول الألغام، بحكمة لافتة لا بد أن أنوّه بها، وبجهودكم جميعاً، ضباطاً ورتباء وأفراداً».

ونوّه «بوزير الداخلية الذي قدّم صورة ممتازة لوزارة الداخلية بكل الإدارات التابعة لها، ويشرف مباشرة على كل التفاصيل».

وختم دياب «البلد أمانة بأيديكم، وحفظ النظام مسؤوليتكم، وأنا واثق أنكم على قدر هذه المسؤولية الوطنية، ولذلك أنا هنا اليوم لأشدّ على أيديكم، فحمايتكم ضرورة لتكريس فكرة الدولة وهيبتها. الله يحميكم حتى تحموا الناس والبلد».

على صعيد آخر، تلقى دياب اتصالين من نظيريه الكويتي صباح الخالد الحمد الصباح والقطري خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني. وتم البحث في آخر المستجدات المحلية والإقليمية وفي العلاقات الثنائية مع كل من البلدين وسبل توطيدها. وهنأ كل من الصباح وآل ثاني دياب لمناسبة حلول شهر رمضان.

دياب يستعرض ثلة من عناصر قوى الأمن ومعه وزير الداخلية (دالاتي ونهرا)

طالب الحكومة بالإسراع بالخطة الاقتصادية

باسيل: سنحارب بلا مهادنة من يعيق عملية الإنقاذ

طالب رئيس التيار الوطني الحرّ النائب جبران باسيل، الحكومة بأن تُقدم ولا تتراجع «لأن ما يعانيه الوطن والشعب إنما يعانيه كل الوطن وكل الشعب، ولا طائفية ولا استهداف ولا انقلاب بالفقر»، معتبراً أن «هناك خسارة حصلت في البلد ويجب أن يتم توزيعها بطريقة عادلة على خمسة، وهم: الفاسدون، السارقون، المستفيدون الجشعون، أصحاب المصارف والمساهمين فيها والمصرف المركزي، الدولة بسياساتها وبرجالاتها (وليس بأصولها وأملاكها)».

ورأى باسيل في كلمة متلفزة «أن البعض يطبّلون فرحاً لمجرّد ورود بعض الأخبار عن عدم اكتشاف غاز تجاري في البلوك رقم 4 (بالرغم من اكتشاف الغاز فيه ولو بكميات غير كبيرة حتى الآن، وبالرغم من أن المعدّل العالمي للنجاح من أوّل مرّة هو فقط 30%، ولكنهم يعتبرون، انه بما ان التيّار الوطني الحر هو وراء إنجاز دخول لبنان في العالم النفطي، يعتبرون انها خسارة للتيار، وينسون انها خسارة للبنان إن وقعت وأن الربح لكل لبنان إن حصل، تماماً كما الكهرباء والـ 24/24 إن حصلت، وتماماً كما السدود يتمنّون انهيارها، كأن معمل دير عمار هو لبيت أبي وسد بسري هو لبيت جدّي، وإنّ محاربة الفساد هي بإسم أمّي، متناسين أنّ النفط والكهرباء والماء والمال العام هم لكل اللبنانيين».

ورأى أن هذه هي العقليّة السياسية «المريضة» التي لم تكتفِ فقط بتعطيل المشاريع المجدية للبلد، بل أكثر نهبت البلد منذ التسعينات ووضعت سياسات نقدية ماليّة اقتصادية أفقرت الدولة والناس وظلّت مصرّة عليها لليوم رافضة تغييرها وتغيير رجالاتها، وركّبت نهجاً سياسياً فاسداً ومنظومة من السياسيين والإعلاميين والموظفين وأصحاب النفوذ والمال وضعت يدها على المفاصل المالية والاقتصادية في الدولة، ترفض «شيلها» وتهجم بشراسة، حتى الاغتيال السياسي والجسدي على كلّ من يحاول «شيلها». وما هجمتها الشرسة المتوحشة علينا سياسياً وإعلامياً إلا نتيجة ذلك».

وأضاف «وما الشراسة المتجددة، أخيراً، على الحكومة والعهد إلاّ بسبب استشعار المنظومة مجدّداً أنّ شيئاً ما سيتغيّر وممنوع التغيير، لا تغيير السياسات ولا الأشخاص».

وبما يخص الخطة الاقتصادية، رأى باسيل «أن ما قدّمه هو تحديد للخسائر وتوزيعها، وكأنّها تشخيص للمرض وكل علاج يبدأ بالتشخيص. أي تحديد المسببات المرضيّة والمسببين»، معتبراً أن «حق الشعب المتألّم ان نصارحه ولكن واجبنا أن نجد الحلول، ونحن أوجدناها بالحكومات السابقة وحاربنا لإدخالها بالموازنات وبتصحيح السياسات وكنا نواجه بالرفض دوماً، من دون وجود الأكثرية اللازمة لنا».

وطالب بـ«الإسراع بإقرار خطة الحكومة وعدم تعدّي الأمر هذا الأسبوع كما وَعَدت، والتوجّه بعدها إلى المؤسسات الدولية خصوصاً صندوق النقد الدولي لمفاوضته قبل أن لا يعود لنا دور مع «طحشة» كورونا العالمية، نفاوضه للحصول على الشروط التي تناسبنا والتي في الوقت نفسه تقيّدنا لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لنا».

كما دعا إلى وجوب اعتماد سياسة انقاذيّة متكاملة فيها: النقدي والمالي والاقتصادي والاجتماعي و مقدّرات الدولة وطاقاتها وثرواتها.

أضاف «لن أدخل الآن في التفاصيل ولكن أقول أن فيها الـ Capital control الذي هو واجب لوقف التسرّب المالي، وفيها حماية كلّ المودعين خصوصاً الصغار، وفيها إعادة هيكلة الدين وتخفيض كلفته، وفيها تصغير العجز في الموازنة وصولاً لتصفيره من خلال وقف الهدر وضبط المداخيل واقفال المؤسسات غير المنتجة، والتضخّم في القطاع العام وحل مشكلة الكهرباء، وفيها تحويل الاقتصاد إلى منتج من خلال مشاريع محدّدة وفيها توفير شبكات الحماية الاجتماعية وتأمين رزم المساعدات للفقراء وخلق برامج المساعدة الاقتصادية، وفيها التشركة لمؤسسات الدولة واشراكها مع القطاع الخاص لتصبح أكثر إنتاجاً وفعالية وخدمة سوية».

ختم» نحن نعاني واقعاً مؤلماً وعلينا القتال من دون مهادنة لإخراج شعبنا منه، من دون أي حساب بل بمحاربة من يعيق عملية الإنقاذ هذه».

البنـــاء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

فضل الله: لإسقاط الحصانات عن الفاسدين

اعتبر عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله، في تصريح، أن «ملف التحويلات المالية للخارج الذي سبق وطرحناه في المجلس النيابي ومع القضاء المختص في شهر كانون الأول 2019، لم يجد طريقه إلى المعالجة حتى اليوم، مع أنه واحد من أكبر ملفات الفساد في لبنان، وما كشفه رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب عن حجم المبالغ المحوّلة إلى الخارج في الآونة الأخيرة، يستدعي تحركا عاجلاً من القضاء لكشف المتورطين واستعادة الأموال إلى لبنان، وألّا يبقى هذا الملف في الأدراج كما غيره من ملفات الفساد».

وأضاف «إن معالجة هذا الملف الذي هو مطلب للشعب بيد السلطة القضائية التي عليها المسارعة إلى حماية مال هذا الشعب، وندعوها في هذا المجال إلى اعتبار كل تحويل خصوصاً بعد 17 تشرين أول 2019 هو في دائرة الشبهة والتحايل على القانون وأموال بقية المودعين، لإلزام هيئة التحقيق الخاصة الكشف عن أسماء محولي الأموال لإجراء المقتضى القانوني».

وقال «إن المسؤولية الوطنية والقانونية تحتّم على هيئة التحقيق الخاصة والقضاء اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لكشف تفاصيل هذا الملف والمتورطين فيه وعدم تضييعه في دهاليز الحسابات المتباينة، فمن واجبهما مكاشفة اللبنانيين حيال مصير أموالهم المهربة من المصارف ومن بينها لسياسيين، ولكبار المتعهدين من الدولة، وبتواطؤ مكشوف من بعض المصارف».

وختم فضل الله «صحيح أن الفساد مستشر في الدولة العميقة المحاطة بحصانات تحاول الاستعصاء على الإختراق ولو بطرق قانونية، ولكن المرحلة تتطلب قرارات جريئة واستثنائية وإسقاط جميع الحصانات التي يحتمي بها الفاسدون، فحماية حقوق اللبنانيين ولقمة عيشهم تسمو فوق أي اعتبارات أو حسابات مهما علا شأنها».

تويني: الناس تنتظر التغيير الجريء

قال الوزير السابق نقولا تويني: «أما وقد صدر عن هيئة التحقيق الخاصة عدم استجابتها طلب القضاء في ما يتعلق بالتحويلات المالية، فإنه حان الوقت أن تقوم الحكومة بحركة تغييرات سريعة في المراكز القضائية والإدارية والمصرفية الرئيسية، لإيجاد فريق عمل منسجم يمكنه استيعاب الأزمة الراهنة للحؤول دون تفاقمها، وهو الأمر المفقود راهناً بدليل عدم تقديم أيّ إنجاز يذكر في سبيل مكافحة الفساد من الجهات المعنية. مع الإشارة إلى أنّ هذا التغيير لن يعفي أيّ مسؤول يتمّ تغييره من وجوب مساءلته عن الأخطاء التي ارتكبها والتي أوصلتنا إلى الحال الراهنة».

أضاف الوزير تويني في بيان: «لم يعد مقبولاً الوضع الذي تمرّ به البلاد وحان وقت التحرك السريع من قبل الحكومة لمواجهة الأزمة». مضيفاً: «سبق وصرّحنا بوجوب اتخاذ تدابير تتعلق بإصدار قرارات منع سفر وبوجوب معرفة حقيقة التحويلات المالية إلى الخارج وبإنصاف المودعين في ما يعانونه يومياً، ولكن أياً من هذه الإجراءات لم يتمّ اتخاذه».

وتابع تويني: «الناس تنتظر تغييراً والتغيير بحاجة إلى إقدام وجرأة، ويجب أن تأتي الحكومة بفريق عمل جديد اليوم قبل غد. هذه مسؤوليتها أولاً وأخيراً. بلادنا في خطر وعلى فالق التغيّرات الجيو – استراتيجية الكبيرة، فوجبت المبادرة السريعة الخاطفة لتصحيح اعوجاج مزمن في نهاية مساره ضمن أزمة معيشية اقتصادية خانقة.

وختم قائلاً: «الخلاص بالحركة وإطلاق الضربات المحكمة لإصابة رؤوس عبثت بالأرض فساداً».

الغريب: وباء سياسي ضرب لبنان

رأى الشيخ نصر الدين الغريب أنّ الوباء السياسي ضرب لبنان، وسأل: هل رئيس الحكومة حسان دياب ووزراؤه هم المسؤولون عما وصلنا إليه؟

وقال الغريب في بيان أمس «قبل أن نبدأ حديثنا عن المرض الوبائي، تعود بنا الذاكرة إلى الوباء السياسي الذي ضرب لبنان وكاد أن يغرقه في بحر ليس له من قرار. لذا نسأل القيّمين على هذا البلد والذين جعلوه فريسة للذئاب يتناتشونه من كل حدب وصوب، فمال الشعب أصبح في سويسرا وغيرها من الدول وقد هرّب مباحاً لهؤلاء ولعيالهم وأولادهم ولا ضير برأيهم إذا تقهقر الشعب وتسوّل أبناؤه في الشوارع والطرقات».

وسأل «فمن المسؤول بربكم منذ عقود حتى نحمّله المسؤولية؟ فهل هو الرئيس حسان دياب ووزراؤه الذين يعملون ليلاً ونهاراً لترميم ما خربتموه منذ زمن بعيد؟ فلولا هذه الحكومة واهتمامها بالوضع الصحي وتقديم نفسها قرباناً على مذبح هذا الوباء الخبيث مخاطرين بأنفسهم، لما سلم شعبنا الطيب. فماذا تريدون من هذا الرجل حتى تقيمون عليه القيامة ولا تقعدون؟ فنحن لسنا خبراء مال ولا نقد، ولكن المصارف وعلى رأسها المصرف المركزي، فما هي بالله عليكم وظيفتهم؟ أليست لحفظ مال المودعين وعدم التفريط بها؟ فأين جنى عمر هؤلاء الطيبين الذين سلموا رقابهم وأمانتهم لهؤلاء؟ وأنتم أيها السياسيون المحترفون، ما بكم تهاجمون أناساً من أهل الفداء في هذا الوقت العصيب، ولا تقيمون لأهل الإباء والتضحية وزناً؟ تحرقون روما وتصعدون على رأس الجبل تتمتعون فيها وهي تحترق. كفاكم تعمية لأبصار الناس».

الخليل: ليشمل موقف دياب الحازم كل المسؤولين في الحكومات السابقة

أكد النائب أنور الخليل «ضرورة أن يشمل الموقف الحازم والمشكور الذي اتخذه رئيس الحكومة حسان دياب في موضوع انهيار الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، جميع من كان مسؤولاً خلال الحكومات السابقة حتى وصلنا إلى هذا الوضع المتردي، لا أن ترمى جميع التهم بوجه حاكم مصرف لبنان إذ أن هذا الموقف فيه شيء من إنعدام الدقة والعدالة. وأنا هنا لا أبرّر الحاكم من أخطاء ارتكبها في عمله».

وقال الخليل خلال تفقده مركز الحجر الصحي في حاصبيا «أن حصر مسؤولية الإنهيار الاقتصادي والمالي بالحاكم من شأنها رفع المسؤولية عن غيره من أهل السلطة ومنها الشغور الرئاسي لمدة سنتين ونصف، وكذلك غضّ النظر عن أداء الفريق الذي يمسك بملف الكهرباء منذ عشر سنوات والذي شكل 52% من مجموع دين الدولة، وتقصير الحكومات المتعاقبة، وهدر الوزارات، وحشو أعداد هائلة من الموظفين في إدارات الدولة لتنفيعهم ليس إلّا».

وكرّر أنه «رغم حرصي على مصارحة اللبنانيين والشفافية الكاملة عن حقيقة الأوضاع في لبنان، لكنني أتمنى لو أن معالجة الأمور تتم بعيداً عن التراشق الإعلامي الذي من شأنه أن يزيد مناخ الهلع عند الناس، ويخلق تساؤلات تتصل بعدم الثقة في كل ما له علاقة بالدولة وعملها بعيداً عن إعطائهم إجابات شافية وحلولاً حقيقية».

واعتبر أن «الردود التي حصلت بناء على ما قلته بالامس غير مقبولة لأن الكل يعرف احترامي الشخصي لدولة الرئيس حسان دياب»، متمنياً على متداولي الأخبار «توخي الدقة لأن الهدف من اجتزاء الحقيقة افتعال بلبلة سياسية لا مبرر لها».

محمد عيسى: جمعية البر والإحسان وزّعت 550 حصة غذائية في جباع وعين بوسوار

أعلن رئيس جمعية البر والإحسان الإسلامية لأبناء جباع المحامي محمد عيسى أنّ الجمعية وزّعت ٥٥٠ حصة غذائية لعائلات فقيرة لمناسبة شهر رمضان المبارك وللذين تعطلت أعمالهم بسبب الحجر المنزلي والتعبئة العامة في بلدتي جباع وعين بوسوار في منطقة إقليم التفاح.

ووعد عيسى بالمزيد من المساعدات على أمل القضاء على وباء كورونا في أقرب وقت، تمهيداً لإلغاء قرار التعبئة العامة والظروف الاستثنائية ليعود المواطنون إلى أعمالهم بشكل طبيعي.

وشكر وزارة الصحة وكلّ الجهات الصحية المعنية بمواجهة كورونا على جهودها الجبارة لحماية الناس من كورونا، لافتاً إلى أنّ اللبنانيين يستبشرون خيراً بالإيجابيات المرتقبة.

رياض سلامة أمام الفرصة الأخيرة

■ عمر عبد القادر غندور*

الحديث عن الانهيار الاقتصادي لم يعد ينفع، والبلد ليس مهدّد بالانهيار بل هو في حضن الانهيار فعلاً.

أياً يكن المسؤول عن هذا السقوط المدوّي لمنظومة الدولة، وأياً كانت الجهة أو الجهات المتسبّبة في هذه المصيبة، فالمحاسبة الآن ليس وقتها، بل الواجب والملحّ كيف نخفّف من وطأة هذا السقوط وإنقاذ ما يمكن إنقاذه للبناء عليه ولو من الصفر.

ونعتقد انّ رئيس الحكومة حسان دياب أعطى الفرصة الأخيرة لحاكم مصرف لبنان ليكون متعاوناً وشفافاً في تعاطيه مع الحكومة بعد طول امتناع عن الإجابة على أسئلة الحكومة بشأن الهندسات المالية التي أفلست المصرف المركزي وأودت بأموال المودعين لصالح «البزنس السياسي» الذي يقبض على رقبة الحكومة، وجعلت الدولار طليقاً ينهش في عملتنا الوطنية وجعلها أرخص من ورق الصحف، والمليارات التي «طارت» إلى خارج الحدود قبل وبعد ١٧ تشرين الأول، وسلسلة التعاميم التي عوّمت عدة مصارف من حسابات المودعين وغير ذلك كثير من الارتكابات التي ترسم أكثر من علامة استفهام!؟

فهل يلتقط الحاكم بأمره في المصرف المركزي السيد رياض سلامة الفرصة للملمة الفضائح والاكتفاء بما حصل على أمل المعالجة وتعويض ما يمكن تعويضه والتسليم بأنّ الوطن المهدّد بديمومته ووجوده وشعبه أكبر من أيّ مسؤول مهما علا شأنه، وساعتئذ لا ينفع احتضان مسؤول من هنا وسياسي مرتكب من هناك ولا مراجع زمنية ودينية يمكن ان يُسمع لها صوت يعلو فوق صوت الجائعين والعاطلين عن العمل، وتوفّر الحماية لأحد.

الارتكابات كبيرة والدّوس على القوانين لا مثيل له، وفساد الطبقة السياسية الطائفية، واستنزاف مالية الدولة في جيوب الفاسدين وضياع ثقة العالم بوطننا، كلها بلايا أورثت اللبنانيين التوجّع والتأسّف واليأس بقيام الدولة اللاطائفية لأول مرة منذ الاستقلال المزعوم.

كلّ هذه الرزايا لا يجوز الاشتغال بها في الوقت الراهن، بل المطلوب إدارة أصول الدولة وما بقي منها، وتقتضي الحكمة إصابة القول والعمل.

يقول رب العالمين «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ»

*رئيس اللقاء الاسلامي الوحدوي

الراعي: من المستفيد من زعزعة حاكمية مصرف لبنان؟

رأى البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي، في قداس الأحد في بكركي «أن لبنان مؤلف من مجموعات غير متجانسة دينياً وثقافياً، اعتمد في نظامه، دستورياً وميثاقياً، الحوار وصيغة المشاركة المتوازنة والمحافظة على ثقافة كل مجموعة من مجموعاته وعاداتها وتقاليدها ودورها في الحياة العامة، ومساواتها مع غيرها، والحفاظ على العرف في الدولة. فلا يمكن تأمين الاستقرار الداخلي باعتماد الاقصاء أو التفرد أو التذويب. هذا ما اشتكى منه في الآونة الأخيرة إخوتنا الأرثوذكس، وطالبوا برفع الغبن الذي لحق بهم من جراء التعيينات الإدارية، لا من باب المحاصصة بل من باب المشاركة الفاعلة والاغتناء المتبادل».

الراعي مترئساً القداس في بكركي أمس

أضاف «ومن أبسط قواعده اعتماد الحوار والسماع قبل الإتهام وإصدار الحكم، كما جرى بحق حاكم مصرف لبنان. وثمة قضاء للنظر في النزاعات يجب الرجوع إليه، راجين أن يكون مستقلاً وبعيداً من تدخل السياسيين. وفيما كنا ننتظر من رئيس الحكومة إعلان خطتها الإصلاحية العادلة واللازمة، التي تختص بالهيكليات والقطاعات، والتي من شأنها أن تقضي على مكامن الخلل الأساسية والفساد والهدر والسرقة والصفقات والمرافق والنهب حيث هي، وفيما كنا ننتظر منه خطة المراقبة العلمية والمحاسبة لكل الوزارات والإدارات والمرافق العامة، فإذا بنا نفاجأ بحكم مبرم بحق حاكم مصرف لبنان، من دون سماعه وإعطائه حق الدفاع عن النفس علمياً، ثم إعلان الحكم العادل بالطرق الدستورية. أما الشكل الاستهدافي الطاعن بكرامة الشخص والمؤسسة التي لم تعرف مثل هذا منذ إنشائها فغير مقبول على الإطلاق».

وتابع «نسأل: من المستفيد من زعزعة حاكمية مصرف لبنان؟ المستفيد نفسه يعلم! أما نحن فنعرف النتيجة الوخيمة وهي القضاء على ثقة اللبنانيين والدول بمقومات دولتنا الدستورية. وهل هذا النهج المغاير لنظامنا السياسي اللبناني جزء من مخطط لتغيير وجه لبنان؟ يبدو كذلك! إن هذا الكرسي البطريركي المؤتمن تاريخياً ووطنياً ومعنوياً على الصيغة اللبنانية، يحذر من المضي في النهج غير المألوف في أدبياتنا اللبنانية السياسية».

الخازن

من جهة أخرى، رد المكتب الإعلامي لرئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن في بيان على «ما ورد في بعض الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي من كلام مسيء» لشخص الراعي»، مذكراً «من خانته الذاكرة» أن الراعي «هو حاضن للأمانة الجامعة بين المسيحيين والمسلمين، ولوحدة الكيان اللبناني. وكل ما يحكى عن البطريرك هو كلام عار من الصحة جملة وتفصيلاً».

وقال «إذا كان الذين تهجموا على مقام البطريركية المارونية بشخص البطريرك الراعي لا يقدرون مدى خطورة كلامهم فتلك مصيبة، أما إذا كانوا يعرفون خطورته فالمصيبة أكبر سامحهم الله في زمن الصوم المبارك، ونصلي من أجلهم لكي يهتدوا فيسهموا في ترسيخ الوحدة الوطنية التي طالما عول عليها البطريرك الراعي وكل المحبين لهذا الوطن».

وتابع «أن يلجأ هؤلاء إلى التشهير بمرجعية يشهد لها وطنيا وروحيا كالبطريرك الراعي، هو أمر مناف للأعراف والقيم الروحية التي لم تألفها مجتمعاتنا اللبنانية خلال تاريخها الطويل».

وختم الخازن «إن رأس الكنيسة المارونية هو مكون وطني تلوذ به كل المراجع الدينية والوطنية في لبنان، وهو ليس بمكون سياسي، ومن المخزي أن يتدنى الكلام إلى هذا المستوى الذي نربأ أن نجاريه برد سفيه».

وجه رسالة إلى البطريرك

مرهج: لماذا لا يبادر حاكم المركزي إلى تقديم الحسابات والأرقام؟

وجه الوزير السابق بشارة مرهج، رسالة إلى البطريرك الماروني بشارة الراعي، قال فيها «نتفهم بالعمق ونؤيد حرصكم على سلامة نظامنا الديموقراطي وسلطة القضاء فيه التي تقضي بعدم إدانة أي متهم قبل الاستماع اليه تحت سقف القانون. وعلى ما اعتقد فإن حديث رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب عن حاكم البنك المركزي الأستاذ رياض سلامة كان قاسياً، ويعبر عن مرارة لدى كثير من اللبنانيين جراء تدهور قيمة الليرة وضياع قدر كبير من ودائعهم، ولكنه لم يرق إلى مستوى الإدانة بدليل أنه طالب الحاكم بأن يكشف للناس الحقائق وأن يقترح سبل المعالجة، وبدليل أن سعادة الحاكم لا زال في موقعه يصدر التعليمات والتعميمات ويحضر الاجتماعات الحكومية».

أضاف «من جهة ثانية، قلتم يا صاحب الغبطة أنكم كنتم تنتظرون من رئيس الحكومة إعلان الخطة الإصلاحية فإذا بكم تفاجأون بإصدار حكم مبرم بحق حاكم البنك المركزي. وهنا إسمح لنا يا صاحب الغبطة أن نعتبر أن الخطة يجب حكماً أن تعتمد على الحسابات والأرقام التي طلبها رئيس الحكومة مراراً وتكراراً من الحاكم دون جدوى. فعندما تبلغ خسائر البنك المركزي والمصارف حوالى 82 مليار دولار على ما يقول خبراء، وعندما تختلف الأرقام بين هذا المصدر وذاك، فمن الطبيعي أن تطلب الحكومة الأرقام الواضحة القاطعة من المرجع المختص، أي البنك المركزي، لتبني على الشيء مقتضاه سواء بالنسبة للخطة المأمولة أو بالنسبة للمفاوضات مع الخارج: مجموعة سيدر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مجموعة الدائنين».

وختم مرهج «إن كل العالم خصوصاً أوروبا يوجهون لنا النقد اللاذع لغياب الأرقام الصحيحة ولتغييب الشفافية وتفشي الفوضى واستشراء الفساد في مختلف أوصال الدولة، فلماذا لا يبادر سعادة الحاكم، الذي طالما طمأننا إلى سلامة الليرة وسلامة الودائع وسلامة القطاع المصرفي، إلى تقديم الحسابات والأرقام إلى الحكومة والناس، فيقطع دابر الشك بيقين الحقيقة ويضع الأمور في نصابها، فمن حق الجميع أن يعرف الحسابات والأرقام، ليس لأن ذلك ليس في صميم النظام الديموقراطي فحسب، بل أيضاً لأن المعرفة هي قوة للجميع خصوصاً لبنان المعذب الذي طال احتجازه على درب الجلجلة».

كرامي: 8 قرارات وراء الهجمة الهستيرية على الحكومة

رأى النائب فيصل كرامي، أن هناك «8 قرارات حكومية وراء اندلاع هذه الهجمة الهستيرية على الحكومة»، ذكرها في 8 تغريدات عبر حسابه على «تويتر» وهي:

1 – تفعيل التحقيق الضريبي الداخلي بالنسبة لجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين أجروا مع الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات، عقودا أو التزامات.

2 – تفعيل التحقيق الضريبي الخارجي بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية للحصول التلقائي وغبّ الطلب على المعلومات اللازمة عن الحسابات المصرفية المفتوحة في الخارج لمصلحة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في لبنان.

3 – تكليف مكتب دولي متخصص في التحقيق المحاسبي للتدقيق في العقود التي أجريت مع الدولة والأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وفي قيود وموازنات هؤلاء الأشخاص توصلاً إلى تحديد مكامن أي غشّ أو هدر أو نهب في إنفاق المال العام.

4 –إعداد لائحة بأسماء الوزراء والنواب، بمن فيهم أولئك الذين انتهت ولايتهم، والتحقق من تقديم التصاريح التي أوجبتها المادة 4 من قانون الإثراء غير المشروع، وكذلك بالنسبة للموظفين والقائمين بخدمة عامة.

5 – إجراء مسح شامل حول مظاهر الثروة العائدة لجميع الشخصيات التي شغلت أو تشغل حالياً مناصب وزارية ونيابية وأفراد عائلاتهم، وكذلك بالنسبة للموظفين والقائمين بخدمة عامة، وإعداد تقارير مفصلة حول مظاهر ثروتهم.

6 –رفع السرية المصرفية تلقائياً في أي عقد جديد يتناول إنفاقاً من المال العام.

7 – الحكومة وافقت على تفعيل الرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة على حسابات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتلقون من الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات، مساهمات أو أموالاً، أو يجرون معها عقوداً والتزامات.

8 – تشكيل فريق عمل مركزي لتلقي الشكاوى والإخبارات والكشوفات المتعلقة بعمل الوزراء والموظفين، استناداً إلى قانون حماية كاشفي الفساد، على أن تتابع تنفيذ تفاصيل جميع التدابير بالتنسيق بين وزارة العدل والمالية والتنمية.

أخبار

● تلقى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، اتصالاً هاتفيا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تبادلا في خلاله التهاني، بحلول شهر رمضان.

وذكرت وكالة «وفا» الفلسطينية الرسمية، أن الرئيس عون أعرب عن تمنياته بـ»السلام والصحة للشعب الفلسطيني، من وباء فيروس كورونا، وقد تحققت تطلعاته بالحرية وإقامة الدولة المستقلة». وتناول الحديث تعزيز العلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين بالإضافة إلى بحث آخر المستجدات السياسية، على صعيد القضية الفلسطينية، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

● يعقد مجلس الوزراء عند الساعة الحادية عشرة من يوم غد الثلاثاء جلسة في السراي الحكومية للبحث في المواضيع التالية:

1 – إقرار النصوص والصيغ النهائية المتعلقة بالمواضيع التي سبق لمجلس الوزراء أن وافق عليها مسبقا في جلسته التي عقدت بتاريخ 24–4–2020 وهي: إجراء تحقيقات لتحديد الحسابات التي أجريت منها تحويلات مالية واتخاذ إجراءات بحق صاحبها، إتخاذ تدابير آنية وفورية لمكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة، مشروع قانون معجل يتعلق باسترداد تحاويل إلى الخارج التي جرت بعد تاريخ 17–10–2019 .

2 – إستكمال البحث في الصيغة النهائية للخطة الإصلاحية للحكومة توصلاً لإقرارها.

غرّد النائب فريد البستاني على تويتر قائلاً «... وتبقى الدولة المدنية هي الحلّ، ومعها تسقط المحميات الطائفية والمذهبية للفاسدين والمفسدين. المستقبل المزدهر الذي نتمناه للبنان واللبنانيين لن يتحقق إلّا عبر إقرار الدولة المدنية اليوم وليس غداً».

وفي تغريدة ثانية قال البستاني «تتداول بعض مواقع التواصل الاجتماعي شريط فيديو يعيد التذكير بفترة الحرب الماضية التي ضربت الاستقرار في لبنان لاسيما في الجبل». واستنكر «أشدّ الاستنكار الممارسات التي تعيدنا إلى حقبة سوداء من تاريخنا»، وأهاب بالمعنيين الحفاظ على السلم الأهلي وطالب الجهات الحزبية إتخاذ الموقف المناسب.

● أعلنت وزيرة العدل ماري كلود نجم ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود، في بيان تمديد تعليق الجلسات لغاية 2020/5/4 صباحاً وذلك في المحاكم والدوائر القضائية كافة، باستثناء جلسات إصدار الأحكام. فيما تستمر المراجع القضائية الجزائية في البت بطلبات تخلية سبيل الموقوفين، وفقاً للتعاميم الصادرة بهذا الصدد عن مجلس القضاء الأعلى وعن النائب العام التمييزي. واستمرار المراجع القضائية المدنية المختصة في اتخاذ التدابير المستعجلة حيث تدعو الحاجة.

وأوضحا أن الأعمال الإدارية في الأقلام، تؤمّن بحدها الأدنى، من خلال وجود موظفين إثنين، ضمن مداورة بين الموظفين يشرف على تحديدها الرئيس الأول في كل محافظة.

- استأنفت قوات العدو «الإسرائيلي» أعمالها شمال فلسطين المحتلة بمحاذاة الأراضي اللبنانية، حيث عمدت إلى تثبيت كاميرات مقابل بوابة فاطمة في كفركلا.

هذه هي الحقيقة... يبقى معرفة أين أموال الناس؟

■ أحمد بهجة*

ما فعله رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب بعد جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا يوم الجمعة الفائت يحصل للمرة الأولى في لبنان. لم يسبق لأيّ رئيس حكومة، أو أيّ مسؤول آخر في الدولة، أن وصل إلى هذا الحدّ من الوضوح والصراحة مع الناس.

كاشف الرئيس دياب اللبنانيين وقال إنه «لم يعد ممكناً الاستمرار في سياسة المعالجة بالكواليس ويجب تغيير نمط التعامل مع الناس، ولا يجوز أن يكون هناك معلومات مكتومة عليهم».

ودعا الرئيس دياب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بما يشبه التحدّي، ليخرج ويعلن للبنانيين الحقائق بصراحة... مشدّداً على أنّ «هناك فجوة في الأداء والوضوح والصراحة وفجوة في الحسابات والسياسات النقدية، والمعطيات تكشف أنّ الخسائر في المصرف المركزي تتسارع وتيرتها... والأرقام تكشف خروج 5،7 مليارات دولار من الودائع في الشهرين الأولين من العام»...

كلام كبير وكبير جداً وغير مسبوق كما قلنا، ولا بدّ أن يكون له ما بعده، خاصة أنّ مجلس الوزراء قرّر تكليف شركة دولية من أجل التدقيق الحسابي في حسابات مصرف لبنان، وهي حسابات يجب أن تكون في الأساس كما كلّ مالية الدولة معروفة ومتاحة لكلّ مَن شاء الاطلاع عليها من الباحثين والطلاب وعموم المواطنين...

ماذا سيكون ردّ الحاكم سلامة؟ الأفضل له وللبلد وللمواطنين أن يستجيب للتحدي، وأن يخرج ليصارح الناس بالحقائق كاملة مهما كانت صادمة، أولاً لكي يظهر أنه لا يخاف من الحقيقة، وثانياً لأنه بدون معرفة الحقائق كاملة تبقى كلّ الخطط العلاجية مشوبة بنقص من هنا أو بثغرة من هناك...

وبلغة الأرقام التي نأمل أن يدققها لنا الحاكم إذا قرّر مصارحة الناس، فإنّ الفجوة التي تحدّث عنها رئيس الحكومة في حسابات مصرف لبنان تبلغ حوالي خمسين مليار دولار، ذلك أنّ حجم الودائع في المصارف اللبنانية وصل قبل الأزمة الراهنة إلى نحو 190 مليار دولار.... منها:

- حوالى 40 مليار دولار قروض للقطاع الخاص... يعني اعتمادات للتجار والصناعيين وأصحاب العمل، وقروض للأفراد (شخصية وسكنية وسيارات وغير ذلك...)

- حوالى 100 مليار دولار دين للدولة (سندات خزينة بالدولار وبالليرة اللبنانية).

- مجموع البندين أعلاه هو 140 مليار دولار...

- الفارق هو 50 مليار دولار...

هذا الفارق هو المبلغ الضخم جدا الذي يمثل الفجوة الكبيرة أو الثقب الأسود الذي لا بدّ لأيّ سعي إصلاحي أن يبدأ منه، لأنّ كشف الحقائق هو الخطوة الأولى في المسار العلاجي... تماما مثل الطبيب الذي عليه أولاً تشخيص الداء بدقة تامة حتى يستطيع بعد ذلك إعطاء الدواء الشافي...

طبعاً الحقيقة الكاملة موجودة عند حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي يعرف كلّ دولار أين صُرف وأين ذهب ومَن هدره ومَن هرّبه وإلى أين... حتى وصلت الخسائر إلى هذا الرقم الفلكي... طبعاً هذا عدا عن الخسائر الكبيرة التي تكبّدتها الخزينة العامة على مدى السنوات الثلاثين الماضية نتيجة الهدر والفساد والتنفيعات من هنا وهناك، وهو ما لا يغيب أيضاً عن الحاكم نفسه...

هناك تسريبات إعلامية تقول إنّ الحاكم سوف يستجيب لدعوة رئيس الحكومة وسوف يخرج ليصارح اللبنانيين بالحقيقة... لننتظر ونرى على أمل إبقاء هذا الموضوع في الإطار التقني البحت... على قاعدة 1 + 1 = 2... بعيداً عن السياسة والتسييس حيث يمكن أن يصبح 1 + 1 = 11 أو 111 أو «قدّ ما بدكم»...!

*خبير مالي واقتصادي

1345 فحصاً في الـ24 ساعة الماضية وعداد كورونا وصل إلى 707

هبة من منظمة الصحة العالميّة .. وحسن: بات لزوماً وضع الكمّامات

وزير الصحة خلال جولته التفقدية في رياق (أحمد موسى)

أعلنت وزارة الصحة العامة عن تسجيل 3 إصابات كورونا جديدة رفعت العدد التراكميّ للحالات المثبتة إلى 707.

وفي ما استقر عدد الوفيات على 24، ارتفع عدد الفحوص إلى 1345 خلال الساعات الـ24 المنصرمة.

اصدرت غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث تقريرها اليومي حول وباء كورونا المستجد.

وأعلن مستشفى رفيق الحريري الجامعي، تسجيل إصابة واحدة بفيروس كورونا Covid-19، من بين 205 فحوصات مخبرية، مقابل تماثل حالة للشفاء، وإخراج 6 مصابين بالفيروس من المستشفى إلى الحجر المنزلي، إضافة إلى عدم وجود أي حالة حرجة في العناية المركزة.

وجاء ذلك في التقرير اليومي للمستشفى عن آخر المستجدات حول الفيروس، وفيه:

«– أجرى المستشفى 205 فحوصات مخبرية، سجلت إصابة واحدة ايجابية وباقي النتائج سلبية.

– وصل مجموع الحالات التي ثبتت مخبرياً إصابتها بفيروس كورونا والموجودة حالياً في منطقة العزل الصحي في المستشفى إلى 8 إصابات.

– تم استقبال 8 حالات مشتبهاً بإصابتها بفيروس كورونا نقلت من مستشفيات أخرى.

– تماثلت حالة واحدة للشفاء من فيروس كورونا بعد أن جاءت نتيجة فحص الـ PCR سلبية في المرتين وتخلصها من كل عواض المرض.

– بلغ مجموع الحالات التي شفيت تماماً من فيروس كورونا منذ البداية حتى تاريخه 119 حالة شفاء.

– بناء لتوجيهات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة، تمّ إخراج 6 إصابات بفيروس كورونا من المستشفى إلى الحجر المنزلي، بعد تأكيد الطبيب شفائها سريرياً وإبلاغها بكل التدابير والإرشادات المتعلقة بالحجر المنزلي.

– إن جميع المصابين بفيروس كورونا يتلقون العناية اللازمة في وحدة العزل ووضعهم مستقر، ولا حالات حرجة في العناية المركزة.

وجاءت نتائج فحوصات الـ PCR التي أجريت يوم أمس الأحد في مستشفى الرئيس الياس الهراوي الحكومي في زحلة وعددها 39 أتت كلها سلبية.

وأعلنت إدارة وحدة الكوارث في اتحاد بلديات قضاء صور، وبناء لتقرير رئيس طبابة قضاء صور الدكتور وسام غزال، أن «العيّنات الـ 267 التي تمّ أخذها بشكل عشوائي في قضاء صور لمواطنين لبنانيين ومقيمين سوريين وفلسطينيين، جاءت نتيجتها جميعها سلبية، ولم تسجل أي حالة مشتبهة وما زالت 3 حالات قيد المتابعة، وعليه فإن عدد المصابين في القضاء ما زال 8، تماثل ثلاثة منهم إلى الشفاء بشكل تام».

وأكدت الوحدة، في بيان، أنّها بالتعاون مع طبابة القضاء والصليب الأحمر اللبناني «تقوم وبشكل متواصل، بجولات على الأهل المحجورين الذين يبلغ عددهم 291 حالة موزعين على مساحة القضاء، للاطلاع على أوضاعهم الصحيّة والاجتماعيّة، وقد تمّ إبلاغ البلديات بأسماء 162 شخصاً أنهوا فترة حجرهم من دون ظهور أي عوارض عليهم».

أعلنت لجنة إدارة الكوارث في قضاء البترون، أن طبيب القضاء الدكتور جميل تادروس، أبلغ رئيس اللجنة القائمقام روجيه طوبيا، بأن نتائج فحوص الـPCR العشوائية التي أجرتها وزارة الصحة العامة لـ229 شخصاً من المنطقة، جاءت سلبية.

وكان الجهاز الصحيّ التابع لاتحاد بلديات الضنية، أعلن ظهور إصابة واحدة بفيروس كورونا في بلدة القطين، هي الاولى في البلدة والسابعة في الضنية، بعد إجراء فحوص PCR عشوائية في مستشفى سير الضنية الحكومي.

وكشف الجهاز الصحي عن الاشتباه بـ 6 حالات أخرى مصابة ستعاد الفحوص التي أجريت لها اليوم، على ان تلزم الحجر المنزلي.

وأكد وزير الصحة العامة حمد حسن «مواكبة تجهيز المستشفيات الحكومية وتأهيلها لتكون على قدر تحديات المرحلة، وهذا مسار مستمرّ، ولن تبخل الحكومة على المستشفيات الحكومية بتجهيزاتها وكوادرها».

وأشار حسن خلال تسليمه جهازي تنفس وجهاز تصوير أشعة محمول لرئيس مجلس إدارة مستشفى بعلبك الحكومي الدكتور حسان يحفوفي، في حضور عضو لجنة الصحة النيابية الدكتور علي المقداد، إلى أن «هذه الهبة من منظمة الصحة العالمية، وكما وعدنا سنعمل لتحقيق أمنية المجتمعات بتأهيل المستشفيات الحكومية التي أظهرت بأنها في الوقت الصعب هي على قدر التحدي».

غرّد وزير الصحة حمد حسن عبر تويتر قائلاً: «بعض الدراسات الجامعية تشير إلى انتهاء جائحة كورونا في لبنان... هذه دراسات بيانيّة غير دقيقة وليست مرجعية؛ نسلك الطريق الصحيح المنضبط بدقّة وحذر شديدين؛ نلتزم جميعاً بضوابط التعبئة العامة مع بدء سريان مسار العودة الآمنة انشالله».

وكان وزير الصحة جال يوم السبت على المركز الصحي الاجتماعي في بلدة الغبيري، مشدداً على انه «بات لزوماً اليوم وضع الكمامات وعدم إزالتها لأنه عاد الاختلاط، والإجراءات الوقائية للحماية الشخصية اصبحت ملزمة، وكل شيء ينفذ ضمن الخطة الموضوعة».

واوضح ان «وزارة الصحة لديها 17 فريقاً ميدانياً لجمع عينات عشوائية من منطقة بعبدا، وبعد الاطلاع على نتائج العينات في 10 أيار، نأخذ القرار بالنسبة للتعبئة العامة بشكل نهائي».

أشار وزير الصحة خلال زيارة تفقدية لبلدة رياق – حوش حالا، الى «اننا استطعنا احتواء انتشار فيروس كوفيد 19، ونحن بالمناسبة اليوم في منطقة رياق وبنتيجة الفحوصات التي جمعت لا توجد حالات انتشار للوباء، لا بالحلقة الضيقة للعدوى ولا بالحلقة الأوسع أو العينات العشوائية، وبجهود الجميع تم حصر العدوى بالعائلة فقط».

وأوضح «اننا على المستوى الميداني بمرحلة متقدّمة من الاستجابة والجهوزية، والمرحلة الثانية من العودة للحياة الطبيعية، ولكن يجب أن نكون حذرين، وفي سنغافورة كانت النتائج كارثية بعد فك الحظر سريعاً، ونحن نعمل وفق معطيات لبنانية خاصة، ونتعامل بواقعية مع الأمور، على أمل أن نصل الى خواتم سعيدة».

نقابة الأطباء: لتطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة بجدّية

أكدت نقابة الأطباء ضرورة تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة الرقم 174، داعية الدولة ووزارة الصحة التدخل لتنفيذه، إذ لا يجوز أن يبقى القانون حبراً على ورق، وأن تبقى النرجيلة والسيجارة وسيلة لزيادة أرباح بعض المؤسسات السياحيّة على حساب الصحة العامة..

وأصدرت نقابة الأطباء بياناً دعت فيه الحكومة الى «التطبيق الفعلي والجدي للقانون الرقم 174 والقاضي بمنع التدخين في الأماكن العامة». ولفتت إلى ان الحكومة نجحت في مواجهة وباء كورونا بفضل تجاوب وتعاون جميع المعنيين في القطاع الصحي والطبي والتمريضي والاستشفائي العام والخاص، وعلينا أن نحمي المواطنين من انتشار آفة تدخين السيجارة والنرجيلة. فالضرر الذي يسببه التدخين على الرئتين يجعلهما أكثر ضعفاً للتعامل مع الإصابة بوباء الكورونا، كما أن المدخنين معرضون للإصابة بفيروس كوفيد 19 لا سيما منهم أولئك الذين يعانون من أمراض رئوية، إضافة الى أن التدخين يؤثر على جهاز المناعة».

أضافت: «أن المشاركة في النرجيلة وتحضيرها، والاتصال اليدوي بين الأشخاص، وبين اليد والفم، تزيد الى حد كبير من خطر الإصابة بالعدوى وانتقال الفيروس. لذلك يجب في الدرجة الأولى على المدخن أن يقرر الإقلاع عن التدخين وطلب الاستشارة الطبية لتطبيق ذلك».

ودعت النقابة وزارة الصحة والحكومة الى «اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل صحة المواطن مثلما فعلت مع الكورونا، والعمل بجد والإفادة من الفرصة لاتخاذ تدابير لمكافحة خطر التدخين بفاعلية أكبر عبر التوعية وتنفيذ القانون الرقم 174. وما حصل في بلدان أخرى حيث استطاعت تطبيق القانون من دون أن تتراجع السياحة أو تتأثر سلباً، يمكننا أن نطبقه في لبنان وتبقى السياحة مزدهرة مع الحفاظ على الصحة العامة».

المرحلة الأولى من تخفيف الإجراءات تنطلق اليوم وبترا خوري: الانضباط يُنقذ تضحياتنا

تنطلق اليوم الإثنين المرحلة الأولى من تخفيف الإجراءات التي اتخذت سابقاً للحدّ من انتشار جائحة كورونا.

وللغاية، صدر عن مكتب وزير الداخلية والبلديات العميد محمد فهمي الآتي: «يصادف اليوم انطلاق المرحلة الأولى من تخفيف الإجراءات التي اتخذت سابقاً للحدّ من انتشار جائحة كورونا. من أجل السلامة العامة وسلامة كل مواطن وبهدف النجاح في تنفيذ كافة المراحل للعودة إلى الحياة الطبيعية، نتمنى على جميع المواطنين التقيد بإجراءات السلامة العامة ووضع كمامة اثناء وجودهم خارج المنزل».

أضاف: «وفي حال عدم توفر الكمامات بحوزة المواطنين نرجو منهم الاستحصال عليها من قبل العناصر الأمنية التي ستقوم بتوزيعها على الحواجز أو تغطية الأنف والفم بمنديل من قماش حفاظاً على سلامتهم».

من جهة ثانية، غرّد فهمي عبر «تويتر»، قائلًا: «نظرًا إلى الظروف المعيشية الصعبة ورغم دقة المرحلة وفي محاولة لتسهيل عمل المواطنين وتحصيلهم للقمة العيش، تنطلق (الاثنين) المرحلة الأولى من تخفيف إجراءات التعبئة العامة. مع ضرورة الالتزام بالإرشادات والتوجيهات الصادرة عن وزارة الصحة والتشديد على وضع الكمامات والحفاظ على المسافة الآمنة».

ونشرت قيادة الجيش عبر صفحتها على تويتر فيديو يتعلق بتعديل فتح المؤسسات الصناعية والتجارية اعتباراً من اليوم الاثنين، تحت عنوان «إجراءات التعبئة العامة... معاً نواجه كورونا».

وغرّدت مستشارة رئيس الحكومة للشؤون الصحية بترا خوري عبر حسابها على تويتر قائلة: «معدل العدوى لفيروس كورونا هو نحو 2.5، يجب أن نتقيد بالتباعد الاجتماعي ونضع الكمامات والقيام بالفحوص والتتبع وعزل المصابين. الانضباط ينقذ تضحياتنا! تذكروا طاقمنا الطبي وأحباءنا».

أخبار اقتصاديّة

شريم: لكل حادث حديث

غرّدت وزيرة المهجّرين غادة شريم عبر حسابها على «تويتر»: «للوصول إلى الإصلاح الشامل الذي يطالب به الناس لا بدّ من البدء بالموضوع الأكثر إلحاحاً وهو التدهور المالي غير المسبوق. وعليه جاء القرار بأن تقوم شركة أجنبيّة محايدة بالتدقيق بحسابات مصرف لبنان المسؤول الأول عن الاستقرار النقديّ في البلد. وبعد التقرير لكل حادث حديث».

البستانيّ: «طوّلوا بالكم»

غرّدت الوزيرة السابقة ندى بستاني عبر تويتر: بغض النظر عن وجود اكتشاف تجاري أم لا، فإن المعطيات الناتجة عن عملية الحفر تبدو ايجابيّة، والتحاليل التي ستجريها شركة توتال على العيّنات المستخرجة ستشكّل خرقاً كبيراً لجهة تحديد مسار عمليات الحفر المستقبلية. لننتظر التقرير النهائي كي نبني على الإيجابيات التي سيتضمّنها للمستعجلين على النتائج السلبية والمهللين لها نقول: «طوّلوا بالكم» لإن نسبة النجاح في الحصول على اكتشاف تجاري من البئر الأول لا تتعدى عالمياً الـ30% اي بئر واحد من أصل ثلاثة آبار، والبلوك رقم 4 يبدو واعداً.

السماح بخروج شاحنات التصدير الزراعيّ

أعلن نقيب مستوردي ومصدّري الخضار والفاكهة في لبنان نعيم خليل أن «وزير الزراعة عباس مرتضى عاد وسمح بخروج شاحنات التصدير الزراعي المحمّلة بالحمضيات، على أن يصار في بداية الأسبوع الحالي للقاء مع المصدرين والمزارعين، للتفاهم حول آلية التصدير بما يضمن مصلحة المزارع والمستهلك في آن معاً».

ولفت خليل إلى أن «التواصل مع وزير الزراعة أثمر عن قرار بإكمال مسار الشاحنات باتجاه البلدان المصدّرة إليها».

وأشار الى ان «أسعار الدولار تستنزف أي ربح في بيع الإنتاج الزراعيّ في الداخل وإن الارتفاع الحالي أمر متوقع في ظل الفلتان في أسعار صرف الدولار، ولبنان اعتاد تصدير الحمضيّات، وكان في السابق يحتل المرتبة الأولى، واليوم تراجع التصدير».

في زحلة.. ارتفاع كبير في أسعار

ارتفعت في زحلة أسعار الخضار والفاكهة بشكل جنونيّ، ويعود ذلك بحسب المحال الصغيرة الى عدم التزام تجار الفواكه والخضار في سوق الجملة بالتسعيرة الرسمية الأسبوعية الصادرة عن وزارة الزراعة، كما يسجل ارتفاع حادّ في أسعار المواد الغذائيّة التموينيّة في شكل غير مسبوق، فيتم تغيير أسعار السلع والمواد بحسب ارتفاع سعر الدولار من دون الأخذ في الاعتبار قدرة المواطن الشرائيّة التي تراجعت بشكل ملحوظ.

أما بالنسبة إلى محطّات المحروقات، فقد امتنعت معظم المحطات في البقاع الأوسط عن تسليم مادة المازوت الى المواطنين بعدما سجل انخفاض سعر الصحيفة منها 10000 ليرة، بحجة عدم توافرها في المحطات، مما جعل العديد من المواطنين في المناطق الجبلية يفكرون بتخزينها للشتاء المقبل، والإفادة من سعر برميل المازوت المنخفض.

البنـــاء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

جيش الاحتلال التركيّ يفرّق اعتصاماً لمرتزقته على الأوتستراد الدولي m4 شرق إدلب.. والأمن السوريّ يباغت مجموعات خارجة عن القانون

دمشق تفكّ العزل عن أولى البلدات السورية المحجورة..
ومحافظ حمص يرى العقوبات الجائرة تحول دون إعادة الإعمار

أعلنت الحكومة السورية فك الحظر عن أولى البلدات السورية التي تمّ تطبيق العزل الصحيّ الإلزاميّ عليها بعد تأكيد خلوها من «كوفيد 19».

وأعلنت وكالة الأنباء السورية «سانا»، أمس، فك العزل الصحي عن بلدة عين منين بعد التأكد من عدم وجود أي حالة مصابة أو مشتبه بإصابتها بفيروس كورونا المستجد.

وبحسب بيان الوكالة، قضت بلدة عين منين، أولى البلدات السورية المحجورة، 25 يوماً في العزل الصحي الإجباري بعد تسجيل وفاة لامرأة مصابة بفيروس كورونا فيها.

وكان مدير عام مشفى الأسد الجامعي الدكتور حسين المحمد في العاصمة السورية دمشق، أعلن أمس صدور نتائج 11 حالة جديدة مشتبهاً بإصابتها بفيروس كورونا وكلها سلبية (غير مصابة)، وذلك إضافة إلى 32 حالة ظهرت نتائجها خلال الأسبوع الماضي وكانت سلبية، بالتوازي مع عودة قطاع الأعمال والمهن إلى العمل منذ أيام في مختلف المحافظات السورية.

يأتي ذلك مع بدء الحكومة السورية منذ أيام تخفيف إجراءات الحظر والحجر في البلاد، حيث اقتصرت الإصابات المسجلة في سورية لتاريخ اليوم على 24 حالة شفيت منها 6 حالات وتوفيت حالتان، فيما مرّ اليومان الأخيران من دون تسجيل إصابات جديدة.

ووافقت الحكومة السورية الخميس الماضي على تمديد ساعات فتح المحال وكافة المهن التجارية والخدمات لتصبح من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءً بما يمكن المواطنين من تأمين احتياجاتهم تماشياً مع خصوصية شهر رمضان.

إلى ذلك، أكد محافظ حمص، طلال البرازي، أن الحرب على سورية التي لم تنته بعد، والعقوبات المفروضة عليها يمثلان أكبر عائقين أمام الشروع في عملية إعادة إعمار واسعة تشمل جميع المناطق التي دمّرتها الحرب في البلاد.

وقال البرازي، في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك»، «عملية الاستثمار تحتاج إلى مناخ أكثر أماناً واستقراراً إضافة إلى أن العقوبات الجائرة على سورية تقيد كل شيء بدءاً من عملية الاستثمار والنشاط الاقتصادي والتحويلات المالية والبنوك والآليات والتقنيات الهندسية والخبرات وغير ذلك».

وأضاف «الحصار وصل إلى المواد الطبية والمحروقات. هذه العقوبات تسببت بالكثير من الإعاقة لعملية إعادة البناء والاستقرار في سورية، وعودة رؤوس الأموال المهاجرة، ومساهمة قطاع المغتربين في عملية البناء، وإفساح المجال للدول الصديقة لسورية وتأمين المواد الأساسية لعملية البناء، كل ذلك يحتاج إلى ظروف أكثر استقراراً، وأتوقع أن تكون عملية إعادة الإعمار قريبة وسريعة جداً باعتبار أن سورية ستتحوّل إلى وجهة للاستثمار مع توافر الموارد البشرية والخبرات الفنية».

وحول الكلفة المحتملة لعملية إعادة إعمار حمص، قال البرازي «لا توجد تقديرات دقيقة لكلفة إعادة الإعمار، لكن الحرب الإرهابية الظالمة على سورية تسببت بحجم كبير من الأضرار».

وأضاف «بدأت الحكومة بإعادة إعمار مؤسسات الدولة أولاً والمدارس والمستشفيات وبلغ عدد المدارس التي تمت إعادة إعمارها 350 مدرسة وعاد الطلاب إليها بالإضافة إلى إعادة بناء قطاع الطرق والجسور والقطاعات الإنتاجيّة خاصة العامة منها».

و«عندما نقول إن مؤسسات الدولة عادت والمدارس وغيرها عادت، وبالتالي عاد المجتمع للاستقرار وإن بعض شركات القطاع العام الإنتاجية عادت للعمل لا شك في أن كل ذلك مناخ مناسب لعملية إعادة الإعمار».

وفي عام 2018 أعلن الجيش السوري سيطرته الكاملة على حمص وريفها بعد معارك مع تنظيم داعش (الإرهابيّ المحظور في روسيا وعدد كبير من الدول)، ولم يبق خارج سيطرته إلا منطقة التنف، حيث أنشأت قوات الاحتلال الأميركية قاعدة عسكرية لقواتها فيها.

ميدانيا، فرّق جيش الاحتلال التركي اعتصاماً لمسلحين معارضين وأنصارهم، لتسيير دوريات تركية روسية مشتركة على الأوتستراد الدولي m4، قرب بلدة النيرب شرق إدلب.

وفي التفاصيل، فإن المعتصمين جُلّهم مقاتلون في صفوف جبهة النصرة وجرحى لها. وكان قد زجّهم الجولاني في الاعتصام، منذ انطلاقه قبل أسبوعين، تحت طائلة قطع الإمداد عنهم ما لم يلتزموا به.

وأكد ناشطون أن الجيش التركي قام بتفريق الاعتصام بالغازات المسيلة للدموع، ليتطور إلى اشتباك مسلح أسفر عن مقتل اثنين من المعتصمين وجرح آخرين وإصابة جنود أتراك.

في غضون ذلك، قام الجيش التركي بإزالة السواتر الترابية التي تمّ قطع الأوتستراد بها عند بلدة النيرب، وما زال التوتر يخيّم على المنطقة.

هي ليست المرة الأولى التي يعمد فيها جيش الاحتلال التركي لفضّ اعتصام بين مرتزقته على الطريق الدولي، للإيحاء بأنه يسعى لتنفيذ الاتفاق، وللتخفيف من حدة الاعتراض الروسي على الاستمهال التركي بذلك.

لكنها المرة الأولى التي يستخدم فيها الرصاص، ففي المرات السابقة كان الجيش التركي يطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق التظاهرات.

وفي تطور أمني آخر، نفذت وحدات من قوات الأمن الداخلي والجهات المختصة في سورية عملية أمنية دقيقة في مدينة صلخد جنوب محافظة السويداء بالتعاون مع الأهالي أسفرت عن إلقاء القبض على عدد من المطلوبين والخارجين عن القانون الذين روّعوا الأهالي لفترة طويلة.

ونقلت وكالة «سانا» الرسمية السورية عن مصدر في قيادة شرطة السويداء قوله إن: «العملية تشارك فيها قوات المهام الخاصة وحفظ الأمن والنظام والأمن الجنائي والوحدات الشرطية في منطقة صلخد بالتعاون مع الأجهزة الأمنية المختصة والأهالي بهدف وضع حد لتمادي الخارجين عن القانون في المدينة وإنهاء حالات الخطف والسلب والقتل التي تحدث فيها وتزرع الخوف والقلق والتوتر في نفوس الأهالي».

وأضافت الوكالة أن المصدر أشار إلى أن: «العملية أسفرت عن تسليم عدد من المطلوبين أنفسهم تحت ضغط من الأهالي، وتمت مصادرة كميات متنوعة من الأسلحة والذخيرة ووثائق وهويات تعود لأشخاص مخطوفين سابقاً من منزل أحد متزعمي هذه العصابات إضافة إلى مصادرة سيارتين كانتا تستخدمان في عمليات السلب والخطف وتنفيذ الجرائم».

ولفت المصدر إلى أن العملية مستمرة حتى إلقاء القبض على باقي المطلوبين، ونوّه بتعاون الأهالي في تقديم المعلومات والضغط على المطلوبين لتسليم أنفسهم بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار منطقتهم.

قوى سياسيّة طالبت الكاظميّ باستحداث منصبين جديدين.. و«إقليم كردستان» يرفع مذكرة لعبد المهدي لإطلاق الرواتب

بغداد: صالح يؤكد على ترشيح العناصر الكفوءة والنزيهة في تشكيل الحكومة الجديدة

أكد رئيس الجمهورية برهم صالح، أمس، على ترشيح العناصر الكفوءة والنزيهة في تشكيل الحكومة الجديدة، فيما شدّد على أهمية توحيد الجهود بين القوى السياسيّة لحسم ملف تشكيل حكومة جديدة تراعي حقوق جميع مكونات الشعب العراقي.

وقال مكتب رئيس الجمهورية في بيان، إن «رئيس الجمهورية برهم صالح استقبل، الأحد، في قصر السلام ببغداد، رئيس الجبهة التركمانية، رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية أرشد الصالحي والوفد المرافق له».

وأكد صالح خلال اللقاء، «أهمية توحيد الجهود بين القوى السياسية لحسم ملف تشكيل حكومة جديدة تراعي حقوق جميع مكوّنات الشعب العراقي، وتلبي مطالبهم المشروعة في تحقيق الإصلاحات المنشودة»، مشيراً إلى «ضرورة ترشيح العناصر الكفوءة والنزيهة القادرة على إدارة مفاصل الدولة بكل نجاح ومسؤولية».

وأشاد رئيس الجمهورية بـ«التضحيات التي قدّمها المكوّن التركماني في الحرب ضد الإرهاب، ودوره البناء في ترسيخ التعايش السلمي في العراق».

بدوره أشار الصالحي الى أن «التركمان حريصون على المساهمة الفعالة في بناء وتقدم البلاد، ومتمسكون في دعم الجهود التي تبذل لتوحيد الصفوف والمواقف من أجل تعزيز الحالة الوطنية وبما يحقق المصلحة العليا لأبناء شعبنا العراقي».

وكان مصدر سياسي، كشف أمس، ان بعض القوى السياسية بدأت تتفاوض مع رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي دون علم الأخرى، فيما أشار الى ان هذه القوى طالبت الكاظمي باستحداث منصبين جديدين في حكومته.

وقال المصدر إن «قوى سياسية لوحت للكاظمي بأنه لا يمكن أن يمر من باب البرلمان بمثل هذه التشكيلة الحكومية وفرضت شروطها عليه»، مبيناً أن «بعضها صارت تتفاوض مع الكاظمي من دون علم الأخرى ضمن تنافس غير خافٍ على العراقيين بين الكتل السياسية».

وكان مصدر سياسي، كشف الأحد، ان بعض القوى السياسية بدأت تتفاوض مع رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي دون علم الأخرى، فيما اشار الى ان هذه القوى طالبت الكاظمي باستحداث منصبين جديدين في حكومته.

وقال المصدر إن «قوى سياسية لوحت للكاظمي بأنه لا يمكن أن يمر من باب البرلمان بمثل هذه التشكيلة الحكومية وفرضت شروطها عليه»، مبيناً أن «بعضها صارت تتفاوض مع الكاظمي من دون علم الأخرى ضمن تنافس غير خاف على العراقيين بين الكتل السياسية».

واضاف أن «قوى سياسية طالبت الكاظمي بإدخال جهاز المخابرات العراقي، وكذلك منصب مدير مكتب رئيس الوزراء، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ضمن التفاوض، واستحداث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن، ومنصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة والاقتصاد ضمن مساعي خلق مناصب أكثر بالحكومة للسماح بتوزيعها على الكتل السياسية».

وأكد أن «رئيس الوزراء المكلف يواجه صراعاً على منصب وزارة الداخلية، ومنصب وزارة الدفاع».

إلى ذلك، أعلن وزير المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان آوات شيخ جناب أمس، عن رفع مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء «المستقيل» عادل عبد المهدي لإطلاق حصة الإقليم من الموازنة.

وقال شيخ جناب في مؤتمر صحافي عقب اجتماع مع هيئة رئاسة برلمان الإقليم، ونقلته وسائل إعلام كردية، إن قرار ايقاف رواتب اقليم كردستان صدر يوم 2020/4/16 ووفد كردستان زار بغداد يوم 19 من الشهر الحالي وبعد اجتماعات عدة حسّاسة تمكنا من التوصل الى صيغة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء برفع مذكرة الى رئيس الحكومة الاتحادية عادل عبد المهدي لإطلاق حصة إقليم كردستان من الموازنة.

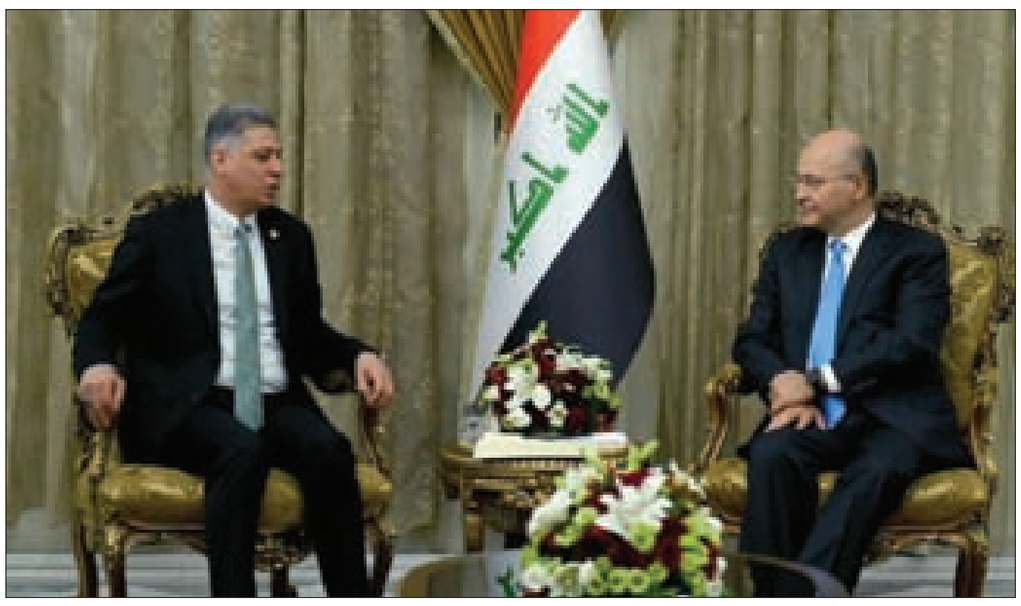

واوضح ان تلك المذكرة قد وصلت فعلا الى عبد المهدي ونأمل خلال الايام القليلة المقبلة ان نتسلم الرد وان يكون إيجابياً».

وتابع إن «حواراتنا لم تقتصر على الموازنة والرواتب فقط بل شملت مجالات أخرى منها الاتفاق على الإنتاج المشترك للكهرباء ورفع إنتاج الغاز الطبيعي».

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وجهت وزارة المالية، في 16 نيسان الحالي، بوقف صرف المبالغ المالية المقررة كرواتب لإقليم كردستان واسترجاع الأموال المصروفة منذ كانون الثاني من العام الحالي، عازية ذلك إلى عدم تسديد إيرادات كميات النفط الخام المتفق عليها مع إقليم كردستان.

ونهاية 2019، قال وزير النفط، ثامر الغضبان، إن اتفاقاً تم مع حكومة أربيل، يقضي بتسليم الإقليم نفطه إلى شركة (سومو) الحكومية اعتباراً من مطلع 2020، بواقع 250 ألف برميل يومياً من أصل 450 ألفاً منتجة حالياً، مقابل تفاهمات تسمح بوضع حصة للإقليم في موازنة البلاد.

وتدفع بغداد شهرياً 453 مليار دينار كرواتب لموظفي إقليم كردستان، بحسب قانون موازنة 2019 الساري حتى الآن نتيجة تأخر إقرار موازنة 2020.

رام الله: مصادرة الكيان الصهيونيّ لأموالنا قرصنة وسرقة

ندّدت السلطة الوطنية الفلسطينية، أمس، بقرار قضائي صهيوني، يسمح بمصادرة أموال من الضرائب الفلسطينية.

وقال حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية (المختصة بالتواصل مع الكيان الصهيوني)، إن القرار، بمثابة «قرصنة وسرقة».

وأضاف الشيخ، في تغريدة له على حسابه على موقع تويتر «قرار قرصنة جديد، وسرقة لأموالنا ممّا يُسمّى محكمة الصلح الصهيونية، بحجز 450 مليون شيكل، تلبية لدعوى من قبل المستوطنين ضد السلطة».

وتابع «هذه القرارات تقربنا يومياً من لحظة الحسم، وتنفيذ كامل لقرارات المجلسين الوطني والمركزي»، في إشارة لقرارات سابقة قضت بإلغاء الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، ووقف كافة أشكال التنسيق معها.

وأمس، قررت محكمة صهيونية، احتجاز 450 مليون شيكل (نحو 128 مليون دولار) من أموال الضرائب الفلسطينية (إيرادات المقاصة) لدى الاحتلال.

وقالت قناة «كان» الصهيونية الرسمية، إن المحكمة المركزية في القدس أصدرت، الجمعة، بغياب الأطراف المعنية، أمر احتجاز مؤقت لـ 450 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية لدى الكيان الصهيوني.

ولفتت إلى أن هذا القرار جاء على خلفية 15 دعوى قضائية قدّمها عشرات المستوطنين، أصيبوا أو قتلوا في عمليات فلسطينية مزعومة.

وإيرادات المقاصة هي ضرائب يجبيها الكيان الصهيونيّ نيابة عن وزارة المالية الفلسطينية، على السلع الواردة للأخيرة من الخارج، ويبلغ متوسطها الشهري نحو 188 مليون دولار، تقتطع تل أبيب لصالحها منها 3 بالمئة، كأجرة جباية.

وفي فبراير/ شباط 2019، قررت الحكومة الصهيونية خصم مبلغ 11.3 مليون دولار، شهرياً، من عائدات الضرائب في محاولة للضغط على السلطة لوقف تحويل مستحقات عائلات المعتقلين والشهداء والجرحى.

ويتزامن هذا القرار مع تفشي فيروس كورونا، الذي أجبر الحكومة الفلسطينية على إعلان حالة الطوارئ، واتخاذ إجراءات احترازية للحد من تفشي الفيروس، ما أدى إلى تراجع الواردات ولجوء الحكومة للعمل بموازنة طوارئ تقشفية، وتوقف شبه كلي للنشاط الاقتصادي.

وأكد وزير المالية الفلسطيني، شكري بشارة، في تصريح الأربعاء الماضي، أن الواردات تأثرت بنسبة 50–70% وستتأثر أكثر من ذلك، ما قد ينعكس على رواتب الموظفين ويزيد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

مركز «أسرى فلسطين للدراسات»: إجراءات الاحتلال لمواجهة كورونا دون المستوى

اعتبر مركز «أسرى فلسطين للدراسات» أن الإجراءات التي قامت بها إدارة السجون خلال الفترة الماضية بأنها غير كافية ودون المستوى المطلوب لحماية الأسرى، مما يعرّض حياتهم للخطر الشديد في ظل جائحة كورونا.

وأوضح «أسرى فلسطين» بأن ادارة السجون وافقت على رش الأقسام في بعض السجون بمواد تعقيم، إضافة الى توفير عدد من الكمامات للأسرى، وقامت بتغيير نظام المحاكم من الشكل الاعتيادي إلى محاكم تعقد عبر «الفيديو كونفرس»، والحد من التنقلات بين السجون معتبراً أن «هذه الإجراءات غير كافية، ولا تحمي الأسرى بشكل كامل من وصول الفيروس للسجون».

الناطق الإعلامي للمركز الباحث رياض الأشقر، أكد بأن الخطر لا يزال قائماً وبشكل كبير على الأسرى نتيجة عدم تطبيق كافة إجراءات الوقاية والسلامة لحماية الأسرى، وأبرزها فحص الأسرى الجدد قبل إدخالهم إلى الأقسام واختلاطهم بالأسرى الآخرين، وفحص عناصر الإدارة والمحققين الذين يعملون داخل السجون، و«يختلطون بالمجتمع الاسرائيلي الموبوء بالمرض».

وبيّن الأشقر بأنه رغم قرار الإدارة بالموافقة على التعقيم إلا أنه لا يشمل كافة السجون، مشيراً إلى أن الكمامات التي تمّ توزيعها رديئة ولا تغطي ربع عدد الأسرى في السجون، إضافة إلى استمرار الاحتلال في منع مواد التعقيم في كنتين السجن، ورفض تخفيض الاكتظاظ داخل السجون.

وطالب الأشقر بترجمة الدعوة التي أطلقها أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، قبل أيام للحفاظ على حياة الأسرى.

وكرر الأشقر مطالبته للمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية إرسال وفد طبي بشكل عاجل إلى السجون للاطلاع على حجم المخاطر التي يتعرض لها الأسرى واستهتار الاحتلال بأرواحهم بشكل واضح.

كواليس

قال دبلوماسي أميركي سابق إن تحول السياسة الخارجية الأميركية إلى مجرد تصريحات يُدلي بها أسبوعياً الرئيس دونالد ترامب ووزير الخارجية مايك بومبيو يعني أن لا سياسة خارجية أميركية راهناً فكل شيء مجمّد بانتظار نتائج المواجهة مع كورونا والركود الاقتصادي وسعي لتفادي لأي تطورات خارجية تفرض نفسها.

أخبار الوطن

فلسطين المحتلة

● أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أمس، بأن سلطات الاحتلال قررت تسليم جثمان الشهيد الأسير نور البرغوثي لذويه.

ولفتت الهيئة إلى أنه قد تم تشريح جثمان الشهيد البرغوثي في معهد الطب العدلي (أبو كبير)، بمشاركة الطبيب الفلسطيني أشرف القاضي ومحامي الهيئة.

وأوضحت الهيئة أن الأسير البرغوثي، كان قد استشهد بتاريخ الحادي والعشرين من نيسان الحالي، إثر سقوطه في حمام غرفته في قسم 25 بسجن النقب، ليرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة الى 223 شهيداً منذ العام 1967.

● قدّمت الجالية الفلسطينية في تشيلي، دعماً مالياً للقطاع الصحي في فلسطين بقيمة 500 ألف دولار أميركي.

وتم توقيع اتفاقية الدعم حسب بيان صادر عن مؤسسة التعاون، أمس، عبر تقنية الفيديو كونفرس، وقام بالتوقيع مدير عام مؤسسة التعاون يارا السالم، ومدير مؤسسة «Belen 2000» أليكس صفير، بحضور ممثل بنك فلسطين في تشيلي سليم هودلي، ومدير العلاقات الدولية في بنك فلسطين كامل الحسيني، وعدد من المسؤولين في «التعاون».

وثمّنت السالم الدعم المقدم من أبناء الجالية الفلسطينية من بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور المقيمين في تشيلي، مشددة على أهميته في دعم جهوزية القطاع الصحي وتحديداً شبكة مستشفيات القدس، ومستشفيات عدة في محافظة بيت لحم وفي قطاع غزة، وستمكّن المنحة المستشفيات المستفيدة من الحصول على أجهزة تنفس اصطناعيّ لدعم جهوزيتها في استقبال حالات متقدمة مصابة بمرض الكورونا. وأشارت الى أنه بموجب الاتفاقية، ستقوم «التعاون» بتقديم دعم مماثل للقطاع الصحي لتغطية احتياجات هذه المستشفيات من المواد والادوات الوقائية ومواد التعقيم، وأدوات الفحص وفقاً لاحتياجات كل مستشفى للتأكد من جهوزيته بشكل تكاملي.

الشام

● أقرّ مجلس الوزراء نقل جميع طلاب الصفوف الانتقالية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي إلى الصف الأعلى وتمّ الطلب من وزارة التربية وضع خطة لتعويض الفاقد التعليمي للطلاب مع بداية العام المقبل.

كما طلب المجلس من وزارتي التربية والصحة التنسيق لتحديد الموعد المناسب لإجراء امتحان شهادتي «التعليم الأساسي والثانوية بكل فروعها» واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على صحة الطلبة من خلال زيادة عدد المراكز الامتحانية وتحقيق التباعد المكاني بين الطلبة وتحقيق شروط السلامة الصحية لجميع الطلاب.

وأقرّ المجلس تمديد تعليق دوام الجامعات العامة والخاصة والمعاهد إلى ما بعد عطلة عيد الفطر السعيد.

الأردن

● أشادت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، بفعالية السياسة النقدية والاقتصاد الكلي للأردن، والاستخدام الفعال لهذه السياسة والأدوات الاحترازية الكلية من قبل البنك المركزي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض التضخم وضمان استقرار النظام المصرفي.

وبيّنت الوكالة، أن وجهة نظرها الائتمانية للأردن تقف عند b1 مع نظرة مستقرة تعكس ارتفاع مستويات الدين، ونقاط الضعف الخارجية.

وتوقعت أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام بحوالي 3،5 بالمئة، جراء جائحة كورونا.

البناء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

الملتقى العربيّ الدوليّ «الافتراضيّ عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ»

بهدف التضامن مع سورية القابعة تحت حصار جائر، والتي عانت وما تزال تعاني طوال سنوات من حرب ضروس أكلت الأخضر واليابس، في ظل تواطؤ إقليمي ودولي وصمت أممي على الممارسات الأميركية والغربية الفاقدة للإنسانية والمعنونة بشعارات ديمقراطية، كانت السبب والمسبب في معاناة الشعب السوري طوال عقد من الزمن، فكان الحصار الاقتصادي الظالم ضدّ سورية استمراراً للعدوان وترجمة عملية للإرهاب الاقتصادي ومفاعيله الخانقة للشعب في ظل حصار لا إنساني يهدف الى تجويع الشعب السوري وإخضاعه عقب فشل جميع ما أحاكه شياطين الشر من مكائد وسيناريوات هدفت إلى تدمير المجتمع السوري والنيل من كرامته في أبشع جريمة عرفها التاريخ الحديث ضد الإنسانية..

ولأنّ أصوات المنصفين والأحرار في أرجاء المعمورة لا يمكن كتمها فكان لا بدّ من رفع الصوت في وجه الحصار الاقتصادي الجائر في وقت تعاني فيه دول العالم أجمع من فيروس مستجد يفتك بجنسنا البشري دونما الشعور بمسؤولية تجاه الإنسانية، استمرت تلك العقوبات بتضييقها على الشعب السوري في محاولة منها لشل قدرات الدولة السورية على مكافحة هذا الوباء العالمي لتزداد بشاعة عرّابينها الأميركيين والغربيين، من دون أدنى شعور بالمسؤولية تجاه الشعوب التي لم يكن لها ذنب سوى ولائها وانتمائها لأرضها ودولتها.. فكانت الأصوات المطالبة برفع العقوبات والحصار الجائر قد التقت في الملتقى العربي الدولي «الافتراضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي» لرفع الحصار عن سورية وإلغاء العقوبات بحق الشعوب الصديقة والشقيقة، وبمشاركة الشخصيات العربية والدولية انعقد الملتقى بدعوة من المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن وبالتعاون مع الأمناء العامين ورؤساء المؤتمرات والاتحادات والأحزاب والحركات والهيئات العربية والدولية.

إعداد سماهر الخطيب

بشور

> الحصار يسعى إلى أن يحقق بالاقتصاد ما عجز عن تحقيقه بالسياسة والأمن

وافتتح الملتقى رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن أ. معن بشور بكلمة قال فيها: «اخترنا هذا اليوم الأول من شهر رمضان ليكون يوم تضامن مع أخوة لنا في العروبة، في الإسلام والمسيحية، في الإنسانية جمعاء، يعانون في سورية، كما في فلسطين ولبنان واليمن وإيران وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية، ظلم الحصار والعقوبات والحروب والفتن، ولنعبر فيه عن رأي هذه الكوكبة من شرفاء الأمّة وأحرار العالم في ما تتعرّض له هذه الشعوب من عدوان اقتصادي يسعى إلى أن يحقق بالاقتصاد ما عجز عن تحقيقه بالسياسة والأمن..».

وأوضح: «بهذا المعنى، لم يكن اجتماعنا الافتراضي هذا، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هو أول مبادراتنا ضد الحصار والعقوبات على سورية، فقد انعقد في الأول من حزيران 2019، اجتماع مماثل لرؤساء وأمناء عامين لمؤتمرات واتحادات وأحزاب وهيئات عربية متزامناً مع لقاء كبير ضدّ ما يُسمّى بصفقة القرن انطلاقاً من قناعاتنا بأن ما تتعرّض له سورية، وقبلها العراق ولبنان، وبعدها اليمن وليبيا، ودائما فلسطين، بالإضافة إلى شعوب تربطنا بها معركة مصير واحد، إنما كان تمهيداً، ثم تنفيذاً، لصفقة العار هذه..».

وأضاف «كما لم تكن حملتنا اليوم لرفع الحصار وإلغاء العقوبات بحق سورية والشعوب المحاصرة أولى الحملات التي أطلقناها، فقد خضنا مع العديد من الهيئات والشخصيات المشاركة معنا اليوم، أوسع حملات سياسية وشعبية وميدانية لنصرة العراق بوجه الحصار والاحتلال، ولدعم صمود غزّة بوجه الحصار والعدوان، ودفاعاً عن القدس بوجه التهويد وطمس هويتها العربية، الإسلامية – المسيحية..».

وختم بشور بالقول: «ما تجاوبكم اليوم، وفي هذه المدة القصيرة، سواء بمساهماتكم القيّمة أو إبداء رغبتكم في المشاركة سوى التعبير عن عمق إحساسكم بالمسؤولية القومية والإنسانية، لا سيّما في هذه الظروف الصحية القاسية التي حملتها جائحة كورونا إلى البشرية جمعاء، بل هو إدراك منكم أن الحجر المنزلي لن «يحجر» على مواقفنا، وأن التباعد الاجتماعي لن يبعد أحرار الأمّة والعالم عن بعضهم البعض في خدمة الإنسان والإنسانية..».

وتلت كلمة بشور، مداخلات عديدة للمشاركين في الملتقى من الجزائر ومصر والمغرب وتونس والأردن وفلسطين وسورية ولبنان..

المعصراوي

جدّد الأمين العام للمؤتمر القومي العربي أ. مجدي المعصراوي (مصر) العهد بـ«مواصلة هذه الحملة دفاعاً عن سورية وفلسطين واليمن وليبيا وكل قطر عربي، وعن إيران وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية، وكل الدول التي تتعرض لحصار أو عقوبات، وضد الحصار الجائر والمستمر ضد قطاع غزّة، بثقة أن الشعوب المظلومة ستنتصر لأنها بدأت تستعيد فيه زمام المبادرة».

السفياني

بدوره أكد المنسق العام للمؤتمر القومي – الإسلامي أ. خالد السفياني (المغرب) على ضرورة إعلان حملة جماعية من أجل «رفع الحصار الإرهابي الظالم على سورية وعلى كافة الشعوب المحاصرة، ومحاكمة ومعاقبة كل الضالعين في هذه الجرائم التي تصنف جرائم إرهابية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم القتل والإبادة الجماعية ونهب خيرات الشعوب، وذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم المختصة».

صالح

> الشعوب قادرة على تحويل الحصار الى فرصة وستستمر بنضالها ومقاومتها لطرد الجيوش الأجنبية من المنطقة

وقال الأمين العام للمؤتمر العام للأحزاب العربية قاسم صالح: لقد شنت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها من أعراب وأغراب حرباً كونية على سورية عام 2011 وحشدت لهذه الغاية آلاف الإرهابيين. فصمدت الجمهورية العربية السورية وانتصرت على العصابات التكفيرية وسقط رهان الحلف الاستعماري بتغيير خياراتها وتمسكها بالثوابت القومية وعلى رأسها قضية فلسطين.

أمام عجز هذا الحلف المعادي عن تحقيق أهدافه لجأ الى سلاح الحرب الاقتصادية عبر فرض العقوبات والحصار الاقتصادي على الشعب السوري وعلى دول محور المقاومة وحلفائها في ايران واليمن وفلسطين وفنزويلا وكوبا وقواها المقاومة كحزب الله وحماس والجهاد الاسلامي في محاولة حثيثة لإضعاف هذه القوى والحفاظ على امن الكيان الصهيوني وتنفيذ المخططات الأميركية لفرض صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية لكن محور المقاومة صمد وعرقل هذه المخططات تمهيداً لإسقاطها.

لكن الأميركيين والصهاينة وحلفاءهما من الأنظمة الرجعية العربية ما زالوا يفرضون الحصار الجائر على شعوب المنطقة لتجويعها وإخضاعها.

إن هذا الحصار المفروض والذي يمنع وصول الغذاء والدواء الى الشعوب المحاصرة ويزهق أرواح الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء. وفي ظل وباء كورونا الذي يستهدف البشرية جمعاء، والذي أودى بحياة مئات الآلاف، يُعتبر نوعاً من الابادة الجماعية ويشكل جرائم ضد الانسانية لذا فإننا نطالب:

اولاً: برفع الحصار فوراً عن سورية وسائر الدول التي تتعرّض لعقوبات اقتصادية ونطالب مجلس الامن الدولي وسائر المؤسسات الانسانية ولجان حقوق الانسان لوضع حد لهذه الجريمة المنظمة وارهاب الدولة الأميركي.

ثانياً: نطالب محكمة الجنايات الدولية بإحالة المسؤولين عن هذه الجرائم الموصوفة ضد الإنسانية الى محكمة الجنايات الدولية لمحاسبتهم واتخاذ أشد العقوبات بحقهم.

رابعاً: نطالب جميع القوى والأحزاب والمؤتمرات الى التضامن مع جميع الدول والشعوب المحاصرة وتقديم كل وسائل الدعم لها.

أكرّر شكري للجهات الداعية وأؤكد أن الشعوب قادرة على تحويل الحصار الى فرصة وستستمر بنضالها ومقاومتها لطرد الجيوش الأجنبية من المنطقة وتحرير الأراضي العربية من رجس الأعداء الأميركيين والصهاينة وحلفائهما، ورفع رايات النصر والعزة والكرامة فوق ربوع الأمة.

شفيق

بدوره، أكد الأمين العام للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج أ. منير شفيق على أن «يندرج الحصار والعقوبات اللذان تضربهما أميركا على عدد من دول العالم في سياسة استخدام القوة ضد الدول المستقلة ذات السيادة، معتبراً ذلك «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وتهدّد السلم العالمي بأوخم الأخطار. وتسمّم العلاقات الدولية»، مطالباً شعوب العالم وأحراره أن «يستنكروا ممارسة أميركا لسياسة القوة، والإصرار على رفع الحصار والعقوبات فوراً عن سورية وإيران وفنزويلا وقطاع غزة».

المطران حنا

> كما سنقضي على كورونا سنقضي على الاحتلال وستعود فلسطين لأهلها وستفشل كلّ المشاريع المشبوهة الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية

بدوره، حيّا سيادة المطران عطا الله حنا (فلسطين) القائمين على هذا النشاط ووجه التحية من القدس إلى الزملاء والأصدقاء في المؤتمرات العربية الثلاثة، المؤتمر القومي العربي، المؤتمر القومي – الاسلامي، والمؤتمرالعام للأحزاب العربية، قائلاً: «نحن معكم نناشد ونطالب ونقول بأنه من الأهمية بمكان ان يرفع الحصار عن سورية وعن غيرها من الدول التي تتعرض للعقوبات الأميركية والدولية الظالمة والغاشمة، وخاصة في ظل هذه الاوضاع التي نشهدها بسبب وباء الكورونا الذي اجتاح عالمنا ووصل الى منطقتنا وتعاني منه عدد من الاقطار العربية الشقيقة».

وأضاف: «اننا نناشد بأن يرفع الحصار عن سورية، لأسباب إنسانية بالدرجة الأولى لكي تتمكن سورية الأبية من مواجهة هذا الوباء ومحاصرته والقضاء عليه، وكذلك نطالب برفع الحصار عن كافة الدول الشقيقة والصديقة التي تعاني من هذا الحصار الظالم من أميركا وغيرها».

واستطرد بالقول: «أما نحن في فلسطين أيها الأحباء، فقد وصل وباء الكورونا إلى بلادنا، ونحن بإذنه تعالى سوف نقضي على هذا الوباء، إن شعبنا الفلسطيني وبإمكانياته البسيطة والمتواضعة والمتاحة، إنما يعمل على محاصرة وإنهاء هذا الوباء ولربما الأيام القليلة القادمة تشهد أخباراً سارة حول هذا الموضوع».

وأكد على أنه «سوف يتم القضاء على فيروس الكورونا»، منوّهاً إلى أنه «يبقى أمامنا الفيروس الأخطر وهو الاستعمار والاحتلال الصهيوني لأرضنا، وكما سنقضي على الكورونا سنقضي على الاحتلال وسوف تعود القدس لأصحابها، وفلسطين لأهلها، وكل المشاريع المشبوهة الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية سوف تفشل حتماً عند عتبات القدس الشريف بوعي وصلابة وحكمة شعبنا».

وختم بالقول: «من قلب فلسطين، من قلب عاصمتها القدس الشريف، من رحاب مقدّساتها وأوقافها وتاريخها وتراثها نضم صوتنا الى كل الأصوات الشريف النقية المطالبة برفع الحصار عن سورية وعن غيرها من الدول والشعوب الشقيقة والصديقة التي تعاني من هذا الحصار. كل التحية لكم من القدس مع شكري لكل واحد منكم على هذا النشاط الذي يتمّ بهذه الطريقة الالكترونية المتاحة، وذلك بسبب الظروف الراهنة، ظروف الكورونا التي تعصف بنا جميعاً».

صبّاحي

> لرفع الصوت وتوحيد الجهود ضدّ هذه الإدارة المارقة وعقابها الشائن للشعوب حتى إسقاط الحصار

بدوره، قال حمدين صباحي «من القاهرة نجدد التحية لشعبنا العربي في سورية الحبيبة. ونجدّد الدعوة الى اصحاب الضمائر الحية في أمتنا والعالم للوقوف مع سورية في وجه العدوان والحصار»، مضيفاً «لعل جائحة فيروس كورونا توقظ ما خفت من معاني التضامن الإنساني، وتكشف وحشية وانحطاط العقوبات التي تفرضها الإدارة الأميركية منفردة على الشعوب التي تتأبى على الهيمنة فتدفع ثمن كرامتها وحرصها على استقلال قرارها الوطني حرماناً من الغذاء والدواء ومقدرات الحياة».

وأشار صباحي إلى أنه «في سورية واليمن وفلسطين كما في إيران وكوبا وفنزويلا تشهر الإدارة الأميركية سلاح الحصار وفرض العقوبات بإرادة عدوانية منفردة عارية من أية قيمة أخلاقية مارقة من أية شرعية دولية».

وطالب صباحي بـ«رفع الصوت وتوحيد الجهود ضدّ هذه الإدارة المارقة وعقابها الشائن للشعوب حتى إسقاط الحصار، ومواصلة الموقف المتخذ ضد الحصار الخسيس الذي فرضه النظام الرسمي العربي التابع إلى أن تستعيد سورية مقعدها المختطف في جامعة الدول العربية وعلاقتها كاملة مع دول الوطن العربي»، داعياً أحرار الأمة والعالم لـ«تنظيم الحملة الشعبية الدولية لرفع الحصار عن سورية كما فعلوا من قبل إزاء الحصار على العراق الشقيق، ولحماية أهلنا من مؤامرة حرمانهم من الدواء والغذاء في المدن والقرى ومعسكرات النازحين».

وختم بالقول: «ليس الحصار إلا وجهاً آخر للعدوان العسكري، وليس لنا من موقف إلا الدعم الكامل لسورية الحبيبة حفاظاً على استقلالها وعروبتها ووحدتها أرضاً وشعباً ودولة، حتى النصر بدحر العدوان الصهيو / أميركي الإرهابي، وفتح الباب واسعاً للتقدم نحو ما يستحقه شعبنا العربي السوري من حياة كريمة».

زكي

كما اعتبر عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح أ. عباس زكي أن «مجموعة القيم الخاصة بسورية وشعبها وجيشها ورئيسها تتطلب منا جميعاً الحفاظ عليها كحفاظنا على حدقات العيون، وخاصة في هذا الظرف الاستثنائي الصعب»، معتبراً أنّ «الانتصار لسورية يعني انتصاراً للعروبة وانتصاراً للمقاومة وانتصاراً للحرية، ووقوفاً في وجه صفقة القرن».

مكحل

من جهته، أكد الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب أ. هشام مكحل على الموقف الثابت المتمثل بـ«الوقوف في خندق المواجهة مع سورية العروبة فإننا ننتصر لكل قضايا الامة في كل أقطارها المحتلة منها والمحاصرة فنحن حالة نضالية واحدة من الماء الى الماء»، مطالباً الجامعة العربية بأن «تعود هي لاحتضان سورية اعترافاً منها بالخطيئة التي ارتكبتها بحقها».

ورقة العمل
«أفكار لرفع الحصار عن سورية»

كما تمّ عرض ورقة عمل أعدّها د. زياد حافظ الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وجرى توزيعها عشية الملتقى وجاء في ورقة العمل ما يلي:

«ما زال عدد من الدول العربية كسورية واليمن وفلسطين (غزّة)، وفي الإقليم كالجمهورية الإسلامية في إيران، وفي أميركا اللاتينية في كل من كوبا وفنزويلا يرزح تحت وطأة الحصار والعقوبات التي فرضتها الإدارة الأميركية لأن تلك الدول تخالف رأي الإدارة. والعقوبات أيضاً تنال دولاً كبيرة كالصين وروسيا وحتى بعض دول الاتحاد الأوروبي ولكن ليست بالشراسة التي تفرض على الدول العربية وأميركا اللاتينية وإيران. كما أن التهديد بالحصار المالي على لبنان يأتي في نفس السياق».

وتابعت الورقة «من الواضح أن الولايات المتحدة أصبحت عاجزة عن إقناع العالم بوجهة نظرها وعن فرض التغيير بالقوّة العسكرية فأصبحت تلجأ إلى الإرهاب الاقتصادي والآن الصحّي. و(وجهة النظر) المقترحة ليست إلا الخضوع الكامل لمشيئتها في الهيمنة على مقدّرات العالم ومنع أي قوّة من تنافسها. كما أن سياساتها في ما يتعلق بالعلاقات مع العالمي العربي والإسلامي تهدف في الحدّ الأدنى إلى حماية الكيان الصهيوني وفي الحدّ الأقصى تمكينه من الهيمنة على مقدّرات المنطقة العربية الإسلامية. هذه السياسات لم تنجح ولن تنجح رغم الاحتلال والحروب بالواسطة وزرع الفتن بين مكوّنات شعوب المنطقة فكان لا بد من التصعيد في اتجاه الإبادة الجماعية كما فعلت مع السكّان الأصليين للقارة الأميركية. وأداة الإبادة الجماعية خارج سلاح الدمار الشامل هو التجويع عبر الحصار وعبر منع وصول الأدوية عبر العقوبات التي تفرض على كل مَن يتعامل مع الدول المستهدفة. من هنا تأتي سياسة الحصار وفرض العقوبات الجماعية على الشعوب بحجة معاقبة النخب الحاكمة في الدول التي تحاول استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي. فالحصار على الشعوب والعقوبات التي تفرضها على هذه الدول هي عين الإرهاب الذي هو سلاح الضعيف واليائس».

وأضاف حافظ في ورقته «هذا هو حال الولايات المتحدة التي فقدت أي ميزة أخلاقية أو أي قدرة عسكرية أو أي مصداقية سياسية لتزعم أنها تقود العالم. فأزمة جائحة الكورونا أطاحت بمنظومة فكرية زائفة حول تفوّق الولايات المتحدة واستثنائيتها في معالجتها لوباء الكورونا. تبيّن أن الاعتبار المادي والمالي هو أهم من الاعتبار الإنساني. لذلك نشهد صحوة ما زالت ضعيفة في العالم الغربي لإعادة الاعتبار لقيمة الإنسان بدلاً من المال. لكن في الولايات المتحدة بات واضحاً أن قاطن البيت الأبيض وخصومه يتساويان في ضعف المقاربة لمعالجة الوباء ويكتفون باتهام كل من الصين وروسيا وعدد من الدول التي تخاصمها في تحمّل مسؤولية تفشّي داء الكورونا».

وفي ما يتعلّق بدول المشرق العربي فتهدف سياسة الحصار والعقوبات إلى «كسر شوكة كل دولة وكل قوّة تواجه الكيان الصهيوني. فسياسة الولايات المتحدة أوّلاً وأخيراً في المنطقة هي حماية الكيان الصهيوني».

معتبرة أن لـ«الحصار والعقوبات نتائج وخيمة في كل من الدول المستهدفة خاصة على مستوى الشعوب بالنسبة للمواد الغذائية (تجويع) والمواد الطبية (قتل النفوس)، ما يجعلها عدواناً موصوفاً على الشعوب من قبل الولايات المتحدة بشكل عام والكيان الصهيوني في ما يتعلّق بغزّة وخاصة مع انتشار جائحة فيروس الكورونا. هذا الحصار وهذه العقوبات ليست إلّا جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية».

وتساءل حافظ في ورقة العمل عن «كيفية مواجهة ذلك الحصار والعقوبات وكيف يمكن معاقبة مَن يتورّط بها؟ فالإدانة أمر مفروغ منه، ولكن لا بد من إجراءات لها أنياب على الصعيد السياسي والقانوني والاقتصادي».

وللإجابة على التساؤلات المطروحة اقترحت ورقة العمل السابقة الذكر الاقتراحات التالية:

أولاً– «المواجهة على الصعيد السياسي تكمن في تشكيل جبهة عريضة من الدول والهيئات تعزل الولايات المتحدة عن المجتمع الدولي. ومنظمة الأمم المتحدة بادرت بخطوات لرفع الحصار والعقوبات لكن يجب أن تتحوّل إلى هيئة اتهامية للوصول إلى المحاكمة في لاهاي بتهمة جريمة الحرب وجريمة بحق الإنسانية. كما يجب التأكيد على قرارات الأمم المتحدة باعتبار الحصار والعقوبات جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية. إذاً، المطلوب نقل الملف إلى المحكمة الدولية في لاهاي.

لذلك لا بد من الدول المستهدفة من قبل الحصار والعقوبات أن ترفع دعاوى في المحكمة الدولية تؤازرها هيئات شعبية وشركات وطنية متضررة من الحصار والعقوبات. المطالبة بالتعويضات تكون في سلّم الأولويات كما ضرورة تجميد الأصول الأميركية في دول المنطقة. السلاح القانوني في ظروف التراجع للنفوذ الأميركي قد يكون أكثر فعّالية مما كان في السابق وبالتالي يجب استعماله من دون تردد.

دمشق... قلعة المقاومة الصامدة عبر التاريخ في وجه كل الغزاة والمتآمرين

البنـــاء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

لرفع الحصار عن سورية وإلغاء العقوبات بحق الشعوب

ثانياً– المطلوب الفضح والتشهير بالأسماء في الاعلام وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي كل مَن يستجيب لدعوات الحصار والعقوبات على الصعيد العربي وعلى الصعيد الدولي من حكومات وهيئات وشركات وأفراد. كما المطلوب الفضح والتشهير لكل من يروّج للسياسات الأميركية من كتّاب وإعلاميين وسياسيين ومنظمات غير حكومية مدعومة من هيئات أميركية. فجميعهم أصبحوا شركاء في الجريمة التي ترتكب بحق الشعوب العربية المستهدفة والشعب الإيراني والفنزويلي والكوبي والصيني والروسي.

ثالثاً– التجديد والتأكيد على ضرورة مقاطعة كافة البضائع والخدمات الأميركية والتشهير بها خاصة تلك التي تحمل الامتيازات التجارية ككوكا كولا وبيبسي كولا وبيتزا هات ماكدونالد إلخ وإن كانت تلك الامتيازات تعود لمواطنين في الدول المستهدفة. كما يجب فك الارتباط بين العملات الوطنية والدولار وتسعير السلع الاستراتيجية التي تصدّرها كالنفط والغاز بغير الدولار للاستغناء عنه كعملة احتياط وتبادل تجاري دولي.

رابعاً– درس كيف يمكن إيصال الإمدادات الأساسية من المواد الغذائية والطبية للمناطق الأكثر تضرّراً من جرّاء الحصار والعقوبات.

خامساً– المطلوب الانضمام إلى الكتلة الاوراسية سياسياً واقتصادياً ومالياً للخروج من وطأة التبعية للولايات المتحدة. فحملة التضامن مع الدول المستهدفة تعني أيضاً الانضمام إلى محور يواجه الهيمنة الأميركية على العالم بالتالي الجبهة السياسية التي يجب إيجادها في مواجهة الحصار والعقوبات هي أيضاً في الانضمام إلى الكتلة الاوراسية.

سادساً– تشكيل لجنة متابعة الإجراءات المقترحة وإعلان نتائجها بشكل دوري. أعضاء اللجنة قد يكون بينهم حقوقيون وإعلاميون وخبراء في التواصل. كما أن على اتحاد المحامين العرب وسائر الهيئات والنقابات اتخاذ الإجراءات المناسبة للمقاطعة.

بيان شعبيّ

وتلقى الملتقى بياناً شعبياً من عدد من الشخصيات العربية للمطالبة برفع الحصار والعقوبات الاقتصادية عن سورية. جاء فيه «يواجه الشعب العربي السوري العظيم وقيادته البطلة مؤامرة مركّبة مزجت بين المؤامرات العسكريّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وسعت إلى إسقاط الدولة السوريّة وتركيع قيادتها الثورية، إلا أنّ إرادة التحدّي والمقاومة لدى الشعب والجيش العربي السوري البطل وحلفائه المخلصين، قد نجحت في إسقاط المؤامرة».

واستطرد البيان: «ولكن، وبدون شك، فقد كانت لتلك المؤامرات تأثيرات جانبية متعددة على قطاعات عدّة، من أهمّها القطاع الاقتصادي، والقطاع الصحي».

وتطرّق البيان إلى الجائحة العالمية بالقول «إذ يمرّ العالم كلّه بمحنة من أسوأ المحن التي واجهت البشرية جميعها ألا وهي جائحة فايروس كوفيد 19 كورونا. ونظراً لأهميّة التعاون بين الدول لمواجهة مخاطر هذه الجائحة التي أعجزت دولاً عظمى رغم إمكاناتها الهائلة من مواجهتها بشكل منفرد كالولايات المتحدة ودول الاتّحاد الأوروبّي، فإنّ دولاً أخرى ضمن الظروف التي وضعت فيها مضطرّة، وأحوج ما تكون للتعاون الدولي معها لدرء مخاطر هذا الوباء، لاسيّما تلك التي تعرضت إلى عقوبات دولية ظالمة».

وأضاف البيان «إنّنا هنا نشير إلى الجمهورية العربية السورية التي شهدت حرباً أممية إرهابيّة ضدّها أحدثت الكثير من الدمار للمؤسسات والصناعات الصحيّة، مع حصار وعقوبات اقتصادية غير مسبوقة زادت كل ذلك الدمار».

وختم البيان بـ«مطالبة المؤسسات الأممية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومنظمة الصحّة العالمية، والدول والمنظمات الشعبية بالضغط لرفع الحصار الاقتصادي وإنهاء العقوبات غير الشرعية، كما يطالبون القيام بالمبادرة والتحرّك فوراً لكسر هذا الحصار من خلال تقديم الدعم والمعونة للدولة السورية في هذا المجال والمجالات الإنسانيّة الأخرى».

سعد

بدوره، قال النائب اللبناني د. أسامة سعد الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري، «أظهرت جائحة كورونا غياب القيم الإنسانية عن النظام العالمي السائد، نظام الليبرالية الجديدة الذي تقوده الولايات المتحدة، ويتحكّم به مفهوم الربح المادي على حساب الإنسان وصحته وكرامته وحياته».

واعتبر أن «سياسة الحصار والعقوبات التي تفرضها أميركا والأنظمة الدائرة في فلكها على عدد من دول العالم، بهدف إخضاعها والهيمنة عليها، فيمكن تصنيفها في زمن الوباء في إطار جرائم الإبادة الجماعية»، مشدّداً على «التضامن الكامل مع الشعوب التي تتعرض للعقوبات والحصار، ومن بينها شعوب سورية وإيران واليمن وفنزويلا. ونحن على ثقة بقدرة الشعوب على مواجهة العقوبات وكسر الحصار، وعلى تحقيق الانتصار على العنصرية والصهيونية والعدوانية الاستعمارية. وكلنا أمل، بعد الانتصار على الوباء، بولادة عالم جديد تسوده قيم العدالة واحترام الكرامة الإنسانية».

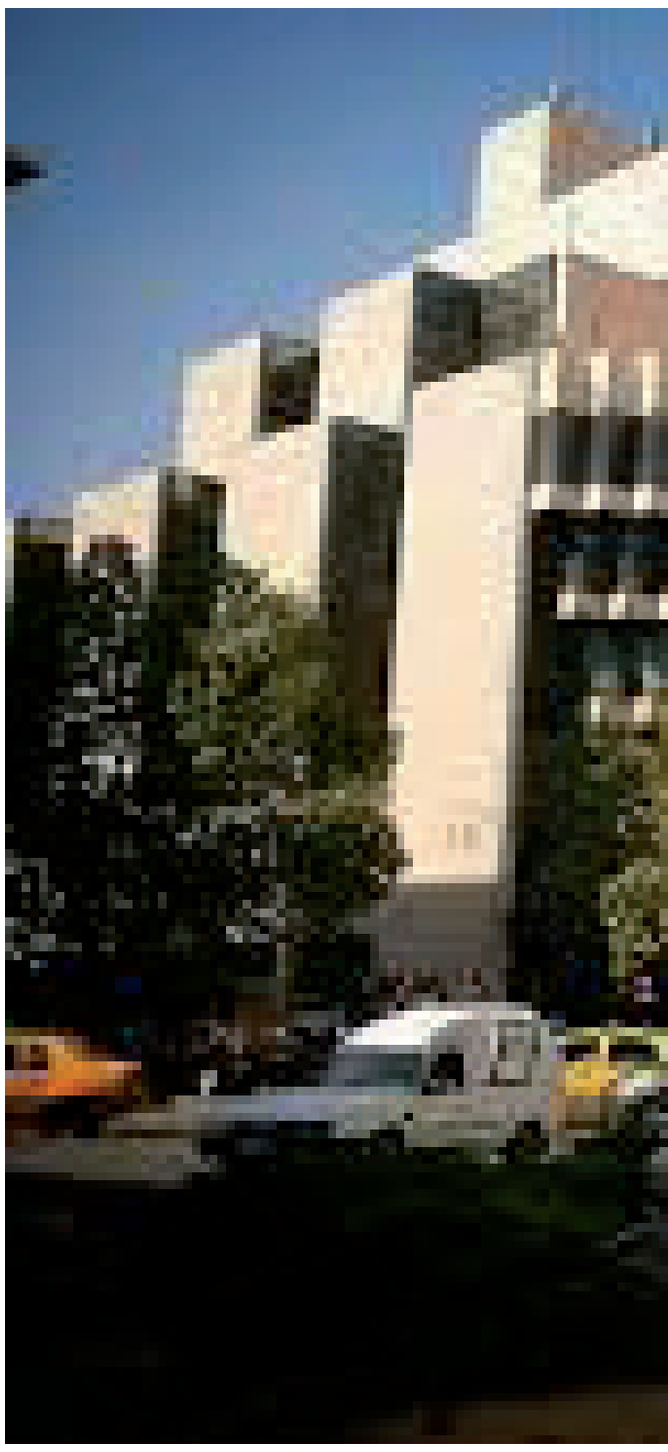

اللجنة الدوليّة للتضامن مع الأسرى

كما قالت اللجنة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال ان «ما يحدث على صعيد الحرب العدوانية التي يخوضها محور «إسرائيل» والولايات المتحدة ضد سورية بات يتجاوز كل وصف»، معتبرة أن «الحصار الغذائي وإشاعة الأوبئة هي من أبشع وأحط أنواع الحروب وأكثرها بربرية ووحشية. وإن سورية التي تذهل العالم بصمودها الأسطوري في وجه العدوان البربري هي أحوج ما تكون اليوم لأن ترتفع أصوات أحرار العالم وهيئاتهم المدنية للتنديد بهذا الحصار البربري والإصرار على كسره لأنه بات وصمة عار في تاريخ البشرية جمعاء».

حطيط

> ندعو الهيئات الإنسانية والحقوقية إلى ملاحقة المجرمين بجريمة الإبادة الجماعية التي لا تسقط بمرور الزمن

من جانبه، قال العميد الركن د. أمين محمد حطيط (أستاذ جامعي – باحث استراتيجيّ)، «لجأت أميركا والدولة المتحالفة معها في حروبها على الشعوب والدول التي رفضت الانصياع للإملاءات والسياسة الاستعماريّة المصادرة للقرار والناهبة للثروات، لجأت إلى الحرب الاقتصادية التي تتمثل بالحصار ومنع استغلال الثروات ومنع التعامل مع الأسواق العالمية بشكل يؤدي إلى تجويعها لتركيعها. ثم أسمت هذا العدوان (عقوبات) معطية نفسها الحق بالولاية على الكيانات المستهدفة تجيز معاقبتها وهو إمعان بالعدوان وتعمية على الجريمة».

وأشار حطيط إلى أن «الحرب الاقتصادية التي استهدفت خصوم أميركا عامة كسورية وإيران ومحور المقاومة وشعوبه بخاصة تسببت بأضرار جسيمة للدول والشعوب المستهدفة وزادت مفاعيلها السلبية مع انتشار وباء كورونا حيث حرم المستهدفون من الدواء والمواد العلاجية والوقائية وشكل استمرار هذا الحصار جريمة ضد الإنسانية هي جريمة الإبادة الجماعية ترتكبها أميركا وكل دولة تشارك فيها».

وختم بالقول: «إننا ندين هذا الإرهاب الاقتصادي وندعو إلى وقفه فوراً مؤكدين التضامن الكلي مع الدول المحاصرة وندعو الهيئات الإنسانية والحقوقية إلى ملاحقة المجرمين بجريمة الإبادة الجماعية التي لا تسقط بمرور الزمن».

مرهج

من جانبه، قال أ. بشارة مرهج، وزير ونائب سابق، عضو مؤسس في تجمع اللجان والروابط الشعبية، «كما رفضنا من قبل كل أشكال الحصار على فلسطين والعراق نرفض اليوم الحصار المستمر على سورية الشقيقة»، مطالبا الدول العربية، في زمن المحن الكونية، إلى «المبادرة فوراً الى رفع الحصار عن سورية ودعوة كل المعنيين في العالم إلى إلغاء العقوبات المفروضة عليها بدون وجه حق».

وأضاف مرهج: «لئن كنا في هذا المجال لا نناشد الجماهير في كل الأقطار العربية اتخاذ مثل هذه المواقف فلثقتنا بها وبمواقفها المنددة بكل أشكال التوتر والصراع بين الأقطار الشقيقة التي ينبغي ان تحافظ على علاقاتها التفاعلية وإن وجدت خلافات سياسية هي مرشحة للزوال بتغيّر الأحوال». وتابع بالقول: «بعد اهتزاز العديد من الثوابت العالمية في هذه المرحلة فإن كل الشواهد تدل على أن من مصلحة الدول العربية إسقاط الحواجز المفتعلة فيما بينها واتباع سياسة التقارب والتواصل لتحصين أوضاعها وزيادة إمكاناتها في مواجهة التحديات العالمية الماثلة على الصعيد الصحي أو الغذائي أو الأمني خصوصاً في ظل تبخر الثروات القومية وانهيار أسعار النفط، فضلاً عن تفشي العصبيات العنصرية في أكثر من مكان في العالم». وختم الوزير السابق بالقول: «إن العرب مدعوون اليوم لأخذ جانب الحيطة والحذر والسعي للتضامن في ما بينهم على أساس الاحترام المتبادل والتمسك بروح الرسالة العربية التي تدعو إلى التعاون بين الشعوب ونبذ كل ألوان الفرقة والتسلط والانعزال. ويهمنا في هذا السياق دعوة الحكومة اللبنانية إلى المبادرة لفتح باب الحوار مع دمشق، الغالية على كل عربي، وذلك لرأب كل صدع قائم وفتح كل منفذ ممكن لتصحيح العلاقات بين البلدين بما يحقق منفعة ومصلحة كل منهما».

فاخوري

كما أكدت ديانا فاخوري (الأردن) على أنّ «سورية.. صاحبة عبقريّة الأزل محكومة بالمقاومة والممانعة منذ الأزل.. قاومت الإغريق والرومان والمماليك والعثمانيين وما زالت تقاوم قوى الشر الصهيوأعروبيكية.. ولعل هذا ما يمثل جوهر وجودها التاريخي وعلة كونها الاستراتيجي.. سورية هذه لن تنحني للأشد كفراً ونفاقاً من شيوخ القبائل أو شيوخ الطرق التائهين بين براميل النفط والكازينوهات وتجارة السلاح..».

عيد

من جهته، دان رفعت عيد الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي، «الحصار الإرهابي الوحشي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية والأنظمة الرجعية التابعة لها على الجمهورية العربية السورية»، معتبراً هذا الحصار «دليلاً على الطبيعة الإمبريالية المتوحشة للسياسات الأميركية الغربية المعادية لحقوق الإنسان والقيم الإنسانية.. وهو يستهدف زيادة المعاناة والازمات التي يعاني منها الشعب العربي السوري منذ تسع سنوات نتيجة الحرب الإرهابية الكونية بقيادة إدارة العدوان في واشنطن.. والتي تستغلّ اليوم فايروس كورونا لتشديد الحصار على المستلزمات والتجهيزات الطبية، بهدف محاولة إخضاع سورية للشروط والاملاءات الأميركية..».

وأكد عيد على أنّ «هذا الحصار الإرهابي لن يتمكن من النيل من صمود سورية واستمرارها في مقاومة العدوان الأميركي الصهيوني التركي الرجعي العربي وأدواته الإرهابية، وأن سورية، قيادة وجيشاً وشعباً، وبتحالفها الاستراتيجي مع محور المقاومة، وروسيا والصين، سوف تحبط أهداف الحصار وتنتصر عليه، كما انتصرت على جيوش الإرهاب وأحبطت مخططاتهم..».

وختم بتوجيه دعوة إلى كل القوى التقدمية العربية والدولية، المقاومة للهيمنة الاستعمارية، لـ«ممارسة كافة الضغوط لكسر الحصار المفروض على سورية وتوفير كل أشكال الدعم الإنساني والصحي لها.. «، معتبراً أنّ «انتصار سورية إنما هو انتصار لجميع الأحرار وقوى التحرر في الوطن العربي والعالم...».

الأطرش

كما أشارت د. ريم منصور الأطرش عضو الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي إلى أنّه «تمّ تدمير البنى التحتية الصحيّة بنسبة كبيرة، نتيجة للإرهاب وللتدابير الاقتصادية القهرية، أحادية الجانب المفروضة على سورية من الغرب المتوحّش»، موضحة أنّ «الهدف هو إهلاك الشعب السوري بأكمله، وجعله عاجزاً عن الحصول على الطعام والدواء، فأضحى أكثر من 80 % من السوريين تحت خط الفقر؛ وهذا ما يصنّفه القانون الدولي كجريمة حرب وإبادة جماعية وجريمة ضدّ الإنسانية! ينطبق هذا الكلام على الشعوب الأخرى المحاصَرة!».

وأضافت أنه «في ظل انتشار جائحة كورونا، تستمرّ الويلات المتحدة والدول الغربية بالإجرام بحق الشعب السوري والشعوب الأخرى المحاصَرة، رافضة دعوات رفع هذه التدابير، فتمنع عن السوريين وغيرهم المستلزمات الطبية والصحية المساعدة على مواجهة هذا الوباء، كما تعرقل جهود الدولة السورية في تعزيز قطاعها الصحي».

وأشارت إلى أنه «عند الامتحان يُكرَم المرء أو يُهان! لقد سقط الغرب الرأسمالي، أخلاقياً وإنسانياً، في امتحان الجائحة العالمية هذا!»، خاتمة بالقول: «ارفعوا، الآن، التدابير القسرية عن سورية وعن الشعوب المحاصَرة!».

الخطيب

> سورية المقاومة تخوض معركة متواصلة ضدّ الاحتلال الصهيوني والأميركي والعدوان التركي

من جانبه، أكد أ. زاهر الخطيب أمين عام رابطة الشغيلة على «إدانة استمرار الحصار الاستعماري الأميركي الغربي والرجعي على سورية»، مشيراً إلى أنّ «سورية المقاومة تخوض اليوم معركة متواصلة ضد الاحتلال الصهيوني والأميركي، والعدوان التركي، وتطارد فلول عصابات الإرهاب والعمالة، فيما يريد الغرب الاستعماري وعملاؤه إضعاف سورية القوية الحرة والسعي لاستنزافها بتشديد الحصار الاقتصادي والمالي عليها، لحماية أوكاره الإرهابية»..

ونوّه في كلمته إلى أنّ «سورية، من أهم الدول المتقدمة في قطاعها الطبي وفي مؤسساتها الصحية العامة، قبل العدوان الإرهابي عليها، وقد واصلت هذه المؤسسات عملها على الرغم من الحرب والحصار، وعادت لتنهض بقدراتها الوطنية، فاستهدفت بالعقوبات الاستعمارية المشددة لمنعها من التطور، فيما سورية تقاوم جائحة الكورونا متعرضة لحصار يتلوه حصار، في ظل عار الصمت العربي والدولي».

وختم الخطيب بنداء إلى كل شرفاء العالم، «اسقطوا هذا الحصار الإرهابي الباطل وانصروا الحق»...

خليل

كما اعتبرت الإعلامية، سوزانا خليل ومؤسس جمعية CANAÁN أنّ «الحصار الاقتصادي اللاإنساني للحكومة السورية الحالية هو وقف سيادتها السيادية والقومية والمعادية للصهيونية والمعادية للإمبريالية»، مشيرة إلى أنّ «التخريب الاقتصادي الإجرامي ضد سورية هو أحد السبل العديدة للاستعمار الإسرائيلي لجعل الدولة القومية السورية تختفي وتقسمها إلى دول دينية. وأنه إحدى الطرق العديدة للفاشية الصهيونية والإمبريالية لإنهاء تاريخها الألفي، لإنهاء شعب ساميّ يتشبث بذاكرته الإلهية. إنه لإنهاء ثقافتهم وعالميتهم».

وأضافت «إن الحصار الاقتصادي سياسة شاذة يعاني فيها الناس من رعب شديد. والشيء نفسه هو خلق الجوع والفوضى والإطاحة بالحكومات التي لاتتبع للفاشية الدولية».

وختمت بالقول: «بعد مرور 100 عام على الاتفاقيات الاستعمارية لسايكس – بيكو، تُهاجَم سورية التاريخ من خلال قطع الخط الصهيوني الاستعماري والاستعماري عن رغبتها في تدمير عالمية وانصهار بوتقة العالم العربي السامي».

دياب

من جهتها قال الإعلامية صابرين دياب «فليُلجم العدوان بالوعي بل وبالمقاطعة.. إنهم هم أنفسهم، مَن يديرون اليوم، حرب الصحة وحرب الاقتصاد، هم أنفسهم صانعو الحروب. فالحرب هي البقرة الحلوب، للربح والسطو المعولم. هم، الذين بدأوا كل الحروب، وحتى الحصار والمقاطعة منذ 1917 ضد الثورة البلشفية، والعدوان عليها عام 1918، والذين خلقوا الكيان الصهيوني، كحرب مستمرة تستهدف العروبة. هم، الذين أداروا حرب إرهاب الدين السياسي ضد سورية، ثم ليبيا واليمن والعراق «..

وأضافت دياب، «هذا نداء وعي، ولكنه موقف أيضاً، إنها حتمية التصدي لكافة ما يسمى عقوبات، فهي عدوان، لأن مصطلح عقوبات، يُعطي هؤلاء الطغاة، مكانة السادة الذين يحق لهم معاقبة رعاياهم»!!.

وتابعت بالقول: «فلتلجم كافة حروب هؤلاء، وليتم تجاوز الوعي الملتبس للجماهير عربياً وعالمياً أيضاً». وختمت قائلة: «لنرفع صوت رفض العدوان الاقتصادي على سورية، من اللغة إلى القرار، من الخطاب إلى الرفض، إلى مقاطعة منتجات اللصوص المعولمين. ولتكن العبرة، في اتجاه الشعوب في العالم الثالث للإنتاج، بدءاً وتأسيساً على الأمن الغذائي، فقد أكدت جائحة كورونا على المؤكد، أن تركيع الأمم يبدأ بالتجويع».

خوري

> العقوبات المفروضة على سورية مخالفة لكلّ الشرائع والقيَم والقوانين والمواثيق الدولية

بدوره، قال نائب البرلمان الأردني طارق سامي خوري «أثبتت الدولة السورية خلال المراحل التي انقضت من عمر الحرب الكونية عليها فشل مخططات الخارج في تطويعها، إذ لم يكن أمام المتآمرين بعد فشل سياسة التركيع، سوى اللجوء إلى سياسة التجويع بفرض حصار اقتصادي جائر».

وتابع «لا تزال الإمبريالية العالمية تمثل منذ القرن الماضي العدو الأوحد للشعوب تمارس في حقها كلّ أشكال القمع والتضليل، تتحكّم في السياسات المالية والاقتصادية للدول وتغرقها بالمنح والديون حتى تتمكّن في النهاية من رهن قرارها السياسي وسلبها سيادتها».

ونوّه خوري إلى أنّ «العقوبات المفروضة على سورية مخالفة لكلّ الشرائع والقيَم والقوانين والمواثيق الدولية»، موضحاً أنّ «الحصار الاقتصادي على أي دولة هو جزء من الإرهاب الاقتصادي الممارس من قِبل الولايات المتحدة».

وأضاف خوري: «اليوم وفي ظلّ انتشار وباء كورونا بات مُلحّاً أكثر من أي وقت مضى رفع الصوت لمطالبة المجتمع الدولي برفع العقوبات الجائرة عن سورية لأنها تقف عائقاً أمامها لتعزيز قطاعها الصحي في مواجهة هذا الداء الذي لا يُعرف منتهاه». وختم بالقول: «هذا الدور منوط بنا كأبناء أمة واحدة أن نتوحّد ونتضامن للدفاع عنها، حتى لا يقف العالم متفرّجاً على استغلال الولايات المتحدة هذه الجائحة لممارسة مزيد من الضغوط على سورية وقتل أبنائها عمداً».

منصور

بدوره، قال عدنان منصور وزير الخارجية السابق، أنّ «الولايات المتحدة، تثبت بسياساتها المستبدة، بحق العديد من الدول، والشعوب الحرة، انها انحرفت كثيراً، عن مبادئ الثورة الأميركية في الحرية والعدل وحقوق الإنسان، وأخلّت بها، من خلال سلوكها وأدائها حيال سورية وشعبها، الذي يجسّد سلوك سياسات الاستعمار، الذي سيطر على دول وشعوب في العالم، عانت الكثير من البطش والاستغلال والظلم، غير عابئ بالقيم الإنسانية، ولا بحقوق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير».

وتابع الدبلوماسي السابق، أن «الحصار الظالم اللاإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ سنوات على سورية، والذي اشتدّ مع جائحة كورونا، مرده إلى رفض سورية الانصياع والدخول في بيت الطاعة الأميركي، وإصرارها على محاربة قوى الارهاب، والتصدي لقوى الهيمنة والعدوان، ورفض التطبيع مع العدو الصهيوني، وعدم المساومة والتراجع عن مبادئنا وحقوقها».

وأضاف «إننا ندين الحصار الجائر اللاإنساني على سورية العربية، ونهيب بالمجتمع الدولي، وبالأمم المتحدة، وبالقوى الحرّة في العالم، للعمل على رفع الحصار الظالم عن سورية، وترك شعبها يعيش بسلام، وتمكينه من الحصول على الاحتياجات الطبية العاجلة التي يحتاجها، لمواجهة جائحة كورونا».

وفي الختام وجّه دعوة إلى دعاة الحرية وحقوق الانسان قائلاً: «كفى استبداداً وظلماً وطغياناً وعنجهية، واتركوا سورية تعيش بسلام، لتواجه الجائحة التي فتكت بكم، ولقنتكم درساً بليغاً، ليتكم تتعظوا منه، وتعودوا إلى القيم الإنسانية الحقيقية».

نعمان

> يتوجب مواجهة المخطط الصهيواميركي الرامي إلى تصفية قضية فلسطين بتقسيم سورية

فيما قال الوزير والنائب السابق د. عصام نعمان أمين عام الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي، «تعيش سورية تحت ثلاثة حصارات: سياسي واستراتيجي واقتصادي. السياسي تمثل بقطع العلاقات الدبلوماسية معها بإيعاز من الولايات المتحدة ولخدمة إسرائيل»، موضحاً أنّ «الحصار الإستراتيجي تمثّل بتطويق سورية عسكرياً من جانب جيرانها المتحالفين مع الولايات المتحدة والضالعين في مخططاتها. أما الحصار الاقتصادي فتمثل بعقوبات اقتصادية فرضتها الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض دول الاتحاد الاوروبي».

وأشار إلى أنّ «غايةُ الحصارات الثلاثة استهداف سورية في منعتها الوطنية وأمنها القومي ومواردها الاقتصادية بقصد إضعافها وتفكيكها إلى جمهوريات قائمة على أساس طائفي أو إثني أو قبلي».

وأضاف نعمان إنه «لتفكيك سورية وتقسيمها، نشرت الولايات المتحدة قوات عسكرية في سورية كما في العراق وتواطأت مع «إسرائيل» على مشاغلتهما بعمليات عسكرية بدعوى منع ايران من التموضع عسكرياً فيهما، كما بمشاغلة قوى المقاومة. كل ذلك بقصد منع التواصل بين سورية والعراق والحؤول تالياً دون لقائهما مع إيران في خط دفاعي لوجستي واستراتيجي يمتد من شواطئ بحر قزوين الى شواطئ البحر الأبيض المتوسط».

ونوّه إلى أن «تتوجب مواجهة المخطط الصهيوأميركي الرامي إلى تصفية قضية فلسطين بتقسيم سورية، بما هي مفتاح وحدة المشرق العربي، واحتواء ايران، بما هي العمق الاستراتيجي لقوى المقاومة العربية».

وبحسب نعمان تقتضي المواجهة بـ«إطلاق حملة شعبية واسعة في عالم العرب والعالم الأوسع لرفع الحصار والعقوبات عن سورية تقوم على محاور ثلاثة:

الأول عالمي إنساني، بالتركيز على أن العقوبات الاقتصادية عموماً، وفي زمن وباء الكورونا خصوصاً، إنما تستهدف الشعوب والصحة العامة للجماعات والأفراد ما يستوجب رفع العقوبات عن سورية وإيران وكل الدول والمجتمعات التي تعانيها، وذلك عملاً بالمبدأ القائل إن الحياة والصحة حق لكل إنسان، وإن حرمانه منهما مناف لكل قيم الأديان والرسالات الروحية، ولا سيما للميثاق العالمي لحقوق الإنسان».

والمحور الثاني وفق نعمان «اقتصادي أممي»، بـ«التركيز على أن الحرب الاقتصادية والتجارية منافية لحق الشعوب بحياة لائقة، ومهدّدة للامن الغذائي والسلام في العالم ما يستوجب تالياً عقد مؤتمر شعبي اممي لتحريم الحرب الاقتصادية والتجارية، ولمقاطعة سلع وبضائع الدول التي تشنّها».

أما المحور الثالث فـ«عروبي مقاوم»، بـ«التركيز على أولوية توحيد جبهات المقاومة ضد الكيان الصهيوني وتوسيع دائرة الاشتباك معه ومع القوى المساندة له، ورفع شعار نضالي هادف: وحدة قوى المقاومة هي الصيغة المرحلية للوحدة العربية».

غالب قنديل

كما قال غالب قنديل عضو المجلس الوطني للإعلام إن «الغرب الاستعماري وعملاءه يتمسكون بحصارهم لسورية وبإدامة العقوبات الخانقة التي يفرضونها على الجمهورية العربية ويصح اعتبار جائحة كورونا فرصة لتصعيد الدعوات إلى فك الحصار في ظرف إنساني حرج يعصف بسائر دول العالم»، مذكّراً بأنّ «سورية الدولة العزيزة الحرة لم يسبق لها أن تأخرت عن إغاثة أشقائها والوقوف إلى جانبهم بأقصى ما تستطيع في جميع الظروف وهذا ما يعرفه ويعترف به أكثر من بلد عربي وجد في سورية ولدى شعبها ودولتها الوطنية الحضن الدافئ ومصدر العون والمساعدة في لحظة الحاجة والشدة».

وأضاف «حين نهيب بأي جهة عربية المساهمة بكسر الحصار عن سورية فلأن ذلك يعني انحيازها الأخلاقي والسياسي إلى العروبة والاستقلال ورفض العدوان الاستعماري الصهيوني الذي يستهدف سورية التي تعتمد على نفسها وطاقات شعبها وهي موئل ثروات وقدرات تجيد دولتها الوطنية استخدامها في تعزيز صمودها العظيم بكل تصميم ووضوح».

ونوّه قنديل إلى «اعتراف خصوم سورية في الغرب الاستعماري بتميز نظامها الصحي الذي احتفظ بقوته وتماسكه وبانتظام عمله في تقديم الرعاية الصحية لجميع السوريين رغم ما طاله من استهداف إجرامي وتخريبي على امتداد سنوات الحرب العدوانية».

ووجه قنديل نداء إلى النقابات العمالية والمهنية العربية ولجميع الأحزاب والقوى الحية من المحيط إلى الخليج قائلاً: «لا تنتظروا صحوة ضمائر الحكومات التي تنتظر الإذن الأميركي بمخاطبة الأشقاء في دمشق ودعم صمودهم ولتتفتح ألف وردة بمبادرات شعبية لفك الحصار عن سورية ولدعم صمودها عنوة عن الأميركي المتغطرس وللتضامن مع اهلنا الصامدين في اليمن وغزة والضفة وليبيا ضد الحلف الاستعماري الصهيوني الرجعي الذي يمنع عنهم المواد الطبية والغذائية لكسر إرادتهم التحررية المقاومة».

وختم بالقول: «لتكن مبادرات متعدّدة وبأبسط المساهمات الممكنة المعنوية الرمزية والمادية لاعتراض طوق الحصار ورفض الخضوع له وبالتصميم على دعم أشقاء يقاتلون ببسالة دفاعاً عن حريتهم وعن مصيرهم ومصير كل العرب بدون استثناء».

قنديل

> سورية صمدت وتصمد ولن تركع وستتخطى المحنة كما تخطت غيرها من محن

فيما قال ناصر قنديل النائب السابق، ورئيس تحرير جريدة «البناء»، «سورية تعاني أبشع جرائم العقوبات، قد تكون العقوبات الأميركية على كوريا الشمالية المبنية أصلاً على عدم اعتراف أميركي بدولة كوريا الديمقراطية الشعبية، بعد حرب ضروس كانت بين الأميركيين والكوريين لسنوات، هي التي تسبق بالبشاعة والقسوة العقوبات التي تفرضها واشنطن على سورية، والتي تعادل وتوازي العقوبات المفروضة أميركياً على إيران والتي ترتبط بنزاع أميركي إيراني علني معلوم العناوين والمواضيع. وتبقى العقوبات على سورية وحدها دون موضوع معلن ومفسر في علاقات الدول، فليس بين سورية وأميركا أي نزاع سوري أميركي بالمفهوم الدبلوماسي للعلاقات الدولية».

وأضاف قنديل، إن «الأزمة التي تكشفت عن حرب معلنة لإسقاط سورية منذ العام 2011، شهدت عدواناً أميركياً على سورية وليس العكس، ولم تكن عنوانا يفسر المزاعم الأميركية بمبررات العقوبات، وعندما تمّ تقديمها سبباً تمّ ربطها مرة بقبول الحكومة السورية الانخراط في عملية سياسية تحت راية الأمم المتحدة بهدف الوصول إلى حل سياسي، ورغم تواصل العملية منذ سنوات لم تغيّر واشنطن في مسار العقوبات إلا تصعيداً، وفي سياق الأزمة التي تكشفت حرباً، ربطت واشنطن العقوبات بالسلاح الكيميائي السوري، ورغم وجود إطار أممي يشرف على إنهاء هذا الملف لم تتحرك العقوبات إلا صعوداً.

واعتبر قنديل أن «الأزمة الإنسانية التي يمثلها زحف وباء كورونا وما تفرضه من استثناء الملفات الصحية والطبية من التأثر بالملفات السياسية، لم يحرك العقوبات الأميركية على سورية إلا صعوداً»، مشيراً إلى أنّ «كل تفكير بسيط سيكتشف أنها آخر ما تبقى بيد واشنطن للتفاوض على مكتسبات لصالح أمن «إسرائيل»، الذي كان في الأصل سبب الحرب التي قادتها واشنطن على سورية، وترغب واشنطن، بعكس كل ما تفرض توقعه القيم الإنسانية والأخلاقية، وما تعبر عنه المواثيق الدولية، بأن تشكل أزمة كورونا سبباً لمزيد من الأذى الإنساني بحق سورية ما يدفعها لقبول هذا التفاوض».

وختم قنديل كلمته بالقول «سورية صمدت وتصمد ولن تركع وستتخطى المحنة كما تخطت غيرها من محن».

البناء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

مسار جديد لا يتفق مع ما كان قائماً لجهة تفرّد مصرف لبنان بقوة الادعاء بأنه الضامن لتثبيت سعر الصرف والضامن لإدارة الدين، وكل من الأمرين لم يعد قائماً.

وفي سياق الدعوة لهذا التشاور لحظت المصادر معنى، إمساك رئيس المجلس النيابي للعصا من الوسط، لجهة دعوته لتصويب السياسات المالية، وعدم موافقته على التسرع بطرح تغيير حاكم مصرف لبنان، في ظل ترقب يسود موقف حزب الله، خصوصاً لاستكشاف حدود مقاصد ما قاله جنبلاط، ومعاني خروج جوقة سياسية إعلامية تشكل صدى للخارج الأميركي والسعودي، وما إذا كانت هناك حملة تصعيد تحظى بتغطية خارجية، أم أن الأمر تكبير للحجر الداخلي طلباً للتدخل الخارجي تحت شعار التحرش بالحزب، وتقديمه عنواناً للمواجهة، بينما القضية هي الخشية على مكتسبات مادية ودفاع عن مصالح ستضرر من أي عمل إصلاحي.

على المستوى الحكومي بدأت خطة تخفيف الإغلاق التدريجية التي أقرتها الحكومة، وبالتوازي تبدأ غداً المرحلة الثانية من خطة عودة اللبنانيين من الخارج، بينما تعقد الحكومة اجتماعها غداً على إيقاع الاشتباك السياسي العالي السقوف، وأمامها مشاريع قرارات تتصل بالأموال المهرّبة ومكافحة الفساد، بينما شهدت العديد من المناطق اللبنانية قطعاً للطرقات وحرقاً لفروع مصارف.

ويعقد مجلس الوزراء جلسة يوم غد الثلاثاء على جدول أعمالها البحث في إجراء تحقيقات لتحديد الحسابات التي أجريت منها تحويلات مالية، واتخاذ إجراءات في حق أصحابها واسترداد تحاويل إلى الخارج.

غداً تبدأ خطة ... (تتمة ص1)

وأكّد رئيس التيار الوطني الحرّ جبران باسيل أنّ «هناك مَن يتمنى أن يطير البلد كي تبقى المنظومة، فالمنظومة أهمّ من البلد لأنها تنهشه وما الشراسة المتجددة أخيرًا على الحكومة والعهد إلاّ بسبب استشعار المنظومة مجدّدًا أنّ شيئًا ما سيتغيّر وممنوع التغيير».

وحذّر من «أي نيّة لتدمير القطاع المصرفي أو لوضع اليد عليه بأي خلفيات سياسية، فهذا لن نرضى به وسندافع عن بقاء القطاع المصرفي حرًا وركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني ولتحريك دورته بإقراض أصحاب الإنتاج خاصة».

وأوضح أنّ المصرف المركزي يتحمل مسؤولية كبيرة بالخسائر الواقعة عليه، وبعدم شفافية أرقامه، ولكن من غير المعقول القول إنّ المصرف المركزي هو وحده المسؤول، بل إنّ المجلس النيابي والحكومة هما المسؤولان عن تركه بالتمادي في هذه الأخطاء بدون التصحيح اللازم.

وأكّد باسيل أنّ إذا قررت الحكومة تحمّل مسؤولياتها، فهذا لا يعني انقلاباً على النظام المالي الحرّ، معتبرًا أنّ على المصرف المركزي التعاون لتفادي الاعظم.

وطالب باسيل بالإسراع بإقرار خطة الحكومة، معتبرًا أنّه لا يجب ان يتعدّى الأمر هذا الأسبوع كما وَعَدت، والتوجّه بعدها الى المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي لمفاوضته للحصول على الشروط التي تناسبنا والتي في الوقت نفسه تقيّدنا لتنفيذ الاصلاحات اللازمة.

في المقابل سأل البطريرك الماروني الكاردينال مار بشاره بطرس الراعي «مَن المستفيد من زعزعة حاكميَّة مصرف لبنان؟ المستفيد نفسه يعلم! أمَّا نحن فنعرف النَّتيجة الوخيمة وهي القضاء على ثقة اللُّبنانيِّين والدُّول بمقوِّمات دولتنا الدستوريَّة. وهل هذا النَّهج المُغاير لنظامنا السِّياسيّ اللُّبنانيّ جزءٌ من مخطَّط لتغيير وجه لبنان؟ وقال: «فيما كنّا ننتظر من رئيس الحكومة إعلان خطتها الإصلاحيَّةَ العادلة واللاَّزمة، فإذا بنا نُفاجَأ بحُكم مبرم بحقّ حاكم مصرف لبنان، من دون سماعه وإعطائه حقّ الدفاع عن النفس علميًا، ثمّ إعلان الحكم العادل بالطرق الدستوريَّة. أمَّا الشكل الاستهدافيُّ الطاعن بكرامة الشَّخص والمؤسَّسة التي لم تعرف مثل هذا منذ إنشائها في عهد المغفور له الرئيس فؤاد شهاب، فغيرُ مقبولٍ على الإطلاق».

وهنا لفتت مصادر متابعة لـ«البناء» الى أنّ باسيل تبلّغ من السفيرة الاميركية يوم الجمعة ومن السفير الفرنسي برونو فوشيه الذي زاره السبت في اللقلوق موقفاً واضحاً بعدم التعرّض او المسّ بالحاكمية، لافتة الى أن موقف رأس الكنيسة المارونية كان داعماً لسلامة هذا فضلاً عن موقف حزب الله الذي لا يريد أن تذهب الامور نحو المجهول في الوقت الراهن الأمر الذي قد يدفع باسيل الى التراجع.

اما رئيس مجلس النواب نبيه بري فأكد أنه لم يحصل في جلسة مجلس الوزراء تصويت على إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وكل ما حصل كان أشبه بعملية «جس النبض» حيال هذه المسألة»، معتبراً أنه «إذا لم يبق مصرف لبنان ليعلم الجميع أن أموال المودعين قد طارت إلى الأبد».

وقال: «ليعلم الجميع أنا نبيه بري لا أدافع عن سلامة ولا عن أي شخص بل أدافع عن لبنان»، واضاف: «لا داعي للتذكير أنني كنت أول من رفع الصوت اعتراضا على الكابيتال كونترول والهيركات وهندسات مالية أخرى، وكنت أول من طلب من الحكومة عدم اللعب بالدولار واتخاذ جملة من الإجراءات والخطوات المناسبة والسريعة حفاظا على الاموال».

واعتبر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في حديث الى قناة «العربية» أن رئيس الحكومة حسان دياب «لا شيء»، متهماً حزب الله والتيار الوطني الحر بأنهما يحركان الحكومة اللبنانية، وقال:» سنقاوم سلمياً وديمقراطياً».

ورأى جنبلاط أن لبنان لا يسيطر على حدوده ومطاره وموانئه، وقال: «لن نقبل بإلغائنا من قبل حزب الله أو غيره». وإذ اعتبر أنه من الممكن إنقاذ لبنان مالياً وانه لم يفت الوقت، شدد على أن «حاكم مصرف لبنان رياض سلامة غير مسؤول عن 60 مليار دولار مهدورة في الكهرباء»، وأكد أنه لا يرى دعماً عربياً للبنان في الوقت الحاضر. وقال رداً على سؤال :»لا أريد تشكيل أي أحلاف».

الاحتباس يأخذنا ... (تتمة ص1)

انتفاضة 17 تشرين الذي ظهر أن أغلب تشكيلاته موزّعة الولاءات الداخلية والخارجية والباقي منها هشة ومنقسمة على خطوط الانقسام السياسي والطائفي التقليدي، رغم كل الكلام العابر للطوائف، كما ثبت أن القوى المواجهة لرئيس الحكومة قادرة على استثمار الانقسامات الموروثة بين قوى الغالبية النيابية، وتوظيف الشكوك والظنون وعناصر الخلاف بين الرئاسات، ما يقلب الصورة من تماسك نسبي في صف الغالبية مقابل تضعضع شامل لصفوف معارضيها، إلى العكس.

– سنشهد المزيد من التصعيد، والمزيد من التشقق السياسي والطائفي، والمزيد من الصراخ السياسي، لكن الانفجار بلا سقف وبلا أفق، ويعرف أصحابه أن ليس هناك ميزان قوى مناسب لذهابهم للتصعيد إذا كانوا صادقين في ادعاءاتهم بأن هناك خطة لدى المقاومة، يتولون مواجهتها. إذن ليس للتصعيد أفق إذا كانت المقاومة تملك خطة مواجهة وتريد الذهاب بها كما يزعمون، إلى نهاياتها. وهم يعلمون أن الأمور لو كانت كذلك لكنا شهدنا تشاوراً استباقياً بين المقاومة وحلفائها ينتج تماسكاً حكومياً يسبق إعلان المواقف والخطط، ووحدة في شارع الغالبية النيابية ومكوناتها، وقرارات متسارعة تنفيذية على أكثر من صعيد في التعيينات المالية والأمنية والقضائية تحكم سيطرة الغالبية على مفاصل الدولة، وليس أسئلة يطرحها رئيس الحكومة على حاكم مصرف لبنان طالباً منه الخروج على اللبنانيين بأجوبة عليها، ولأن الأمور هي بحدود الاشتباك الذي حدّده رئيس الحكومة بعنوان قواعد جديدة في التعامل مع مصرف لبنان، ومع ملفات تهريب الأموال، وملفات الودائع الكبرى وأموال المصارف وأصحابها التي تراكمت بفعل الفوائد المرتفعة، فليدخلوا الموضوع مباشرة، ولا أحد من دعاة الحلول الجذرية يجب أن يتوهم في لبنان أن هناك مكاناً للحلول الثورية والمحاسبات التي تصل إلى نهاياتها، طالما الطائفية تحكم كل شيء وتتحكم بكل شيء وهي مفتوحة الأبواب ومشرعة الشبابيك على كل التدخلات الخارجية، وأن التسويات بالتالي ستبقى أعلى مردوداً وأقل كلفة من المواجهات العبثية، والباب مفتوح لتسوية تحدد قواعد المرحلة الجديدة مالياً تحتاج تفاهماً سياسياً جامعاً، يقرّر توزيع خسائر مرحلة كاملة من ثلاثة عقود بالتراضي، لأن التوزيع القسري بتحميلها لمن يجب أن يتحملها من الذين أثروا وراكموا الثورات بسببها وحدهم وأخذهم إلى المحاسبة، غير متاح، وبديل تحميلها للمجتمع بإقتطاعات غير منصفة من الودائع، او عبر ضرب الليرة لضرب قيمة الودائع والرواتب، أو عبر بيع موجودات الدولة وذهبها، خط أحمر وغير وارد وغير مقبول وغير مسموح، فليخرج أصحاب التصعيد والافتراضات الخرافية من هلوساتهم وليقولوا بالمباشر ماذا يريدون، ولتوضع العناوين الحقيقية على الطاولة للتفاوض، بعيداً عن أكاذيب من نوع سعي حزب الله للسيطرة مع حلفائه على الدولة، وعن بطولات وهميّة من نوع سنتصدى، وعن أكاذيب طائفية، من نوع استهداف مزعوم هنا وموهوم هناك.

يا دولة الشيخ سعد ... (تتمة ص1)

يا دولة الشيخ سعد صادقاً وفي مكانه، لأنّ حسان دياب منذ مطلع التسعينيات أسّس للفساد، وفتح حقائب المال يوزّعها على هذا وذاك، وأنشأ مع زمرة من المنتفعين، شركة صادرت الأملاك الخاصة من دون وجه حق، وبأبخس الأثمان، مما تسبّب بعد ذلك، بتشريد أهالي بيروت ـ الذين كانوا ينعمون بالرزق في ما مضى في الوسط التجاري ـ إلى عرمون وخلدة، والناعمة والسعديات، والدبية وصولا الى الرميلة وصيدا واللائحة تطول.

نعم يا شيخ سعد! حسان دياب متهم لأنه ارتأى بنظركم، «الانتساب إلى مواقف تعوّدتم عليها منذ التسعينيات، بعد ان أنزلت عليه رئاسة الحكومة في ليلة لم تكن في الحسبان»، لأنّ الإقطاعي السياسي في لبنان تعوّد وللأسف الشديد، أن يرى المنصب، يتحدّر ويورّث داخل الأسرة الواحدة، حيث تجيّر عباءة الحكم، وتلبّس من الأب الى الابن، الى الحفيد والشقيقة وابن الشقيق، بمعزل عن قدراته العقلية، وكفاءته ونزاهته، وهذا التوريث لحسن حظ الدكتور حسان دياب، لا ينطبق على الأكاديمي والوزير السابق للتربية والتعليم.

نعم يا دولة الشيخ سعد! حسان دياب متهم، لأنّ حكومته على حدّ زعمكم، «تستجدي التحركات الشعبية بإغراءات شعبويّة» على اعتبار أنّ هذه التحركات والمطالب الشعبية، والبطالة، وجوع الناس، والفساد المستشري منذ ثلاثين سنة، والذي فاق كلّ حدود، وفقدان هيبة القانون والدولة، لم تعرفه حكوماتكم، ولا الحكومات التي كانت تدور في فلككم، بل كان المنّ والسلوى يتساقط في أفواه الجياع لا سيما العاملين في مؤسّساتكم الباهرة!

نعم يا دولة الشيخ!

حسان دياب، أذنب بحق الشعب اللبناني وبحقكم، لأنه جمع الثروات الخيالية وبنى القصور، وامتلك البنوك، واشترى العقارات والفنادق والطائرات واليخوت، واستولى على جنى عمر الكادحين، فكنتم الضحية من بين ضحايا الشعب، حيث جوّعكم حسان دياب، وشرّدكم وهجّركم، وسرق عمركم وأحلامكم، وأمات الأمل والبسمة في قلوبكم، وأنتم تبحثون عن مأوى، وعمل وأمان.

نعم يا دولة الشيخ!

لقد ثبتت التهمة على حسان دياب، لأنه خرق الدستور والقانون مرات ومرات، وجمع الثروات غير الشرعية، وأعفى من ضريبة الميراث من دون وجه حق، وأجرى الصفقات، واستولى على الأملاك البحرية والنهرية والبرية، وسخّر نفوذه للظفر بالصفقات المشبوهة، وتحصيل المال الحرام، وتزويد الجماعات الأصولية المتطرفة التي عبثت بأمن لبنان، بالمال وما أدراك ما المال، ولم يكترث للفقراء الذين يبحثون عن عمل ومستشفى ورغيف الخبز ولقمة العيش.

نعم يا دولة الشيخ سعد! حسان دياب خلال شهرين فقط، ارتكب المعاصي، لأنه جمع حوله الأزلام والانتهازيين، والمحسوبين، والمنافقين، والمنتفعين، والمحظوظين، والمرتشين، والمختلسين، وأنعم عليهم بالمكرمات، والامتيازات والاحتكارات، والصفقات المشبوهة، والمشاريع الحصرية المدرّة للمال الحرام، واقتسمه معهم.

نعم يا دولة الشيخ!

حسان دياب متهم، لأنه وضع يده على القضاء منذ التسعينيات، ولم يسمح له أن يفتح ملفاته الشخصية، وملفات حاشيته، ومعرفة ثرواته وثرواتهم، وأمواله وأموالهم غير المشروعة، ومصير عشرات المليارات التي حوّلت وهرّبت إلى الخارج، حيث كان في كلّ مرة، يريد القضاء مساءلته وفتح ملفاته، كان يحرّك المنافقين، من وعّاظ السلاطين، والعازفين على الوتر المذهبي في وجه القضاء، ليرفعوا صوتهم الباطل ليقولوا له: هذا خط أحمر!

نعم يا دولة الشيخ سعد! تريدون لبنان كدولة سكسونيا! بكلّ تأكيد سمعتم بقانون سكسونيا، الذي كان سائداً في إحدى المقاطعات الألمانية في العصور الوسطى، وللتذكير فقط – وقد تنفع الذكرى – فإنه بموجب هذا القانون، كان المجرم، يحكم عليه بقطع رقبته إذا كان من طبقة الرعاع، أيّ من عموم أبناء الشعب، الذين لا ينتمون الى طبقة النبلاء (الحكام). أما إذا كان من النبلاء وارتكب جريمة فظيعة، فإنّ هذا النبيل يُحضر بُعيد شروق الشمس، أو قبيل غروبها، حيث يكون ظله طويلاً على الأرض، فيقف النبيل بفخر واعتزاز مبتسماً، بكلّ وقاحة وعنجهية وغرور أمام الجلاد، الذي يهوي بفأسه على رقبة ظله، والجمهور المغفل المسكين، يصفّق فرحاً بتنفيذ حكم العدالة السكسونيّة!

في دولة سكسونيا، يُسجَن السارق المحتاج إلى رغيف الخبز، وتطبّق عليه العقوبة الصارمة، ويُترَك اللصوص من النبلاء، لا يدفعون الضرائب، بل ينهبون، حيث القانون يطبّق باستنسابية بين فئة وأخرى.

في دولة سكسونيا، يقبض على الدولة النبلاء وأولادهم ونساؤهم، وأمراء الحرب وأباطرة المال، مصاصو دماء الشعب وعرقه، ويُزَجّ بالأحرار الأبرياء في السجون، ويوضع المطالبون بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان وراء القضبان.

هذا في سكسونيا! فماذا في لبنان يا دولة الشيخ سعد؟!

مشكلة حسان دياب أنه إبن الشعب، يتحسّس بضمير حي مشاكل الوطن، وهموم الجائعين المنهوبين المعذبين على يد «نبلاء» طبقة الفاجرين، ويعرف مدى فساد وطغيان الطبقة المكروهة وفجورها التي حكمت اللبنانيين...

حسان دياب أتى مع فجر جديد واعد يريده نظيفاً نقياً، ولم يأت قبيل أو بُعيد شروق الشمس وغروبها.

في لَبنان حيث يريد البعض ان يسود فيه قانون سكسونيا، ينبري حسان دياب، بسياسة الأخلاق، ومعه كلّ الأحرار الشرفاء، في وجه ممارسي أخلاق السياسة من الفاسدين والمفسدين في الأرض، والعابثين بحقوق الشعب، الذين ينسّقون اليوم في ما بينهم، يهرولون، مذعورين، يتنادون يجمعون صفوفهم المنهارة، يعربون عن قلقهم ومخاوفهم من يوم آت لا محال، والأرض تهتزّ من تحت أقدامهم، وصوت عالٍ يأتي من بعيد، موجهاً النداء لهم ولحاشيتهم وأتباعهم، يناديهم، يدعوهم للتأهّب، يقول لهم: يا رفاق مواخير السياسة والفساد اتحدوا...!

*وزير سابق.

ما العمل...؟ ... (تتمة ص1)

ـ الأرقام تكشف خروج 5،7 مليارات دولار من الودائع في المصارف اللبنانية خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) الماضيين.

ـ ثمة مليارات أخرى تمّ إخراجها من ودائع المصارف اللبنانية من أول آذار (مارس) الماضي ولم يجرِ تدقيقها بعد.

إزاء هَذا الواقع المالي والنقدي المرير، أشاد دياب بـ«القرار التاريخي الذي اتخذناه مع فخامة رئيس الجمهورية بتكليف شركة دولية حيادية التدقيق الحسابي في مصرف لبنان». وعليه، فقد قرّر مجلس الوزراء التقدّم من مجلس النواب بـ«مشروع قانون يُلزم جميع مساهمي المصارف من الأشخاص الطبيعيّين والمعنويّين وأصحاب الحقوق الاقتصادية الحائزين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ما لا يقلّ عن 5% من رأسمال ايّ مصرف عامل في لبنان، وجميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب في الإدارات العليا للمصارف والأشخاص الذين تبوّأوا مراكز سياسية أو إدارية أو قضائية أو عسكرية في الدولة اللبنانية أو في الإدارات العامة أو المصالح العامة التابعة للدولة اللبنانية بإعادة جميع الأموال المحوّلة من قبلهم أو بناء لطلبهم إلى الخارج بعد تاريخ 2019/10/17 (...) بواسطة هذه المصارف تحت طائلة بطلان عمليات التحويل، والملاحقة الجزائية بجرائم تهريب الأموال والإثراء غير المشروع».

خصوم الرئيسين عون ودياب المتضرّرون من القرارات الراديكالية التي اتخذها مجلس الوزراء بادروا إلى الردّ على دياب بقسوة. أبرز المتضرّرين، رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، اتهم خَلَفَه بـ«تصفية النظام الاقتصادي الحرّ (...) وتبييض صفحة العهد والوجوه والأموال والمسروقات ثم ركوب موجة المطالب الشعبية من دون التمكّن من تلبيتها».

لا يُخفى على الرئيس دياب وشركائه في القرارات الراديكالية المعلنة أنّ خصومهم السياسيين المتضرّرين ليسوا ضعفاء، لا في الشارع ولا في مؤسّسات السلطة، وأنهم سيحاولون بشتى الوسائل الحؤول دون إقرار مشاريع القوانين الرامية الى استعادة الأموال المنهوبة وملاحقتهم جزائياً، وأن لا ضمانة لقيام مجلس النواب بإقرار القوانين الراديكالية المطلوبة، فما العمل؟

أرى أنّ ثمة مبادرات يقتضي ان يتخذها الرئيس دياب وأخرى يقتضي ان تتخذها قوى التغيير الوطنية والتقدمية.

الرئيس دياب مدعوٌّ إلى التحسّب لاحتمال تلاحم أهل نظام المحاصصة الطوائفية ضدّه، والاستماتة في الدفاع عن مصالحهم المهدّدة بكلّ الوسائل المتاحة، لا سيما إثارة العصبيات الطائفية والمناطقية، ودفع قوى الأمن إلى الاصطدام بأنصارهم في الشارع بقصد إراقة الدماء ووسم إجراءاته الإصلاحية بالتطرف وتمزيق النسيج الوطني. لتعطيل هذا الاحتمال الخطير، يقتضي ان يتخذ دياب وحلفاؤه قرارات عدّة أهمّها:

ـ التعجيل بإحالة مشاريع القوانين الإصلاحية الراديكالية إلى مجلس النواب لبتّها.

ـ توسيع القاعدة الشعبية والسياسية المؤيدة لإجراءاته الإصلاحية الراديكالية والضغط بغية حمل مجلس النواب على إقرارها.

ـ الانفتاح على قوى التغيير الوطنية والتقدمية وتبنّي مطالبها الإصلاحية المعلنة التي سبق أن أعلن تأييده لها.

ـ التعاون مع قوى التغيير الوطنية والتقدمية لاحتواء احتمال تباطؤ مجلس النواب في إقرار الإصلاحات الراديكالية المطلوبة وتجاوزه بتكليف هيئة وطنية مستقلة عن أهل النظام مهمّتها وضع قانون انتخاب جديد خلال مدة وجيزة ليكون محور الإصلاح الأساس، والضغط شعبياً لإقراره في مجلس النواب أو، إذا تعذّر ذلك، في استفتاء شعبي عام ليُصار من ثم إلى اعتماده وإجراء الانتخابات على أساسه بقرار من مجلس الوزراء.

أما قوى التغيير الوطنية والتقدمية فمدعوةٌ الى التفكير والتدبير بواقعية وراديكالية في آن، وبالتالي اتخاذ المبادرات الآتية:

ـ إعادة إحياء وتفعيل الانتفاضة الشعبية بالإصرار على أهدافها ومطالبها كافة، مع التركيز مرحلياً على قانون ديمقراطي للانتخابات يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته بما هو مفتاح تغيير نظام المحاصصة الطوائفية بوسائل سلمية مع مراعاة مبادئ مقدّمة الدستور وأحكامه، وحيثيات نظرية الظروف الاستثنائية.

ـ تركيز مشروع قانون الانتخاب المنشود على الأسس الآتية:

أ ـ الدائرة الوطنية الواحدة.

ب ـ التمثيل النسبي.

ج ـ تنفيذ أحكام المادة 22 من الدستور التي تقضي بانتخاب مجلس نواب على أساس وطني لاطائفي وآخر للشيوخ لتمثيل العائلات الروحية.

د ـ عرض المشروع الجديد على استفتاء شعبي عام لإقراره مع تضمينه نصّاً يقضي بالإجازة للحكومة إجراء انتخابات جديدة على أساسه.

ـ التواصل مع الرئيس دياب ومساندة حكومته في كلّ ما من شأنه دعم المطالب الإصلاحية سابقة الذكر، ونقد التصرفات والإجراءات التي تتنافى معها.

هل من مسار أفعل وأفضل؟

***نائب ووزير سابق.**

رياض سلامة ... (تتمة ص1)

ولما سقطت حكومة الرئيس سعد الحريري على خلفية العجز وعلى وقع الانتفاضة الشعبية المباركة المتمرّدة على الصيغة الطائفية والمحاصصة الثلاثية، كان من الطبيعي أن تولد حكومة جديدة مختلفة وملتزمة طرق باب الإصلاح كالتزام لافكاك منه تجاه اللبنانيين، كما العالم الذي يئس من عرض المساعدات على نظام مكشوف متهالك...

حكومة الرئيس حسان دياب التي ولدت من باب الضرورة وجدت أبواب الإصلاح موصدة ومحروسة بالرموز الطائفية فتريثت ووعدت بالدرس، كما وعدت بحماية المال العام والخاص. لكنها مع الأيام وانتشار الكمائن على كل مفرق وجدت نفسها غارقة في رمال متحركة لا سيما في المجال المصرفي حيث الودائع السّمان تخرج مختالة والتعاميم العشوائية تصدر منحازة، وكأنّ الدولة مهمّتها حصراً إنقاذ أصحاب الثروات الكبيرة وحماية الحلف الثلاثي الذي تسبّب بخواء الخزينة وجوع الناس الذين فُجعوا مرة أخرى بنتائج جلسة مجلس النواب في الأونيسكو التي حجبت عنهم المساعدة الاجتماعيّة التي اقترحتها الحكومة.

وبدلاً من أن يتجاوب الحاكم مع مطالب الحكومة بتزويدها حسابات المصرف المركزيّ لتبني على الشيء مقتضاه، سواء في إعداد الخطة الاقتصادية، أو في إدارة المفاوضات المالية مع الخارج، راوغ وماطل وزاد الطين بلة عندما توغّل في تعميماته المضطربة وأجبر، دون سند قانوني، شركات تحويل المال على تسليم المستفيدين أموالهم الآتية من الخارج بالعملة اللبنانية متجاوزاً بذلك حقّ اللبناني وحريته في الاختيار مما طعن، مرة أخرى، النظام الاقتصادي الحرّ في الصميم وزاد الشكّ في الأسواق وجعل الناس يتهافتون لشراء الدولار.

إنّ الناس بعد كلّ الضربات التي تلقتها لم تعد تحتمل استمرار مسيرة الإفقار والإذلال التي أصابتها ونقلتها إلى شفير الانفجار في ظلّ شعارات فارغة أتقنها أقطاب النظام، وتطمينات كاذبة أدمن عليها حاكم مصرف لبنان.

ولعلّ الشعار الأبرز الذي استفزّ الناس ولا يزال هو قول الحاكم أكثر من مرة أنه لن يسمح بإفلاس أيّ مصرف، هذا الشعار الذي أدّى الى تغييب المحاسبة (إلا الأميركية منها) وأدّى إلى فلتان بعض المصارف وسلوكها درب المغامرة والمضاربة وحتى المقامرة بأموال المودعين التي استهتروا بها وبدّدوها، كما فعل بعض رجال السياسة الذين اعتبروا الدولة منصة للسطو وصرف النفوذ.

فعندما يعرف صاحب البنك أنه قادر على الاحتفاظ بالأرباح إذا تحققت، وقادر على تحميل البنك المركزي الخسائر إذا تراكمت فماذا يبقى من النظام المصرفي الذي يقوم على الثقة والائتمان والإدارة المتجرّدة؟! وعندما يعرف السياسي وزيراً أو نائباً أو نافذاً كان أنه ليس معرّضاً للمساءلة والمحاسبة في كلّ عمل يقوم به، وأنّ الحصانة هي خيمة للفساد وليست للرأي الحر فماذا يبقى من النظام البرلماني الحر الذي نبجّله صبحاً ومساءً؟!

لذلك عندما انتقد الرئيس دياب حاكم مصرف لبنان، فإنما كان يحاكي جمهوراً واسعاً من اللبنانيين، وفي مقدّمهم شخصيات دينية وسياسية رفيعة ضاقت ذرعاً بتغلّت الحاكم وطالبت الدولة بملاحقة كلّ من سهّل وتستّر على سرقة أموال العموم.

وما كان ينقص الرئيس دياب حتى تكتمل الصورة هو أن يشمل نقده كلّ من أساء للمال العام وليس السيد سلامة وحده الذي يدرك قبل غيره أنّ من حق الحكومة وواجبها الاطلاع الدقيق على حسابات البنك المركزي وسواه من المؤسسات سواء كانت الميدل إيست أو انترا أو كازينو لبنان إلخ...

أما تصوير الأمر، من قبل البعض، بأنّ كلام الرئيس دياب هو بمثابة بلاغ رقم واحد، فذلك بعيد عن الواقع بدليل أنّ الشارع بطلابه وعماله وسائر مكوّناته أصدر أكثر من بلاغ بمساءلة الحاكم لا بل باستقالته بعد أن ذهب بعيداً في تفرّده وتمرّده.

***نائب ووزير سابق.**

مخاوف من ارتفاع نسبة البطالة في الأردن

توقّع رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض أمس، ارتفاع معدل البطالة بنسبة كبيرة خلال هذا العام بل والأعوام اللاحقة.

وأشار خلال حديثه موقع «العربي الجديد» إلى أن القطاع العام هو المشغّل الأكبر للأيدي العاملة في مختلف التخصصات في المملكة، وبالتالي فإن وقف التعيينات سينعكس مباشرة على نسبة البطالة من خلال عدم استيعاب أعداد جديدة في الجهاز الحكومي، بينما قلصت الحكومة بالأساس التعيينات منذ سنوات عدة.

وأضاف عوض أن الانعكاسات السلبيّة على القطاع الخاص ومختلف المنشآت الاقتصادية ستنعكس أيضاً على البطالة، إذ بدأت شركات بتسريح أعداد كبيرة من العاملين، وأخرى ستقوم بخفض طاقتها الإنتاجية الى جانب عدم قدرة بعض القطاعات على دفع الرواتب والأجور هذه الفترة، بسبب التوقف الإجباري عن العمل بسبب جائحة كورونا والقرارات الحكوميّة الصادرة للحدّ من انتشار الوباء.

وتابع إن المؤشرات كافة تؤكّد أيضاً أن أعداداً كبيرة من الأردنيين العاملين في الخارج ستعود إلى الأردن حالما تسمح الظروف بذلك، خاصة مع تفاقم الوضع الوبائي في بعض البلدان، كما أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تسريح نسبة من العمال في دول الخليج.

ولم يُخفِ عوض التشوّهات الكبيرة التي يعاني منها سوق العمل الأردني وسيطرة العمالة الوافدة وخاصة المخالفة على قطاعات اقتصادية مهمة مثل الإنشاءات والزراعة والأعمال اليومية.

وأكد عوض أهميّة إسراع الحكومة في إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية المتوقفة عن العمل، حتى لا تضطر بعض المنشآت إلى فصل عمالها بذريعة عدم السماح لها بالعمل في ظلّ الإجراءات الحكومية لمواجهة كورونا، لافتاً إلى أن عمليات الرصد المستمرة التي يقوم بها المرصد العمالي أظهرت قيام منشآت عدة من القطاع الخاص بتسريح مئات العاملين لديها بحجة الظروف الراهنة.

ويبلغ عدد العاملين في الجهاز الحكومي حوالي 210 آلاف شخص ومعظم النفقات الجارية في الحكومة هي عبارة عن رواتب وأجور للموظفين. وبدأت الحكومة اعتباراً من العام الماضي بتنفيذ استراتيجية لخفض عدد العاملين في القطاع العام تمثلت بإحالات مبكرة إلى التقاعد لمن أمضوا 30 عاماً في الوظيفة العامة.

ومن جهته قال الخبير الاقتصادي حسام عايش إن «حالة من الضيق بدأت تنتاب الشارع الأردنيّ من تراجع فرص العمل في القطاع الخاص وكذلك وقف التعيينات في الجهاز الحكوميّ».

وأضاف عايش أنه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من تجاوز الظروف الراهنة ومساعدته للحصول على التسهيلات المالية من البنوك المحلية بكلف إقراض منخفضة، وخفض كلف الطاقة بنسب مجدية لتحفيز الشركات على الإنتاج والمحافظة على العمالة.

وكان الأردن قد شهد خلال الثلاث سنوات الماضية احتجاجات واسعة، من أسبابها تفشي البطالة، خاصة بين فئات الشباب، الذي نظم بعضهم مسيرات راجلة من المحافظات إلى العاصمة عمّان للضغط على الحكومة لإيجاد فرص عمل لهم.

وتعمل الحكومة منذ سنوات عدّة لمواجهة البطالة المتفاقمة من خلال استراتيجيات عدة، من بينها إحلال العمالة المحلية مكان الوافدة وتحفيز التدريب المهني وتوجيه الشباب للانخراط في التخصصات المهنية بعيداً عن المجالات المشبعة أو الراكدة.

معركة تغيير السياسات الريعية

مدخلها الإمساك بناصية السياسة النقدية

■ حسن حردان

إعلان رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب فتح معركة تغيير السياسات النقدية الفاشلة، التي ينتهجها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، منذ أكثر من عقدين بتوجيه من الطبقة السياسية والمالية التي حكمت البلاد، يرسم، كما هو واضح، مفتاح الخطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تستعدّ الحكومة للإعلان عنها لإنقاذ لبنان واللبنانيين من أتون الأزمات التي باتوا غارقين فيها، بفعل السياسات الريعية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٣.. فحكومة دياب ورثت تركة ثقيلة ناتجة من هذه السياسات، تتجسّد في...

1 ـ دين عام بلغ عتبة المائة مليار دولار.

2 ـ عجز في الموازنة ناهز الـ ١١ بالمائة قبل انفجار الأزمة في الشارع وحرب جائحة كورونا التي شلت الاقتصاد في لبنان والعالم.

3 ـ ميزان تجاري يعاني من عجز يقدر بين ١٥ــ١٦ مليار دولار، في العام ٢٠١٩ ومن المؤكد انه ازداد بعد كورونا..

4 ـ تراجع كبير في احتياطات البنك المركزي من الدولار.. أدّى إلى التسبّب بانفجار الازمة المالية وانكشاف عجز الدولة عن سداد ديونها، واستخدام ما تبقى لديها من احتياط لتأمين مشتريات لبنان من المواد والسلع الإستراتيجية.

5 ـ تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والذي زاد منه المضاربة في السوق، وتقنين ثم حجب دفع الدولارات، من قبل المصارف، لاصحاب الودائع.. واخيرا تعاميم حاكم مصرف لبنان التي احدثت قلقا واضطرابا.

6 ـ مؤسسة كهرباء لبنان تعاني من عجز مالي كبير، وتحتاج إلى بناء معامل إنتاج تضع حدا للتقنين واستمرار العجز.. الذي يكلف الخزينة سنويا ملياري دولار..

هذه أبرز التحديات التي تواجه حكومة دياب، وهي ليست بالأمر السهل، وتحتاج إلى خطة متكاملة، وقبل ذلك الإمساك بناصية القرار المالي والاقتصادي في البلاد حتى تتمكن من تنفيذ خطتها الإنقاذية الإصلاحية.. غير ان الطريق أمامها ليس مفروشا بالورود، إنما بالاشواك، التي زرعتها الطبقة السياسات والمالية التي حكمت البلاد بعد اتفاق الطائف، والمسؤولة عن كل الأزمات المذكورة انفا.. ولهذا على الحكومة البدء بإزالة العقبات التي تقف في طريق تنفيذ خطتها، لا سيما لناحية استعادة الأموال المهربة، ومكافحة الفساد، واسترداد أموال وحقوق الدولة المنهوبة من الفاسدين.. وأولى العقبات التي برزت في طريقها هي حاكم مصرف لبنان، الذي يرفض التعاون والتنسيق مع الحكومة بما خص السياسة النقدية التي يجب اتابعها، او بما خص تقديم كشوفات عن الحسابات للوقوف على الواقع المالي في البنك المركزي، ولتحديد الجهات والأشخاص الذين هرّبوا مليارات الدولارات عشية انفجار الازمة في ١٧ تشرين وبعد هذا التاريخ إلى اسابيع خلت، إلى خارج مما أدّى إلى شحّ الدولارات في السوق، ولدى المصارف، التي شاركت في تهريب الأموال التي هي ودائع المواطنين، بالتواطؤ مع حاكم المصرف.. والتي قال رئيس الحكومة انها تقدر بنحو خمسين ألف مليار دولار.. ما يؤكد وجود مؤامرة لزيادة حدة الازمة المالية والاجتماعية.. والسعي إلى تأليب الناس ضدّ الحكومة بهدف إسقاطها في الشارع.. لمصلحة عودة الطبقة السياسية والمالية، التي فقدت السلطة، إلى الحكم، عبر تشكيل حكومة جديدة من الاختصاصيين، يكون هواهم هوى أميركيا.. ويتمّ من خلالها اقصاء حزب الله وحلفائه عن السلطة، انسجاما مع الشروط الأميركية، التي كررها، قبل إيام وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو..

انطلاقا من ذلك، جاء الهجوم العنيف من قبل الرئيس دياب، على رياض سلامة، ووضعه بين ثلاثة خيارات..

الخيار الأول، التوقف عن سياسة التلاعب بسعر صرف الدولار، والتعاون والالتزام بتنفيذ سياسة الحكومة النقدية والمالية الجديدة لمعالجة الأزمة.. وهذا يعني ان يتخلى سلامة عن الاستماع إلى الطبقة السياسية والمالية التي تعمل على إثارة المزيد من الأزمات والمتاعب بوجه الحكومة لإفشالها ومنعها من النجاح في إنقاذ البلاد من الازمة المالية والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب..

الخيار الثاني، ان يواجه المساءلة والمحاسبة على تعريضه البلاد إلى اضرار فادحة نتيجة سياسته النقدية التي ادت الى خسائر مالية كبيرة لحقت بمالية الدولة وانهيار سعر صرف الليرة وتضرر القدرة الشرائية للمواطنين.. وهو ما يقود إلى تمهيد الطريق امام..

الخيار الثالث، إقدام الحكومة على إقالة سلامة بسبب أدائه السيّئ في حماية مالية الدولة وقيمة سعر صرف الليرة..

ولأنّ سلامة يواجه هذه الخيارات التي ستكشف الطبقة السياسية والمالية في كلّ الحالات، سارعت أطراف هذه الطبقة إلى الاستنفار على غير صعيد، وشن هجوم واسع على الرئيس حسان دياب واتهام بالعمل على تنفيذ انقلاب بلغة عسكرية، والانتقام من مرحلة كاملة، وصولا إلى اتهامه باتباع سياسة حزب الله والتيار الوطني تستهدف النظام السياسي والاقتصادي والمالي والميثاق إلخ... وقد بدأت هذه الأطراف العودة إلى الشحن الطائفي والمذهبي لحماية مصالحها وإعاقة خطة الحكومة للمحاسبة المالية وتهريب الأموال للخارج وملاحقة الفاسدين الذين يثبت تورّطهم في الفساد المالي وجرم تهريب عشرات مليارات الدولارات إلى الخارج لإحداث الأزمة في البلاد والانقلاب على المعادلة السياسية والنيابية.. وهو ما كان في أحد أسباب مسارعة هذه الاطراف السياسية إلى ركوب موجة انتفاضة ١٧ تشرين ومن ثم استقالة الرئيس سعد الحريري ومحاولة فرض تشكيل حكومة اختصاصيين «مستقلين» برئاسته ينتقيهم هو.. لكن الأمور لم تجر كما كان يشتهي هو والإدارة الأميركية التي تدعم هذا الخيار لإخراج حزب الله وحلفائه من السلطة في سياق خطة تنظيم انقلاب سياسي واجراء انتخابات مبكرة لمحاولة الإتيان بأغلبية نيابية لمصلحة قوى ١٤ آذار...

من هنا فإنّ الحكومة والقوى السياسية والشعبية التي تدعمها، دخلت في معركة شرسة مع الأطراف السياسية التي فقدت جنة الحكم وقرّرت خوض معركة الدفاع عن مصالحها.. وهي معركة ستقرّر بالتأكيد ما اذا كانت الحكومة ستنجح في خطواتها الأولى لتطويع او إزاحة حاكم مصرف لبنان لشقّ طريق طريق الإصلاح المالي والاقتصادي ومحاربة الفساد والفاسدين بدءاً باسترداد أموال وحقوق الدولة المنهوبة، واستعادة الأموال المهرّبة إلى الخارج، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ووضع حدّ لتضخمه... واستطراداً اتباع سياسة تقوم على دعم الإنتاج الوطني، بما يضع نهاية للسياسات النيوليبرالية الريعية التي فشلت في لبنان ودول العالم الأخرى لكونها لم تؤد سوى إلى إنتاج الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية..

«الإمبراطورية التعصبية الانعزالية اللبنانية»

قراءة في واقع التعصب السوسيو ـ ايديولوجي في لبنان

■ البروفسور كلود عطية*

لا أمل في التغيير، ومن ثم النهوض، إلا في اعتبار «أنّ قضية شخصيتنا ومصالحنا لا يمكن أن تكون خطة أو وسيلة، فهي الأساس الذي نبني عليه كلّ منشآتنا والمرجع لكلّ خططنا» (سعاده). إلا أنّ هذه الشخصية، يجب أن تكون شخصية مجتمعية وليست فردية أنانية وانعزالية تعصبية، فاقدة للمناقب والأخلاق والشعور بالانتماء الى الدولة ومصلحتها العليا..

وهنا نطرح مشكلة «التعصب»، باعتبار أنّ إدراك أية مشكلة ومدى خطورتها، هو الوعي في محاولة إيجاد حلّ لتلك المشكلة، وتُعدّ البداية الأولى لمعرفتها.. فمشكلة التعصب لدى الإنسان، هي مشكلة جوهر وجود الكيان الإنسانيّ السويّ، فإذا ما آمن الفرد بهذا النمط من السلوك في التعامل مع فرد ما بعينه أو مجموعة ما بعينها، فهو يُعدّ اضطراباً في معيار الصحة النفسية أو العقلية.. وهو صراع داخلي يحدث للفرد وينمّ عن اختلال في التوازن.. وبذلك فإننا نسلّم جدلاً بأنّ الفرد المتعصب هو بحكم المريض عقلياً ونفسياً، لما يتميّز به من جمود وتصلب في الرأي.

في السياق نفسه، إنّ الأفكار التعصبية الدينية والحزبية والشخصانية والمناطقية هي من أكثر المنتجات القابلة للانتشار في لبنان، إلا أنها لا يمكن بطبيعة الحال إلا انّ تكون تعبيراً عن حالة نقص في الذات الإنسانية والأخلاقية من جهة، أو عن حاجات وأزمات سياسية وثقافية ومعرفية من جهة أخرى، وبالتالي هي لا تأتي من خارج الفرد أولاً، ولا من خارج المجتمع الذي ينتمي إليه ثانياً، وبالتالي لا ضرورة لفهم هذه الأفكار من خلال تنميطها تحت مسمّيات معينة، بل وجبت دراستها وتحليلها وتقديم صورة علمية واضحة عن تأثيرها على الفرد والمجتمع.

ونشير هنا، الى أنّ حالة التقوقع الشخصي في لبنان وصلت إلى ذروتها رغم الانخراط الأعمى في المجالات الحياتية كافة، حيث نرى مَن يذهب باتجاه تعميق انعزاليّته الحزبية والطائفية، أو أن يكون قرباناً على مذبح هذا السياسي أو ذاك من أمراء الطوائف، المتحوّل الى إله قاتل في الأرض تحت غطاء من المبشّرين بالسماء. والنتيجة الحتمية لهذه التبعية ترسيخ مبدأ الانقسام والتوتر والحقد الاجتماعي وزعزعة الدولة بكلّ مؤسّساتها، وبالتالي خلق حالة من الفوضى القيمية التي تجيز كلّ الارتكابات العنفيّة المهينة اقتصادياً واجتماعياً وماليا بحق الوطن والمواطن.

لذلك يصبح من الضروري تقديم مقاربة مبنية على العقل العلمي، من هنا انطلقنا من السوسيولوجيا الفهميّة التي كتب عنها «ماكس فيبر» أحد كبار رواد علم الاجتماع بداية القرن الماضي، لفهم ظاهرة التعصّب الأعمى (للأفراد) لأحزاب تدّعي الانفتاح، ولطوائف تدّعي التسامح وعدم التدخل في الشؤون السياسيّة، ولأمراء أحزاب الطوائف التي ما قدّمت للشعب الا الدم والفقر والنزاع حتى الموت... وهذا التعصب، لا يولّد إلا التشدّد والتطرف والعنف السياسي الحزبي والطائفي المذهبي، وهو آخذ في التمدّد في الفكر والثقافة وفي كلّ التعبيرات التعصبية بوجه الحالة العلمانيّة والمدنيّة.

يقول سعاده «آن للشباب النزيه أن يتحوّل عن الشعوذة والمشعوذين، وعن الاقتباس والمقتبسين، وعن جميع محاولات الرجعية والرجعيين، وعن المحاكاة الببغائية والتقليد السعداني، وأن يرتفعوا الى مستوى قضايا الحياة ومطالبها العظمى. إنه لا يمكن تحويل النفعيين عن نفعياتهم، والرجعيين عن رجعياتهم، والإقطاعيين عن إقطاعياتهم، ولكن يمكن تحويل محبّي الحقيقة والخير العام والقضايا الصحيحة، نحو الحقيقة والخير العام والقضايا الصحيحة. فعلى هؤلاء أن يدركوا مقدار الشعوذة والتضليل العابثين بهم وبمصير الأمة».

كما وتجدر الإشارة، الى أنّ جماعات التعصب التي وصلت الى درجة العنف والتشدّد والتطرف، قد ولدت في بيئة اجتماعيّة وتربوية انعزالية لم تبصر النور الحقيقي للعلاقات الإنسانيّة والتفاعل الاجتماعيّ، بل على العكس من ذلك فقد تربّت على مفاهيم مختلفة جعلتها أسيرة دائرتها الجغرافية الطائفية والعائلية – العشائرية الضيقة، تمارس فيها طقوسها الشخصية من وجهة نظرها الانغلاقية.. من هنا جاء انخراطها في المجال العام على كلّ المستويات الطائفية والسياسية والحزبية، انعكاساً لما هي عليه في دائرتها المغلقة. فباتت تتعاطى الشأن العام انطلاقاً من قيمها ومبادئها التعصبية غير المنفتحة على الآخر.

عليه، جاء التحوّل من السوسيولوجيا الى الايديولوجيا ليطرح إشكالية تخلّف الجماعات الانعزالية وتأثيرها على تخلف المجتمع. فالإنسان المنعزل المتقوقع سوسيولوجيا، لن يوظّف عقيدته وفلسفته وفكره إلا في الإطار الذي يزيد من تخلّف المجتمع وتراجعه وتشويه صورته. فالموروث العقائدي على سبيل المثال المتمثل بالانتماء الى الأحزاب العقائدية، يتمّ التعامل معه انطلاقاً من الموروث الاجتماعي، حيث يفهم الحزب من خلال قيم الشخص الذاتية الانعزالية التي تختلف عن القيم الحزبية والمبادئ والمفاهيم والأهداف التي تأسّس على أساسها الحزب. هذه الممارسة أفقدت بعض الأحزاب دورها في نهضة المجتمع وتطوّره وتحوّلت الى أحزاب مشخصنة في قيادتها ومتنازعة مشتتة في قاعدتها الشعبية، على الرغم من بقاء العقيدة ورحيل الأفراد. في المقابل هناك أحزاب أخرى أصبحت أقوى بإزالتها العناصر التعصبية والانعزالية المفسدة «فالأفراد يذهبون ويجيئون ويتبدّلون ويتغيّرون، أما العقيدة فتبقى راسخة لا تتبدّل ولا تتغيّر ولا تتزعزع مع النفوس المتزعزعة، وإذا سقط أفراد ضعفاء في عزائمهم وإيمانهم فالعقيدة لا تسقط بسقوطهم والقضية تبقى قائمة بقيام العقيدة». (سعاده).

أما بالنسبة الى الموروث الديني فهو الأخطر اجتماعياً وسياسياً حين يتحوّل الى ايديولوجيا تتمثّل بممارسة طقوس روحانية ذاتية تدحض دور العقل والتفكير العقلاني، وهنا تقع الكارثة المجتمعية في فهم الدين وممارسته في الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث نراه يتحوّل بفعل «التعصب» الى دين يقاتل السماء من أجل الأرض، حيث

> الإنسان المنعزل المتقوقع سوسيولوجياً لن يوظف عقيدته وفلسفته وفكره إلا في الإطار الذي يزيد من تخلّف المجتمع وتراجعه وتشويه صورته بينما هناك مَن أصبح أقوى بإزالته العناصر التعصبيّة والانعزالية المفسدة.

تتحوّل الجماعات الدينية المتعصبة الى مغذّيات حقيقية للخلافات الاجتماعية والسياسية، التي تغذي بدورها العنف والتطرف والانقسام وفرض حالة شاذة من التشتت والاستبداد الفكري والاجتماعي والتهميش السياسي.

إنّ أتعس مظهر يظهر به لبنان في هذا الوقت هو مظهر التشكيلات القائمة على التدجيل والمحاكاة والتقليد التي تنادي بالإصلاح، وهي أشدّ ما تكون حاجة الإصلاح. إنها قد كتلت الطائفية وحوّلتها الى «قومية» متحجّرة لا شيء من نضارة الحياة والتقدّم فيه، ومع أنها ترى كيف تقود طائفة حية برجالها ومواهبها نحو الانعزال التامّ الخانق، والانفصال عن مجرى الحياة القومية فهي لا تزال تمعن في ضلالها، وتنادي بأنّ طريقها الموصلة الى الهلاك النهائي هي «طريق الإنقاذ» ـ سعاده.

وعليه تعتبر هذه المغذّيات العنفية التعصبية، مدخلات أساسية لانهيار المجتمع وتراجع دور الدولة المتحوّلة من دولة مدنية علمانية بحسب الدستور والقوانين والتشريعات، الى دولة طائفية – حزبية، محكومة من أشخاص ينتمون بالدرجة الأولى والأساسية الى الجماعات الانعزالية التعصبية.

من هذا المنطلق، نطرح السؤال حول كيفية بناء الدولة المدنية من الجماعات الانعزالية التعصبية الحاكمة والمحكومة؟ والجواب الحقيقي علمياً هو أن لا إمكانية لبناء دولة مدنية طالما أنه لا يوجد صراع حقيقي بين الحاكم والمحكوم، يتمخض عنه سلطة سياسية جديدة ومختلفة. فالشعب يلعب دوره كمصدر للسلطات انطلاقاً من واقعه السوسيولوجي المتقوقع أولاً، ومن واقعه الايديولوجي المأزوم ثانياً. وبالتالي تولد السلطة السياسية الحاكمة من رحم الجهل والتعصب والتبعية وليس من القلة المدركة والمثقفة والعلمانيّة.

وعليه، بات الصراع بين القاعدة الشعبية المنقسمة سوسيولوجيا وايديولوجيا، هو مصدر السلطات الوحيد، الذي حوّل الجمهورية الى ساحة مفتوحة للصراعات والحروب وتصفية الحسابات، وكذلك السرقات المشروعة، ونهب المال العام والتعدّي بشكل قانوني على البحر والأرض والجو. ومن الطبيعي أن ينكل أمراء الطوائف وأحزابها بهذا البلد وشعبه طالما أنهم ينتمون كما سبقت الإشارة إلى الجماعات الانعزاليّة التعصبيّة.. ومن الطبيعي أيضاً أن يرضى الشعب المحكوم بالذلّ طالما أنه يعيش في مجتمع مؤلف بأكثريته الساحقة من الجماعات الانعزالية التعصبية.

في هذا الإطار، يمكن طرح إشكالية العلاقة الراهنة بين الجماعات الحاكمة والأخرى المحكومة على مسرح السياسة اللبنانية، علّنا نؤكد هذا الربط الجدلي بين السوسيولوجيا والايديولوجيا، وكيف اصبحت قضية انهيار المجتمع اللبناني قضية جماعات انعزالية اجتماعياً وايديولوجياً.

ننطلق من كتاب لـ «نعوم تشومسكي» المعنون بـ «قراصنة وأباطرة» بقصة صغيرة معبّرة يقول فيها: وقع أحد القراصنة في أسر الاسكندر الكبير، الذي سأله: «كيف تجرؤ على إزعاج البحر، كيف تجرؤ على إزعاج العالم بأسره أيها اللص؟». فأجاب القرصان: «لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فحسب أدعى لصاً، وأنت الذي يفعل ذلك بأسطول ضخم تدعى امبراطوراً».

يمكن ترجمة هذه القصة الصغيرة بلغة علميّة تفسّر لنا بوضوح أننا نعيش في الامبراطورية الانعزالية التعصبية اللبنانية، يحكمها اللصوص الكبار ويأكل من فتاتها اللصوص الصغار، ولا يأكل فيها من امتنع عن الصيد في البحر الملوّث أخلاقياً وقيمياً وإنسانياً ووطنياً. ومن لا يأكل يجوع، ولكن الجوع في دائرة التعصب المغلقة ليس بكافر بل هو مشيئة الله في السماء ومشيئة أمير الطائفة في الأرض. والنتيجة هي تحوّل الدولة الى مزرعة طائفية – حزبية يشبع فيها الحاكم القاتل والسارق والفاسد، ويجوع فيها المحكوم المتعصّب المنعزل بصمت.

ولاء الجماعات لأمراء الطوائف وأحزابها على حساب الانتماء الفعلي للوطن، هو أبرز صورة من صور التعصب والانعزالية على المستوى الايديولوجي، على اعتبار أنّ هذا التعصب المتحوّل ايديولوجياً هو في الأساس تعصب للطائفة وللحزب من منطلق الانعزال السوسيولوجي والفهم العاطفي غير العقلاني. هذه الترابطات المغذية للفاعلين اللاعبين الكبار والصغار ألغت مفهوم الدولة؛ وفرضت منطقاً واحداً يسري في منظومة القيم المولدة للتعصب والتبعية والتزلم. وبالتالي الى انهيارات متتابعة على كلّ المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والمالية والأمنية إلخ...

أخيراً، إنّ الصراع الذي جلبناه معنا منذ ساعة وجودنا، هو الذي نعتمده لنستمرّ في تحقيق هذا الوجود، والصراع القائم بين نهضة الحياة القومية الاجتماعية ونهضة الأنانية الحقيرة التي تحاول بعد كل فشل وكل إفلاس أن تجمع من هذا الشعب مواردَ لترميها في النار التي أوقدتها هي، سيظل قائماً إلى أن تصرع إحدى النهضتين الأخرى، كما قال سعاده.

*مدير معهد العلوم الاجتماعية 3.

إذا أصاب رئيس الحكومة له أجران وإذا لم يصب فله أجر...

■ علي بدر الدين

الصدمة التي أحدثتها كلمة رئيس الحكومة حسان دياب من قصر بعبدا بعد جلسة مجلس الوزراء الأخيرة ما زالت تتفاعل سياسياً وشعبياً محلياً وخارجياً وتتسيّد المشهد السياسي والاقتصادي والمالي والنقدي بتأثيرها الآني والمرحلي وبردود الأفعال الإيجابية والسلبية عليها وخاصة أنها فاجأت الجميع ولم يكن أكثر المتفائلين يتوقع ان يقدم دياب قبل انتهاء المائة اليوم وهي المدة الزمنية التي حدّدتها الحكومة ورئيسها للحكم على أدائها وأفعالها وماذا أنجزت على توجيه الاتهامات وتحميل المسؤوليات لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة عن كل ما له علاقة بالمالية العامة والارتفاع الخطير في سعر صرف الدولار، وانعكاس ذلك على الليرة اللبنانية وتفلت الأسعار بسبب هندساته المالية وتواطئه مع قوى سياسية سلطوية وأصحاب المصارف بعدما أدرك رئيس الحكومة انّ استمرار تأزّم الأوضاع المالية والفلتان غير المسبوق في السوق السوداء والتلاعب بمصير العملة الوطنية ومدّخرات المواطنين والمودعين ومعيشتهم والخشية من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والمعيشية الذي سينعكس حتماً على الحكومة التي حاول البعض ولا يزال يصوّب عليها واستهدافها لإسقاطها أو أقله لزعزعة ثقة اللبنانيين فيها وتشويه صورتها.

المعطيات التي اصبحت بين يديه استدعت منه المواقف الجريئة التي أطلقها من القصر الجمهوري وبعد جلسة مجلس الوزراء للدلالة على أهميتها والإجماع عليها خاصة إطلاق سهام الاتهام بالمباشر الى حاكم مصرف لبنان وهو الحلقة المالية الأقوى وكبير المهندسين الماليين وحامل الأسرار والملفات، ومن حول أمواله الى الخارج وأين هي مزاريب الهدر ومن أهدرها وكيف، ولأنّ سلامة كان عصياً على اي تناول او اتهام وممنوع الاقتراب منه لقوة سلطته ونفوذه المالي والمصرفي وهو كاتم وشريك والصفقات والسمسرات ويتمتع بحمايات داخلية وخارجية وبسياج من المصالح والتنفيعات والخدمات الخاصة وتمرير الصفقات للطبقة السياسية الحاكمة منذ ثلاثة عقود والذي توّج حاكماً في أول حكومة شكلها الرئيس الراحل رفيق الحريري وقد تمّ التجديد له في كلّ العهود والحكومات من اول رئيس للجمهورية والحكومة بعد اتفاق الطائف.

هذا يعني انه حظي بثقة هذه الطبقة لانها كانت مستفيدة من وجوده او خوفا من تهديد قد يأتي من خارج الحدود. ويبدو انّ رئيس الحكومة أراد من فتح المعركة وتصفية الحسابات مع سلامة والتصويب المباشر عليه لأنه بمثابة حجر الزاوية وانهياره سيؤدّي إلى سقوط الهيكل على رؤوس المتورّطين والفاسدين وأنه سيضرب عصفورين بحجر واحد وسيتشظى منه كلّ شركائه وحماته وعلى قاعدة «بحكيكي يا جارة لتسمعي يا كنة»، وانّ إسقاط هالة الحاكم التي منحتها له الطبقة السياسية ستعني إضعافها او وقوعها في الفخ او الخطأ.

أعتقد انّ دياب تحمّل مسؤولية رجل الدولة وقام بواجبه الوطني على أكمل وجه وقال كلمته في مكانها وزمانها الصحيحين بكلّ جرأة، والكرة التي رماها باتجاه الهدف الذي يعتبره مكمن الهدر والفساد نزلت برداً وسلاماً على اللبنانيين وزوّدهم بجرعة تفاؤلية مطلوبة في ظلّ معاناتهم وخوفهم من فيروس كورونا الى الفقر والمجاعة والكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية الخطيرة بنتائجها وتداعياتها، وهم اصبحوا كالغريق الذي يتعلق بقشة وقد طووا صفحة معاناتهم الحالية والسابقة وهللوا وصفقوا ورفعوا الرايات والصور والإشادات بأوّل رئيس حكومة تجرأ على فتح معركة واتهام طبقة سياسية مالية بالفساد ونهب المال العام وبتهديدها بالمحاسبة وإعادة ما نهبته من أموال عامة وخاصة، من حق الناس ان تحلم وتتأمّل وتطمح الى زمن أفضل ووطن عادل يحكمه الدستور والقانون والى مؤسسات فاعلة ومنتجة ولكنهم لم يتعلموا من تجارب حكم وتحكم الطبقة السياسية التي تهدم ولا تبني وتأخذ ولا تعطي وتسرق حتى الكحل من العين وهي ليست بوارد رفع الراية والاستسلام بل قادرة على المناورة وسياسة الاحتيال والالتفاف والتهدئة الملغومة، وها هي تداعت بعد كلام رئيس الحكومة لإعادة الإمساك بزمام الأمور والإطاحة بانتفاضة دياب وقراراته والعودة بالأمور الى المربع الأول، وهي تتوهّم بقدرتها على استيعاب ما حصل والفوز بالجولة الأولى وهذا يتوقف على مدى استمرار الحكومة ورئيسها وفي ترجمة ما تقرّر والسير به الى النهاية رغم صعوبة المواجهة وشراستها مع قوة النفوذ والسلطة والمال وامتلاكها أسلحة طائفية أو مذهبية تلجأ لها في الوقت المناسب لخدمة سلطتها ومصالحها وهي تراهن دائماً على العقلية التسووية اللبنانية للخروج من مأزقها وعلى الاتفاقات برعايات خارجية مع انها معطلة في زمن كورونا وحسابات سياسية أخرى، ومن الأمثلة اتفاقا الطائف والدوحة والتسوية الرئاسية الحكومية التي صمدت ثلاث سنوات وأطاحت بها انتفاضة ١٧ تشرين الاول من العام الماضي.

لا نريد صدمة جديدة للبنانيين المقهورين والمعذبين والمظلومين من طبقة سياسية لا تعرف الرحمة ولا تملك الضمير ولا تتحمّل أيّ مسؤولية تجاه الوطن والشعب والدولة والمؤسسات، وان لا يبالغ كثيراً في توقعاته وأحلامه وألا يكبر حجر لا قدرة له على حمله، الواقعية هي المطلوبة لانّ المعركة ضد الفساد والفاسدين وناهبي المال العام والخاص لم تنطلق فعلياً بعد وانْ بدت مؤشراتها في مواقف الرئيس حسان دياب الصادق في وعده للبنانيين، والذي أثبت انه رجل دولة ومؤسسات ويجب عدم الضغط عليه لأنه لا يحمل عصا سحرية، وهو حكماً لن يألو جهداً او تضحية إلا سيبذلها لتحقيق أحلام شعبه بالوطن الذي يرغبون به.

انّ يداً واحدة لا تصفق، وان رئيس الحكومة أو أيّ مسؤول آخر لا يقدر وحده على مواجهة ٣٠ سنة عجاف والمطلوب تماسك الجميع لإسقاط المنظومة السياسية المتماسكة لإفشال أيّ إصلاح أو تغيير وانّ الحلّ لا يكون بين ليلة وضحاها... ورئيس الحكومة الذي قرّر هذه المواجهة قد يكون من الصعب عليه التراجع والانكفاء، وينطبق عليه القول إذا أصاب له أجران وإذا لم يصب له أجر واحد...

دياب يلقي كلمته في بعبدا بعد جلسة مجلس الوزراء أمس (عباس سلمان)

التعليق السياسي

التسييس قاتل الحقيقة

من بين المواقف التي سارعت لمساندة حاكم مصرف لبنان، ولو بطريق التشكيك والتساؤلات غير البريئة أو دعوات التعميم، بوجه الأسئلة التي وجهها إليه رئيس الحكومة يلفت الانتباه طرفان، حزب القوات اللبنانية وناشطون في انتفاضة 17 تشرين منهم من كانوا أكثر الناشطين وضوحاً في تحميل سياسات الحاكم مسؤولية الانهيار باسم شباب المصرف، ومعلوم أن القوات تشكل أقصى اليمين السياسي اللبناني وشباب المصرف يمثلون أقصى اليسار، وقد التقيا على معادلة مضمونها، كي تكون مساءلة الحاكم في مكانها يجب أن تشمل لائحة من مئة بند.

القوات كانت تقود داخل المجلس النيابي وخارجه حملة اتهام ودعوة لمساءلة الحاكم خصوصاً في النقاط التي طرحها رئيس الحكومة بصيغة أسئلة اتهامية، ويصل التشابه بينهما إلى حد التطابق، ولم تكن تتبنى لائحة المئة بند التي تطالب رئيس الحكومة بتبنيها اليوم كشرط للمساءلة. وشباب المصرف كانوا يهتفون ويرددون مواقف وشعارات تستقيم مع الأسئلة التي طرحها رئيس الحكومة ولم تكن تشترطها بالمئة بند التي طالبته بها.

عندما تسأل عن سبب عدم الإعلان عن التوافق مع رئيس الحكومة، طالما هو يقول بما سبق وقالوا، أو يلاقيهم بما يفترض أنهم يعتقدونه صحيحاً، يكون الجواب بعيداً عن جوهر مفهوم السعي للحقيقة والانحياز مع أو ضد الفعل، وقوعاً مبالغاً به في التسييس وهو الانحياز مع أو ضد الفاعل، وليس الفعل.

ليس مهماً أن يقول البعض إن رئيس الحكومة يعبر عن فريق معين أو ينفذ سياسات فريق معين، فتلك اتهامات في غير مكان البحث عندما يتصل الأمر بتقييم الفعل، فهل الفعل والقول في مكانهما، وإن كانا كذلك فالتخلي والابتعاد عن قول الحقيقة والانحياز ضد ما يفترض أنه حق يعني أحد امرين، إما أن المواقف السابقة للفريقين كانت مناورات غير جدية وضعتها مواقف رئيس الحكومة تحت المجهر أو أن ولاءات أكبر من طاقة الفريقين على معاندتها طلبت إليهما موقفاً ينافي الحقيقة والحق ففعلا. وفي الحالين ما فعلاه هو النفاق بعينه. وهكذا يتم فقدان المصداقية.

البنـــاء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

بفعل الكورونا... مؤسسة السينما مستمرّة مع « السينما في بيتك» في رمضان

دمشق ـ آمنة ملحم

تستمر المؤسسة العامة للسينما في طرحها لعدد من الأفلام الروائية الطويلة والقصيرة على شبكة الإنترنت خلال موسم رمضان على أن تكون مدة عرض كل مجموعة تطرح معاً لأسبوع واحد لتنتقل بعدها لأفلام أخرى. وهي الخطوة التي طالما طالب بها عشاق السينما لتتاح لهم مشاهدة الأفلام بعيداً عن دور السينما إلا أنها كانت خطوة تطرح في المؤسسة لكنها لم تنفذ عملياً سوى مع أزمة الكورونا الذي انتشر فأغلقت معه دور السينما إلى إشعار آخر التزاماً بالإجراءات الاحترازيّة منعاً لتفشّي الفيروس والتي طرحتها الحكومة السورية حفاظاً على صحة السوريين.

ثلاثة أفلام سينمائيّة آخر ما أتاحت المؤسسة مشاهدته مجاناً عبر منصة فيميو (vimeo)، وهي كل من الفيلمين الروائيين الطويلين «أنا وأنت وأمي وأبي» و«الرابعة بتوقيت الفردوس» والفيلم الروائي القصير «العين الساحرة»، واعتبرت المؤسسة هذه الخطوة وفق بيان صدر عنها استكمالاً لما بدأته ضمن مبادرة «السينما في بيتك» للمساهمة في تسهيل فترة بقاء الناس في بيوتهم تماشياً مع الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا ، وسعياً لنشر الثقافة السينمائيّة.

«أنا وأنت وأمي وأبي»

فيلم «أنا وأنت وأمي وأبي» سيناريو وإخراج عبد اللطيف عبد الحميد ، تمثيل: سوزان نجم الدين، بشار اسماعيل، يامن حجلي، حسام تحسين بك، مرام علي، مصطفى مصطفى، جود سعيد، أمير برازي، رغداء هاشم، نور رافع، أحمد ابراهيم أحمد، يامن سليمان، سامر عمران. وقد نال الفيلم جائزة الكلاكيت الذهبية الأولى في مهرجان لبنان للسينما والتلفزيون، ودرع الإبداع للفنانة سوزان نجم الدين عن دورها في الفيلم عام 2017.

يعالج الفيلم الواقع المعيش واليومي في سورية من خلال يوميات أسرة، تتكون من طيف متمايز من الأشخاص، تعصف بهم الأحداث وسط الحرب، فيعيشون حالات من الاستقطاب الشديد بين أفرادها والمحيط ، وفي الفيلم أحداث وشخصيات تحمل حكايات من المشهد السوري المعاصر، وضمن هذا الإطار يبقى للكوميديا السوداء حضور فتمر كالسحر، تخفت تارة وتقوى تارة أخرى وفقاً للموقف ومدى قسوته وأبعاده، عنها يقول المخرج: «إنها حاضرة، فهي مواقف تحدث في الحياة وعلى الرغم من أننا نعيش أزمة ولكن هناك مواقف قد تكون مضحكة هي جزء من الأزمة، فشرّ البليّة ما يُضحك».

«الرابعة بتوقيت الفردوس»

فيلم «الرابعة بتوقيت الفردوس» تأليف وإخراج محمد عبد العزيز ، تمثيل: أسعد فضة، غفران خضور، محمد آل رشي، نوار يوسف، رنا ريشة، سعيد عبد السلام، سامر عمران، يارا عيد، انطوانيت نجيب، جوان خضر، كنان حميدان، ربا الحلبي، زياد رمضان، مجد فضة، نغم نعيسة، علي القاسم، زهير العمر، ريم عبد العزيز، حسام الشاه، عبد الكريم غميض، مؤيد رومية، محمود الويسي، هلا بدير، مي سليم، علي الماغوط، مصطفى قمر، محمد فاضل وفائي، كريستين شحود، قيس خليل، ريمي سرميني، مغيث صقر، حسن دوبا، نانسي خوري، عوض القدور، كندا حميدان، والأطفال: سامر عبد الرحمن وسالي السيد أحمد وتيم عبد العزيز.

وقد نال الفيلم جائزتين في مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولي عبر دورته الـ (31) وهما جائزة لجنة التحكيم الخاصة في فئة المسابقة الكبرى لدول البحر الأبيض المتوسط وجائزة فاتن حمامة لأفضل ممثلة (مناصفة) للفنانة نوار يوسف.

قدّم الفيلم الذي أتى مشغولاً بكثير من الدقّة صيغة مختلفة على مستوى السرد والبنية والمعادل البصري، تحرّض المتلقي على التفكير والذهاب نحو أفق أبعد عبر مشاهد تصيغ مفرداتها من عمق الواقع بتكثيف رغم تعدد الخطوط ، وقد تناول الفيلم تفاصيل حياتية معاصرة من خلال شخصيات تمثّل شرائح اجتماعيّة مختلفة، منها البائع المتجول، المثقف السياسي، الفنانة المبدعة والحالمة، الشاب الساعي إلى السفر مع عائلته هرباً من الموت، عامل الرافعة الرافض للمغادرة، المرأة المصابة بالسرطان التي تنتظر الموت، الرجل المدقع الفقر الذي يختار أن يجر عربته عوضاً من حصانه الذي مات.

«العين الساحرة»

الفيلم القصير «العين الساحرة» إخراج حازم زيدان وسيناريو مشترك بينه وبين أمير أبو الخير، تمثيل: سامر إسماعيل، لمى بدور، جابر جوخدار؛ ما الخيارات المُتاحة أمامنا وما مدى صعوبتها وكيف يمكن أن نختار؟ تساؤلات يناقشها الفيلم عبر قصة لا تخلو من التشويق، ومن خلال ثلاث شخصيات هي زوج وزوجته ورجل آخر، وسبق للمخرج أن قال عن الفيلم: في عالم تحكمه الأقدار كان لا بدّ لي أن أختار، وهنا كانت مجابهتي الأولى للحياة، هطل الكثير من المطر، و كان لي في كل قطرة شيء، قطرة حب ودموع امرأة، و قطرة من جبين رجل وسمت ويلات الحرب وجهاً.

يُذكر أن الأفلام الثلاثة ستبقى متاحة للمشاهدة لمدة أسبوع.

«لعبة النسيان» لدينا الشربيني.. يفوق التوقعات بالنجاح

احتل مسلسل «لعبة النسيان» تريند تويتر، كما تصدّر محرّكات بحث «غوغل» في مصر، وذلك بعد عرض حلقته الأولى، لينضم إلى مسلسلي «الاختيار» بطولة أمير كرارة، و«النهاية» للنجم يوسف الشريف، حيث تصدّرا تريند «غوغل».

وقد دخلت النجمة دينا الشربيني «لعبة النسيان» مبكرًا في الحلقة الأولى من المسلسل والتي اختصرت لنا 6 سنوات من حياة رقية «دينا الشربيني»، وزوجها أمجد «أحمد صفوت»، لتقدّم حلقة دسمة كشفت خلالها عن فقدان رقية الوعي لمدة 4 شهور بعد محاولة انتحار فاشلة بعدما أمسك بها زوجها تخونه مع المحامي ليقتلا بعضهما ويبقى الانتحار حلها الأمثل.

كما استعرضت الحلقة خلال أحداثها حالة من فقدان الذاكرة التام لرقية بينما تضغط عليها المباحث وعائلة الشيال (عائلة زوجها) للاعتراف بجريمتها في الوقت نفسه الذي لا تتذكّر فيه رقية أي شيء من الـ6 سنوات الماضية حيث توقفت ذاكرتها عند إنجابها طفلها يحيى.

يُعرض مسلسل «لعبة النسيان» حصريًا على شبكة قنوات mbc مصر.

هنا شيحة تحمل عبء الماضي وتواجه الشكوك الزوجيّة في «شاهد عيان»

بعد مشاركتها في عام 2018 من خلال الكوميديا الخيالية «أرض النفاق» مع محمد هنيدي، وغيابها في العام الماضي عن الدراما الرمضانية، تعود الممثلة المصرية هنا شيحة لتطل على جمهورها في الموسم الرمضاني الحالي أمام الممثل المصري حسن الرداد من خلال مسلسل «شاهد عيان» الذي تلعب فيه دور «ندى» وهي زوجة تحمل عبئاً من الماضي، ويتعرّض زوجها لمفاجأة عائلية تقلب حياته وتؤدي به إلى دائرة من الشكوك بكل من حوله.

وقد أعلنت حلا عن بوستر المسلسل وبدء عرض حلقاته في صفحتها الرسمية على أحد مواقع التواصل الاجتماعي وقد وبدأ عرضه خلال شهر رمضان.

وتنوّعت أدوار هنا شيحة في رمضان عبر مسلسلات: «ظل الرئيس» عام 2017 مع ياسر جلال، «العهد» عام «2015»، و«السبع وصايا» عام 2014»، إضافة إلى دورها الجريء في «موجة حارة» عام «2013» للمخرج محمد ياسين، ودورها كفتاة شعبية طموحة بمسلسل «الإثارة طرف ثالث» في عام 2012، «شارع عبد العزيز» عام «2011» و«يتربى في عزه» عام «2007».

«تكوين» تطلق مبادرة فنيّة تشكيليّة بعنوان «خليك بالبيت عطريقتنا»

تحول زمن العولمة والتباعد الاجتماعي الذي فرضته الحكومات حول العالم إلى تقارب اجتماعي لامثيل له على الشبكات الإلكترونية للتواصل من المنازل.

من هنا كانت مبادرة رئيسة جمعية تكوين للفنون التشكيلية الفنانة مايا فارس في حملة "خليك—بالبيت عطريقتنا» على صفحتها الرسمية على «الفيسبوك» وعلى مجموعات أعضائها على «الواتساب»، لعدم حصر النشاط ضمن إطار أعضائها فقط بل الوصول لأكبر شريحة من الناس بغية تعميم الفائدة على الجميع عملاً منها على أهم مبادئها بربط الناس بالمجتمع عبر الفنون.

وتناولت الحملة إطلالات مباشرة لفنانين وشعراء من مختلف الجنسيات والثقافات والفئات العمرية متناولين طرقاً تعليمية ونصائح فنية وخواطر شعرية وحتى كلمات من القلب للوقوف إلى جنب الناس ودعمهم وتحفيزهم على العمل سويا والالتزام بالقوانين والإجراءات المطلوبة للخروج من المحنة الحالية بأفضل طريقة.

وكان التنسيق مع هيئة إدارة الجمعية الفنانة جانيت جرجس والفنانة زينب ضيا. بالإضافة إلى ذلك أطلقت الجمعية حملة أخرى ضمن حملتها الأساسية بعنوان «#كمامة—ملونة—عطريقتنا» تحث كل شخص، فناناً كان أم لا، بأن يقوم بأي تصميم على كمامته ومشاركة هذا التصميم مع الجمعية ليتم نشر ذلك لاحقاً على الصفحة الرسمية.

ولم تكتف الجمعية بتلك الحملة بل ولم يمنعها إقفال الأماكن العامة من القيام بنشاط فني في مناسبة اليوم العالمي للمرأة، فقامت بإطلاق معرض إلكتروني على صفحتها الرسمية بمشاركة واسعة من فنانين عرب وأجانب.

ومع إطلالة شهر رمضان المبارك، استكملت الجمعية نشاطها في محاولة لإضفاء المزيد من الإيجابية والتحفيز، لذلك تنطلق مسابقة الجمعية مع أولى أيام الشهر الفضيل لاختيار ثلاثة أعمال مع نهاية الشهر بحيث يحصل الفائزون الثلاثة الأوائل على دروع وشهادات تكريمية وكذلك سيحصل كل مشارك على شهادة تكريمية أيضاً. على من يود المشاركة إرسال صورة عن عمله الفني بجودة جيدة مرفقة بتفاصيل اللوحة وسيرة ذاتية مختصرة لا تتعدى بضعة أسطر وذلك على البريد الالكتروني الخاص بالجمعية: takweenassociation@gmail.com . آخر مهلة للمشاركة هي 17 أيار 2020.

جمعية تكوين هي جمعية فنية غير ربحية تأسست عام 2014 بهدف نشر الثقافة الفنية على أنواعها.

تجربة محمود هلهل الفنيّة... دمجٌ للرسم اليدويّ والإلكترونيّ بطريقة حديثة

خير الله علي

بموازاة عمله معلماً لمادة الرسم في المدارس الرسمية يجد الفنان محمود هلهل الفرصة والوقت الكافيين للقيام بأنشطة أخرى تصبّ في تنمية ورعاية مواهب الأطفال من خلال ورشات عمل يقوم بها فضلاً عن مشاركته في مهرجانات ومعارض فنية واهتمامه بتوثيق أنواع الكائنات البحريّة.

ويقول الفنان هلهل عن تجربته: أقوم منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بالبحث عن تقنيات وأساليب جديدة لأصل إلى أسلوب فني خاص بي يعتمد على تحليل المشهد وإعادة رسمه بطريقة تعتمد على البقع اللونية والأشكال الهندسية باستخدام الألوان الزيتية والرصاص والمائي والأشغال والأعمال اليدوية».

ويبين هلهل أن ما أنجزه في هذا المجال كان ثمرة تعب سنين من العمل والتعلم لكل أساليب الرسم وأنواعه فضلاً عن الأعمال اليدوية وبرامج الغرافيك الحاسوبية.

ويشرح هلهل التقنية التي توصل لها وسماها الرسم الهجين وتقوم على دمج اليدوي والإلكتروني والاستفادة من خيارات الألوان الهائلة والسرعة في التلوين وإضافة بعض المؤثرات اللونية والحركية، معتبراً أن هذه الطريقة تحافظ على روحية الطابع الشخصي لكونها تنقل خطوطه اليدوية لتكتمل مع معالجتها بالحاسوب إضافة إلى أساليب جديدة يعمل عليها منها ما هو ثلاثي الأبعاد ومنها الكاريكاتير المتحرك وغيرها.

وحول تجربته مع الأطفال يوضح أنه يعمل مع هذه الشريحة العمرية انطلاقاً من إيمانه بالعمل التربوي وأهميته وتأثيره الإيجابي في طلابنا فبدأ مع طلابه في المدرسة ثم شكل فريقاً للرسم بقيادته في فعالية أبناء الأمل التي أقامتها الدكتورة لبنى علي ونفذ خلالها فعاليات كثيرة ومتنوّعة.

وخلال عمله مع الأطفال أوجد هلهل طرقاً جديدة في التعليم محاولاً الابتعاد عن النمطية في إعطاء دروس الرسم والعمل اليدوي فاستخدم الحفر الحراري والتلوين على الفلين الصناعي والرسم بالرمل الملون والرسم على الحجارة والبحص والرسم على رمال الشاطئ وتلوين الرسم بالبودرة اللونيّة أو الرمل الملون والرسم بالحصى وغيرها فضلاً عن إعطاء الطلاب دروساً لتعليم الكاريكاتير والرسم بالحاسب، مشيراً إلى تفاعل الطلاب الجيّد مع هذه الدروس.

ويدرس هلهل الرسم للأطفال واليافعين في العديد من الجهات منها ملتقى البيادر الثقافي الذي يعمل فيه أميناً لمكتب الفنون الجميلة فيركز على البحث عن المواهب ويتواصل معهم ليشاركوا في ما يقيمه من معارض.

وللفنان هلهل الذي يقطن على بعد مئات الأمتار من الشاطئ تجربة في توثيق البيئة البحرية بكائناتها وتضاريسها ويقول عن ذلك: أقدم معلومات عن الأسماك والكائنات البحرية الأخرى من خلال خبرتي الشخصية في هذا المجال لكوني ابناً وعاشقاً لهذه البيئة أدعمها بمعلومات أكاديمية حتى تخرج المعلومة شاملة ومهمة وذات مصداقية لأنشرها في مواقع التواصل الاجتماعي.

الفنان محمود هلهل متخرج من قسم الرسم من معهد إعداد المدرسين عمل وما يزال معلماً لمادة التربية الفنية في مدارس ريف دمشق وطرطوس. شارك في معظم معارض المحافظة كما شارك بمعارض في السويداء واللاذقية. نال العديد من شهادات التقدير والتكريمات والدروع.

البناء
السنة الحادية عشرة / الاثنين / 27 نيسان 2020 / العدد 3217
Eleventh year / Monday / 27 April 2020 / Issue No. 3217

الاتحاد الأوروبيّ لكرة القدم يدرس جدّياً تأهّل الفرق بموجب «الجدارة الرياضيّة»

رأى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم أمس، أن التأهل الى نسخة الموسم المقبل من دوري أبطال أوروبا يجب أن يكون «على أساس الجدارة الرياضية»، وذلك في حال تعذر استكمال الدوريات المحلية في ظل استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد. وشدد الاتحاد القاري خلال اجتماع لجنته التنفيذية الخميس عبر تقنية الاتصال بالفيديو، أن على الدول «استكشاف جميع الخيارات الممكنة» لإنهاء الموسم الذي توقف منذ منتصف آذار بسبب «كوفيد-19، موضحاً «إذا تمّ إنهاء البطولة المحلية قبل الأوان لأسباب مشروعة... سيطلب من الدوريات اختيار أندية لمسابقات الاتحاد الأوروبي لموسم 2020-2021 على أساس الجدارة الرياضية المستندة الى نتائج الموسم الحالي. ورغم أمله باستكمال الموسم الحالي بطريقة أو بأخرى، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد الآن للنظر في «أسباب مشروعة» لإنهاء الدوريات المحلية حيث وصلت، مع اعتبار الترتيب الحالي نهائياً واستخدامه كأساس لتحديد الفرق المتأهلة الى دوري الأبطال والدوري الأوروبي «يوروبا ليغ». ومن المقرر أن تتخذ رابطة الدوري البلجيكي للمحترفين قراراً الأسبوع الجاري بإنهاء الموسم أيضاً، ما يعني أن اللقب سيكون من نصيب بروج الذي كان متصدراً قبل التوقف، كما حال الدوري الاسكتلندي الذي يسير أيضاً في الاتجاه ذاته، وذلك خلافاً للدوري الألماني الذي يسعى الى استئناف نشاطه في اوائل أيار.

وقال رئيس رابطة الدوري الألماني كريستيان سيفرت: «الدوري بات مستعداً للعودة الشهر المقبل في حال الحصول على الضوء الأخضر من السلطات السياسية». ويرجح ان تنال هذه الخطوة، الموافقة النهائية خلال اجتماع المستشارة الالمانية انجيلا ميركل بمسؤولي مختلف المقاطعات، والمقرر في 30 نيسان. وفي حال عاود الدوري الالماني نشاطه في التاريخ المحدد ومن دون جمهور بالتأكيد، فانه سيكون أول بطولة كبرى تقوم بذلك تماشيا مع ارادة الاتحاد القاري بانهاء الدوريات المحلية هذا الموسم. وقد يفتح هذا الامر الباب امام البطولات الاوروبية الكبرى الاخرى في ان تحذو حذو المانيا.

كما أعلنت رابطة الدوري الإيطالي أن جميع الأندية أعربت عن موافقتها لاستئناف المنافسات وأكدت، من خلال تصويت بالإجماع للأندية الـ20 المشاركة، نيتها إكمال الموسم الرياضي 2019-2020. وأوضحت الرابطة أن استئناف الدوري لن يحصل إلا «إذا سمحت الحكومة به، مع الاحترام الكامل لمعايير حماية الصحة والسلامة». لكن وبعد تشديده على أن صحة اللاعبين والمتفرجين «لا تزال الشغل الشاغل»، لم يقدّم الاتحاد الأوروبي أي تفاصيل عن الجدول الزمني لاستئناف المسابقات.

ومن السيناريوهات التي أنشأتها مجموعة عمل تضم رابطتي الدوريات الأوروبية والأندية الأوروبية، إنهاء المسابقات الوطنية بحلول أوائل آب، واستكمال ما تبقى من دوري أبطال أوروبا طوال الشهر ذاته. ووفقا لوثيقة صاغها الاتحاد الأوروبي، يستكمل الدور ثمن النهائي لدوري الأبطال يومي 7 و8 آب، على أن تقام مباريات ربع النهائي بين 11 و15 منه، ذهاب نصف النهائي في 18 و19 والإياب في 21 و22، وصولا الى المباراة النهائية في 29 منه. أما في ما يتعلق بالدوري الأوروبي «يوروبا ليغ»، فسيكون النهائي في 27 آب ونصف النهائي في 17 و20 منه.

العكايشيّ أشاد بـ«العهد» لكن الموقع حذف كلامه!

أكّد لاعب نادي الشيحانية القطري الحالي ولاعب نادي العهد السابق التونسي إحمد العكايشي، خلال اتصال هاتفي مع مدير فريق العهد محمد شري، الذي سأله مستوضحاً ولائماً حول عدم ذكره اسم نادي العهد في المقابلة التي أجريت معه من قبل أحد المواقع الإلكترونية العربية ودوافعه إلى ذلك، فأجابه العكايشي ان ما قاله في تلك المقابلة عن نادي العهد تمّ اجتزائه، بحيث حذف المقطع الذي تحدّث فيه عن نادي العهد وعن الانجاز الكبير الذي حققه معه وهو محل افتخاره، وأشار العكايشي إلى أن الموقع «ولأسباب لا أعلمها حذف وألغى كل هذا الكلام»، وتابع العكايشي «أنا أنشر وبشكل مستمر صور لي مع فريق العهد وافتخر بالفترة التي قضيتها معه والانجاز الذي حققناه سوياً، فهل يعقل أن لا أذكر ذلك في مقابلة سُئلت فيها عن الفرق التي لعبت لها، وهنا يجب ان يتم توجيه السؤال للموقع العربي الذي إجتزأ هذه الفقرة من الحديث وحذفها». وبالطبع فان هذا العمل الذي قام به الموقع العربي ينمّ عن أحقاد دفينة وفيه الكثير من الإساءة للأمانة الصحفية وفقدان المصداقية.

عندما رفض نوير تجديد عقده سارع «بايرن» إلى استرضائه!

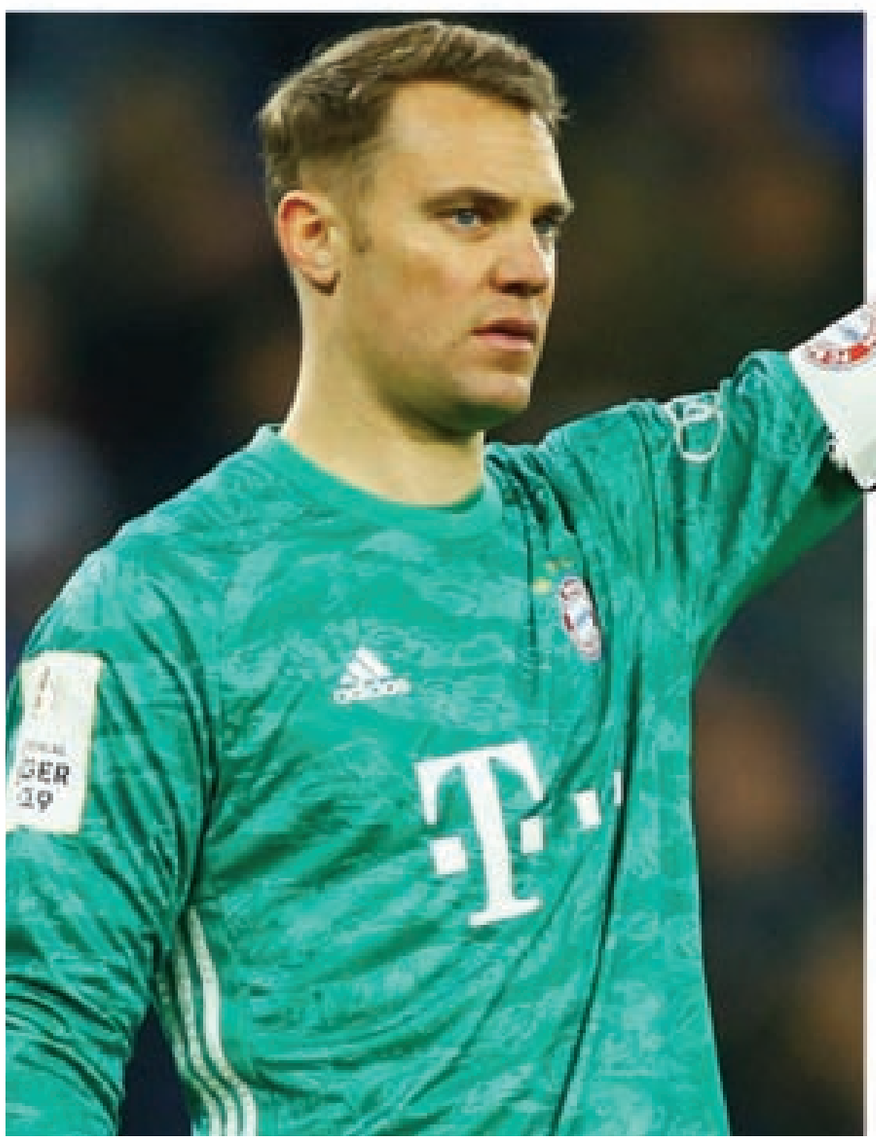

يتوقع مدير الكرة في نادي بايرن ميونيخ الألماني حسن صالح حميدزيتش أن تكلل بالنجاح المساعي الهادفة لتجديد عقد حارس المرمى الدولي مانويل نوير، والذي أعلن أخيراً غضبه من النادي ورفض تجديد التعاقد. وأكد حميدزيتش لصحيفة «فيلت أم سونتاج» أمس الأحد أن الخلافات الأخيرة بين نوير وبطل البوندسليغا تمت «تسويتها داخلياً»، وقال «أنا متفائل، لذا أتمنى أن نمدد عقد مانويل». وفي مقابلة صحفية جرت أخيراً مع الصحيفة، اشتكى مانويل نوير من افتقاده إلى التقدير المعنوي الذي كان يلقاه في الماضي خلال التفاوض مع إدارة النادي البافاري لتجديد عقده. وعبّر حارس مرمى منتخب ألمانيا عن غضبه لتداول تفاصيل المحادثات بشأن تجديد عقده عبر وسائل الإعلام. وقال حميدزيتش «مانويل حارس من طراز عالمي ويدرك أن النادي يقدّره كثيراً، فقد لعب مع (الحارس الأسطوري) أوليفر كان». وواجهت المفاوضات الدائرة بشأن تمديد عقد نوير إلى ما بعد صيف 2021 صعوبات كبيرة خصوصاً فيما يتعلق بمدة العقد وقيمته المالية. ووفقا لحميدزيتش فإن بايرن ميونيخ يخطط لإبرام صفقات جديدة بعد ضم ألكسندر نوبل حارس مرمى شالكه، ويبدو أن هذه الصفقة كانت إحدى حلقات الخلاف مع نوير الحارس الأول الذي شعر بتهديد أفضليته مع الفريق البافاري. وبرر مدير الكرة صفقة نوبل بقوله «نريد أن نعزز صفوف فريقنا بمواهب كبيرة من أوروبا، وأيضاً نود أن نتعاقد مع نجم دولي في ميونيخ (نوير) والذي من شأنه أن يرفع الإمكانيات في فريقنا ويساعد الفريق على تقديم كرة مربحة وجذابة للمشجعين»

كرة القدم بعد كورونا.. أرقام أقلّ وسباق نحو الصفقات المجانيّة

قال إد ودوارد الرئيس التنفيذي لمانشستر يونايتد إن الأندية لن تنفق «مئات الملايين» على التعاقد مع لاعبين جدد فترة الانتقالات لأنها ستكون واعية للتأثير المالي لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19). وتوقفت كرة القدم في إنكلترا منذ 13 آذار الماضي بسبب الجائحة، وشهدت العديد من الأندية تراجعاً في الإيرادات نتيجة التوقف، مما أدى لمنح العمال إجازة إجبارية. وأشار ودوارد إلى أن السوق سيشهد أوقاتا صعبة، وربما لن تتصرف الأندية «بالطريقة المعتادة» بما في ذلك يونايتد عندما تبحث عن ضم لاعبين جدد. وقال أيضاً بمنتدى لجماهير يونايتد :»نحن بحاجة لمعرفة تأثير ذلك على الصناعة بأكملها، بما في ذلك مواعيد الانتقالات والصورة المالية الأشمل، قبل أن نفكر في العودة للمسار الطبيعي». وأضاف «على هذا الأساس، أشعر بأن التكهنات حول انتقالات لاعبين بمئات الملايين هذا الصيف يبدو أنها تتجاهل الواقع الذي يواجه الرياضة». وكان يان فرتونخن مدافع توتنهام هوتسبير قال في وقت سابق هذا الأسبوع إن اللاعبين الذين تنتهي عقودهم سيكونون مطلوبين أكثر من غيرهم خلال فترة الانتقالات، مع سعي الأندية للتعافي من الأزمة المالية. وعبر ودوارد عن أمله أن يستكمل الموسم مع سعي يونايتد صاحب المركز الخامس للتأهل إلى دوري أبطال أوروبا، بالإضافة لاستمراره في المنافسة بالدوري الأوروبي وكأس الاتحاد الإنكليزي. وأضاف «ربما يكون هناك حاجة لإقامة المباريات بدون جماهير على المدى القصير، لكننا جميعاً على دراية بأن كرة القدم لن تعود لطبيعتها حتى يمكن للمشجعين الحضور مجددا».

رفض ارتداء الكمامات في «البوندسليغه»!

أبدى هوبرتوس هيل وزير العمل الألماني، رفضه لمقترح بارتداء اللاعبين الكمامات بشكل إجباري، ضمن الإجراءات الاحترازية المقترحة للإسراع باستئناف مباريات الدوري الألماني لكرة القدم. ووفقا لمجلة «دير شبيغل»، فإن وزارة العمل الألمانية كانت تدرس إجبار اللاعبين على ارتداء الكمامات لحماية أنفسهم من فيروس كورونا المستجد، لكن هيل رفض هذا المقترح. وقال وزير العمل الألماني: «لا أعتقد أن المباريات بالكمامات أمر يمكن تصوره». وأضاف: «في محادثات مشتركة مع رابطة الدوري الألماني فإنه تم إنجاز الكثير من العمل البناء على حلول عملية أخرى». وجاء ذلك عقب تقارير، أشارت إلى أن الاتحاد الألماني يخطط لإجبار اللاعبين على ارتداء الكمامات أثناء خوضهم لمباريات «البوندسليغا»، بحيث يتم استبدالها بأخرى جديدة كل 15 دقيقة، كما أن على اللاعبين الالتزام بالابتعاد عن بعضهم البعض داخل غرفة تبديل الملابس بين الشوطين وعقب انتهاء المباراة بمسافة متر ونصف المتر، وتم تعليق مواجهات مسابقة «البوندسليغا» منذ منتصف آذار الماضي، لكن ظهرت أنباء مؤخرا تفيد بأن بعض رجال السياسة يرون إمكانية استئناف مباريات الدوري خلف الأبواب الموصدة في التاسع من أيار المقبل.

ستيرلنغ يسعى للفوز بقميص ميسي!

أكد مهاجم فريق مانشستر سيتي الإنكليزي، رحيم ستيرلينغ، أنه يحب كثيرا تجميع قمصان لاعبي كرة القدم، وأن ما يريده حقا هو الحصول على قميص قائد نادي برشلونة الإسباني، النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي. وشارك نجم مانشستر سيتي في إحدى الفعاليات رفقة لاعب برشلونة السابق وإيفرتون الحالي أندري غوميز اعترف خلالها أنه يُريد تجميع الكثير من قمصان لاعبي كرة القدم لعرضها في أحد المعارض بعد اعتزاله. وجاء في تصريحاته: «عندما أعتزل، أتمنى تجميع قمصان كثيرة، ثم بعد ذلك أعرضها في أحد المعارض بجانب البطولات والجوائز الذي حصلت عليها». وأشار ستيرلينغ إلى أن أول قميص طلبه في مسيرته كان قميص البرازيلي نيمار دا سيلفا، لاعب فريق باريس سان جرمان الفرنسي، عندما كان لا يزال لاعبا بصفوف برشلونة. وأكد الجناح الإنكليزي أن أكثر قميص يود الحصول عليه هو قميص ليونيل ميسي، قائلاً: «لكن هناك قميص فقط أود الحصول عليه حقاً، وهو قميص ميسي». يذكر أن مانشستر سيتي استطاع التغلب على ريال مدريد الإسباني بهدفين لهدف في مباراة ذهاب ثمن نهائي دوري أبطال أوروبا، لذا كان يأمل تحقيق نتيجة إيجابية في لقاء الذهاب للصعود إلى ربع نهائي البطولة، ولكن فيروس كورونا تسبب في إيقاف النشاط الكروي في معظم بلدان العالم.

التسلية

إعداد: زينة حمزة عبد الخالق

الكلمات المتقاطعة

أفقياً:
1. بلدة لبنانية
2. إحدى جزر البحرين وأكبرها، حب
3. جزيرة يونانية في بحر إيجه، أترك (بالأمر)، أوطان
4. حرف عطف، بحيرة مالحة وسط التبت، للنداء
5. يشيان، مدينة فرنسية
6. يأسفان
7. ننقل الخبر الجيد، للنداء، عملة عربية
8. مخدتها، مدّ الحبل
9. عبودية، ظلم، مدينة فرنسية
10. خاصتي، عاصمة بوسنيا قتل فيها أرشيدوق النمسا فتسبب مقتله بإندلاع الحرب العالمية 2
11. بارع، غاب النجم، ولاية أميركية
12. أحارب، من الحبوب، غلى القدر

عمودياً:
1. ملحمة سنسكريتية تروي قصة الإله راما، أداة جزم
2. بلدة لبنانية، بلدة لبنانية
3. وشاح يوضع حول العنق، قرية لبنانية، ضمير متصل
4. يطليان بالألوان، مرفأ ليبي
5. حرف نصب، ولاية أميركية
6. قتل عمداً، بركان في بحيرة نيكاراغوا
7. لدغتنا، تواكب
8. للندبة، دعمه، يجمع عن الأرض
9. مدينة هندية، يأنس
10. جسد، ليل ونهار
11. شهر مصري، رجاء، عملة آسيوية
12. أضاءت، ضمير منفصل

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	■											
2			■									
3	■				■			■				
4			■						■			
5						■						
6		■		■						■		
7					■			■				
8		■								■		
9	■				■				■			■
10		■								■		
11				■			■					
12			■			■						

حلول العدد السابق

● حل Sudoku:
921476538، 756831924، 834925617، 589352471، 317548269، 462197853، 148653792، 673289145، 295714386

حل الكلمات المتقاطعة:

أفقيا:
1) جبال الباروك 2) نرسيس، يل 3) دهن، ايداهو 4) يم، اسوان، ايم 5) ساند، ادونيس 6) ايدك، باتان 7) با، البريق، كد 8) وجدنا، يسدان 9) ربا، لنا، ام 10) رهن، رقد، يجل 11) انملتي، لبنان 12) يا، يمدحان، لو.

عموديا:
1) جنديسابور، اي2) برهما، اجبرنا 3) اسن، نا، داهم 4) لي، اديان 5) اساس، دلال، تم 6) يواكب، نريد 7) بغداد، رياق 8) انوبيس، دلا9) رده، ناقدا، بن 10) وايت، امين 11) كي، يساكن، جال 12) لام، ند، النو.

Sudoku

Sudoku أو لعبة الأحاجي الفكرية، تقوم على ترتيب الأرقام في المربعات الفارغة، على أن يتم وضع الأرقام من 1 الى 9 في جميع الخانات المؤلفة من 81 خانة. يجب عدم تكرار الرقم عينه في نفس السطر أو العمود او الجدول الصغير (3×3).

3	6			8	4			
		2		7	5		3	
			3					2
6		7						3
		3	9		7	2		
8						7		1
7					2			
	4		1	6		5		
			7	5			4	9

البناء

يومية سياسية قومية اجتماعية

الاثنين 27 نيسان 2020 العدد 3217

Monday 27 April 2020 Issue No. 3217

دردشة صباحية

هل بُحّتْ أصواتكم أيها النوّاب؟

◆ يكتبها الياس عشي

« ناقل الكفر ليس بكافر »

جاء في كتاب «السخرية السياسية العربية» ما يلي :

التقى اثنان من مجلس الشورى في مصر، فسأل أحدهما الآخر :

-إنتَ ما فتحتش بقّك طول الجلسة... ليه؟

فأجابه زميله :

-إزّاي تقول كده، وأنا ساعتين قاعد أتثاءب؟

ويقول الشاعر العراقي محمد جواد الشبيبي في هذا السكوت المخجل :

ونائبٍ ملأ الكرسيَّ قلت له لماذا السكوتُ؟ تكلّمْ أيها الصنم.

معاً ضد الوباء

دعت عمدة العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى دعم حملة «معاً ضدّ الوباء» التي أطلقتها مع عدد من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والشبابية، وتهدف إلى جمع تبرّعات لتأمين ما أمكن من سلل غذائية لمن هم بحاجة إليها.

وعمّمت العمدة أرقام الهواتف التالية - واتس أب،
03/651008 03/677294

ورقم حساب باسم اتحاد شباب النهضة
ITIHAD SHABAB AL NAHDA

First National Bank
FINK LBBE
باللبرة اللبنانية:
IBAN LB68 0108 0000 0000 0072 6607 3001
بالدولار:
IBAN LB68 0108 0000 0000 0072 6607 3002

«كعك» عراقيّ بشكل فيروس كورونا

تزيّن فيروسات كورونا شائقة باللونين الزمرديّ والأخضر مصنوعة من السكر والقشدة كعكات، أصبحت مشهورة الآن، من ابتكار علي محمد صاحب محل للحلويات في مدينة النجف جنوب العراق.

فمع ظهور أزمة فيروس كورونا في العراق نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي أن محمد وفريقه في محل في مدينة النجف بدأوا يصنعون كعكات جديدة باسم فيروس كورونا يُزينها مطهر ديتول وكمامات وفيروسات صغيرة.

ومع تخفيف إجراءات العزل العام في العراق منذ 21 أبريل نيسان، أقبل سكان المدينة على المخبز.

وقال علي محمد لتلفزيون رويترز «قدمنا فكرة (صنع كعكة على شكل فيروس كورونا) على مواقع التواصل الاجتماعي. لذا جعلنا الكعك يشبه أقنعة الوجه، والمطهرات. حصلت الفكرة على إعجاب الكثير من الناس. ثم شهد المتجر نسبة إقبال كبيرة».

(رويترز)

خُصّص مبنى المستشفى لعلاج مصابي كورونا.. فسقطت المشرفة من النافذة

سقطت القائمة بأعمال كبيرة أطباء أحد مستشفيات كراسنويارسك بروسيا، من نافذة مكتبها في الطابق الخامس، بعد مناقشة موضوع تخصيص أحد مباني المستشفى لعلاج المصابين بفيروس كورونا المستجد.

وذكر الموقع الرسمي للمستشفى، أنه تمّ إجراء عملية جراحية عاجلة للطبيبة البالغة من العمر 47 عاماً. ورغم تمكن الأطباء من إنقاذ حياتها، إلا أنهم غير متفائلين.

في التفاصيل غير الرسمية، تمّت خلال اجتماع بالفيديو، مناقشة موضوع إخلاء أحد مباني المستشفى من المرضى، وتخصيصه لعلاج المصابين بفيروس كورونا المستجد، لكن الطبيبة المذكورة عارضت ذلك بشكل قاطع. وبررت معارضتها، بوجود نقص حاد في المعدات الضرورية ووسائل الوقاية والحماية، وعدم جاهزية الكادر الطبي للعمل مع الوباء. لكن قرار تحويل المبنى صدر من مستويات أعلى منها، ولم يعد هناك أي مجال للاعتراض.

في 16 أبريل، ونشر الموقع الإلكتروني للمستشفى في 16 الحالي، معلومات عن التغييرات في عمل هذه المؤسسة الطبية بحيث تخصص لاستقبال مرضى الالتهاب الرئوي.

ولا يزال غامضاً، هل هناك علاقة بين سقوط كبيرة الأطباء من النافذة وهذه التغييرات في المستشفى. لكن الكثير من العاملين في المستشفى، أعربوا عن استغرابهم من تصرف الطبيبة المذكورة، وأجمعوا على القول: «الشخص الذي يشغل منصباً قيادياً، وخاصة في مؤسسة طبية، يجب أن يكون قادراً على التحكم بعواطفه، والعثور على الحل لأصعب المشكلات».

من جانبها قالت الطبيبة النفسية ناتاليا مويسيفا: «يبدو كان النقاش ساخناً جداً خلال الاجتماع، وهذه الطبيبة كانت في غاية الاندفاع خلال طرحها حججها، وحاولت الدفاع عن موقفها بأي ثمن. على ما يبدو، لم تكن تدرك التفاصيل الدقيقة للموقف، وأصيبت بالإحباط لأن القرار صدر بدون مشورتها، لكنها فهمت أنها في هذه الحالة هي مجرد بيدق، ولا تأثير لها على القرار».

(روسيا اليوم)

مظليّون روس يقفزون من علوّ 10 آلاف متر فوق القطب الشمالي

هبط فريق من المظليّين الروس من ارتفاع 10 آلاف متر باستخدام مظلات خاصة في ظروف القطب الشمالي القاسية، في تجربة هي الأولى من نوعها في تاريخ القفز بالمظلات.

وبحسب موقع روسيا اليوم قفز فريق المظليين من طائرة النقل العسكري «إل76» فوق أرخبيل «فرانس يوسف» في المحيط المتجمّد الشمالي.

وجرى الاختبار بنجاح للمظلات الجديدة المصمّمة لأغراض خاصة ولمعدات الأوكسيجين الفردية للمظليين ومعدات الملاجة في ظروف قاسية في القطب الشمالي.

وتبدي روسيا اهتماماً كبيراً في منطقة القطب الشمالي، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين العام الماضي، أن بلاده تخطط لاعتماد استراتيجية جديدة لتطوير الجزء الروسي من القطب الشمالي حتى عام 2035.

آخر الكلام

على ذمة الله أحيا

◆ نضال القادري

فسد كلّ هذا الملح. اشتاق إلى مياه عذبة يغسل فيها الذنوب. اشتاق لأياديها تمسح عنه ندوب الجرح الذي لتوّه ما طاب. عاب عليه صديقه الرائي أن يمدّه بأوكسجين نظيف وخفيف، واستغابه بملكوت الألسن والمواحل. مرغ به طيشاً ولذة وما تاب. بعدها كاد أن يقول المريب خذوني إلى الموت النظيف! علّه يطهّرني، أو يبيّمني، وحيثما يَغِب الماء أكُن، وكلما أثملت عنهم نفسي بالغياب صحيت. أنا هذا الملح «اللبناني»، هلم خذوني كي أصير شيئاً ما على مائدة...!

فسد كلّ هذا الملح، صغائر الأقوام فيه يعلوها الغبار. لتوّها تحاول أن تنفض عنها الكثير من المواحل. أقزام تفرّ إلى الصفوف الأماميّة، جوقة من ذباب تحوم على الجيَف التي قتلت، ولا عدو على التخوم إلا أنت القابض على رئتين تقتل بهما نفسك الغارقة، وأناك الكثيفة في دنيا الشخير!

خبرت في مسيرتي فشلين. زمرة من الحبر الأعمى الذي ورثته لحب يكتب نفسه حيث شاء. قدرية كانت مسرتي به، وتعويذة أمي زادته قداسة، وكنت انعكاساً خاملاً مسلماً لعبثه وبه اكتفيت. وحين تململت صفحة من خرابيش أحلامي في بلاد أحببتها حتى الموت رميتها بعبوة واحدة من عاطفتي «الباليستية»، رمية مراهقة أصابت أسقف الحي الذي اعتقله الوله باللاهوت، وشيخ الزاقوق الذي كان يخبرنا أنّ الله يحب «عباده الصالحين». وأنا لا زلت أعتقد أنني المنكر الذي ينهون عنه في كلّ حالات المؤمنين.

صار الاستثمار في البقاء السيّئ خيانة. تحيا البلاد! ولكن، نحن نعرف هذا الأمل بفضائحه المجوقلة. أخذناه على جرعات متتالية كحليب الأطفال المترفين. كم هي محزنة عقاقير هذا الأمل على باب الكفن الأبيض! مثله كمثل سياسيين وأحزاب وزعامات فاشلة غير محدّدة أضاعت الدولة، والإصلاح، وتماهت مع الفساد، وتوحّلت به، وأعدمت ما شاء من جمهور الدولة، وقبضت على تفاصيل الناس وفوهات أنفاسهم، وأخذت من فائض الثقة والقوة حتى تقاتل به كلّ شيء! استثمرت في رقعة الأعداء، والأصدقاء، وتقلبت على تخوم المناطق الملونة في الوسط إلى ما شاء الله. يحضرني فيهم قول المفكر الأديب سعيد تقي الدين (شباط 1956): «عصائب من محترفي سياسة ووجاهة، ضجّاجةٌ كقطيع قرود تعلّقت بأذيالها بأشجار النفوذ، وراحت تقهقه واثبةً من شجرة إلى شجرة متقاتلة متضاحكةً عابثةً صيّاحة». الأقنعة كلها جرّبت! القماشات، والألوان، والنوعيات الرديئة، والمتقدّمة. أيضا «الأرانب» كلها أخرجت. انعدم نسلها أيضاً. الشعب العظيم، لتوّه قد سلك رسمياً طريق «الأقنعة» و «الكمامات» الرديئة التي فرضت عليه في العصر «الكوفيدي» الحنيف، وتفشى منها ومعها وإليها كل هذا الحب الإضافي. هذا الحب الافتراضي الذي وضع كينونته في موقع التلوّن والشبهة، وقاتل جميع أنواع الأعداء، بمن فيهم الصقيع البعيد المتوهّم في جزيرة «غرين لاند». نحن و«غرين لاند» نعرف أنّ موت هذه الأحجية صار فاقعاً، وجلجلته «دوت كوم» مدوّنة ومدوّية.

دائماً المشكلة ليست في الموت. بل كيف نحيا؟ وهل لا زال فيكم الموت رقماً سانجاً لا تحسبه رياضياتكم؟ إن وردة وقبلة ودعاء وهذياناً، وأشياء أخرى، لا تكفي لكم لتكون الحياة طوق نجاة. إنني قد أبلع جوع المدينة كلها، وشغفها، وحزنها، كي أشبع تخمتي النرجسية متظاهراً مزهواً بأنّ القيد على الحياة لا زال خياراً متوفراً. ليس كلّ هذا الموت يصفر وحده، ثمة من يستقبله على الضفة الحمقى من المؤمنين. التخمة تقودنا إلى هذا «الله» الذي وجدناه في الكتب، وانتصرنا له في الحروب، وخنّاه في كلّ أسمائه الحسنى. عرضاً ستعثر عليه في أوقات الحشرة مختبئاً كنعامة ممارسة في السلك الدبلوماسي في مصاف الدول المصنّفة «بلا طعمة». يتحاشى ذكر المشافي ودور الرعاية والمدارس الحكومية السيئة الصيت والسمعة، ويتكاثر مزهواً في مئات المساجد والكنائس ودور العبادة الفاخرة، ويطلّ برأسه مزهزهاً محمّلاً بالكثير من الحب والقنب الهندي ليلقي على جنازتك تحية الوداع الأخيرة.

أما أنا فعلى ذمة «الله» أحيا، وخارج هذا القاع أغني.

على ذمة الله أحيا...

البناء

تصدر عن «الشركة القومية للإعلام» صدرت في بيروت عام 1958

المدير العام: وليد زيتوني

المدير الإداري: نبيل بونكد

الإدارة والتحرير
بيروت. شارع الحمراء. استرال سنتر
هاتف 2 . 1 . 01-748920
فاكس 01-748923
الموقع الإلكتروني www.al-binaa.com
البريد الإلكتروني info@al-binaa.com
التوزيع شركة الأوائل 5 . 01-666314

المدير الفني: محمد رمّال

مدير التحرير المسؤول: رمزي عبد الخالق

رئيس التحرير: ناصر قنديل